النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 2 شعبان 1428هـ الموافق 15 اغسطس 2007 العدد (115) Wed. 2/8/1428 - 15 August 2007 **50 ريالاً 16 صفحة**

عبدالله باذيب القيادي في حزب التحرير:

نريد أخذ الحكم كاملاً

نبيلة الزبير تكتب عن خطاب الرئيس المخصص

بعد ربع قرن ما تزال لطيفة تبحث عن الصحفي شديد الاعتداد

أكبر من أخ

● المختفون قسريا 9

تلقى 12 تهديداً بالقتل عشية اعتصام تعز

سلطان السامعي: لسنا أجراء

■ «النداء» - «نيوزيمن»

"لا تفتكر يا سامعي إن دمنا ذي سال من أبناء آنس قد نسيناه، لا بد من راسك في الوقت القريب".

هذه إحدى رسائل التهديد التي تلقاها النائب في البرلمان عن الحزب الاشتراكي اليمني سلطان السامعي يوم أمس عبر هاتفه النقال من هاتف نقال تبين في سجلات شركة "إم. تي. إن. يمن" أنه لشخص يدعى "يحيى حسين حنظل"، كما يملك في الشركة رقمين آخرين إضافة إلى الرقم الذي أرسلت منه الرسائل وهو 734860437.

النائب السامعي تحدث لـ"النداء"، عن الرسائل التي بدأت منذ الساعة الثانية عشرة منتصف ليل الثلاثاء واستمرت حتى ظهر أمس بلغت 12رسالة نصية قصيرة (sms)، مشيرا إلى أن التهديد جاء فجأة بعد أن صرح أن أبناء تعز ينوون التظاهر سلميا للمطالبة بتوفير الماء لمدينة تعز وكذلك الغاز وتخفيض أسعار السلع وإصلاح المجاري.

وقال السامعي وهو عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وعضو مجلس النواب عن الدائرة 68 المقسومة بين «سامع» و«بني يوسف» في المواسط، إن إهمال تعز بهذه الطريقة متعمد من قبل السلطة. مؤكدا أن من حق الناس الاحتجاج السلمي بأي طريقة

التتمة في الصفحة 14

■ 48 معتقلاً في حجة يضربون عن الطعام منذ 6 أيام

■ الخيواني:

وطن وراء القضبان

■ رشاد الشرعبي:

معاناة «ذباب» في زنازن اللواء 106 مشاة

النوبة: لم نُدْعَ إلى صنعاء، والسلطة تَفرِّخ منظمات متقاعدين لضربنا

جدد ناصر النوبة رئيس مجلس تنسيق المتقاعدين العسكريين، تمسكه بالمطالب المعلنة، متهماً الحكومة بممارسة التضليل على الرأي العام، وتجهد من أجل شق المجلس أو استقطاب أشخاص من داخله.

إذ قلّل النوبة في تصريح لـ«النداء» من نتائج أعمال اللجان الحكومية في المحافظات الجنوبية والشرقية، قال: «هذه اللجان لا تغني ولا تسمن من جوع»، مشدِّداً على أن الاستجابة الحقيقية لمطالب المتقاعدين (القسريين) والمسرحين من أعمالهم تبدأ بإصدار قرار جماعي عن قيادة الدولة إعمالاً للبند الثاني من قرار مجلس الأمن الصادر في 4 يوليو 1994 وينص البند الثاني من القرار الأممي على إعادة جميع العسكريين والمدنيين المحسوبين على الحزب الاشتراكي من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية إلى أعمالهم. وأعلنت الحكومة مؤخراً جملة إجراءات وقرارات لامتصاص الاحتجاجات المتصاعدة في المحافظات الجنوبية والشرقية، واستدعت ممثلين عن المتقاعدين في محافظات عدة من أجل

التتمة في الصفحة 14

مايو معلقاً على بيان المنسوب لكتلة عدن: المطلوب تحقيق عاجل في القمع الذي استهدف المتقاعدين

■ حمدي عبدالوهاب

نفى النائبان أنصاف مايو، ومحمد صالح القباطي علاقتهما بالبيان المنسوب لكتلة عدن في مجلس النواب الذي أدان أفعال واحتجاجات المتقاعدين العسكريين والمدنيين التي شهدتها محافظة عدن. النائب «أنصاف» ممثل الدائرة 20 محافظة عدن في البرلمان، قال في تصريح لـ«النداء»: إن البيان غير صحيح ولم يعلم به وأنه صادر عن نواب الحزب

التتمة في الصفحة 14

استنكار واسع لتهديد الزميل بشير السيد بالقتل

■ «النداء»:

أعربت منظمات حقوقية ومهنية عن تضامنها مع الزميل بشير السيد سكرتير التحرير، في مواجهة التهديد بقتله، الذي أطلقه مدير أمن مديرية "بني ضبيان"، الرائد حميد علي الحميدي، في اتصال هاتفي ظهر السبت الماضي.

نقابة الصحفيين طالبت وزير الداخلية في بلاغ لها، باتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء هذه التهديدات الخطيرة.

وكان بشير السيد يُعد لتحقيق عن قضية عمارة الروضة المجاورة لفندق رمادة حدة، وهو التحقيق الذي يرد فيه اسم مدير الأمن باعتباره أحد أطراف القضية. وقد طلب الزميل منه توضيحات بشأن اتهامات موجهة إليه باقتحام العمارة، ووافق مدير الأمن على استلام أسئلة مكتوبة

التتمة في الصفحة 14

أكثر من 7500 طالب دفعوا مبالغ ولم يُقبلوا

«التنسيق» ينهب عشرات الملايين في جامعة صنعاء

■ غمدان اليوسفي

أكثر من 17 مليون ريال تم توريدها إلى خزانة جامعة صنعاء من جيوب طلاب نبذ أكثر من 90% منهم إلى خارج أسوارها.

"التنسيق"، ذلك الموسم الخصب بالنسبة لقيادة الجامعة حيث يتم تسجيل الطلاب الذين سيدخلون امتحانات القبول في عدد من أقسام الكليات حيث يتم تحديد مبالغ معينة مقابل سحب كروت دخول اختبارات القبول.

تلك المبالغ كانت رمزية ذات يوم لكنها اليوم أصبحت أكثر من مبالغ التسجيل للطلاب الجامعيين الملتحقين بالكليات، حيث ارتفعت تلك المبالغ لتصل إلى 2500 ريال في كليات الطب الثلاث والهندسة والحاسوب.

التتمة في الصفحة 14

قال إن السلطة تتعامل مع الجنوبيين بعنجهية وتتعمد تهميش أبناء محافظة تعز

الشيخ سلطان السامعي: لسنا أُجراء

● السامعي (ت: محمد الشيباني)

قال الشيخ سلطان السامعي -عضو مجلس النواب- إن مجلس التضامن الوطني في غِنى عن أي تمويل خارجي، وإن ما تردد عن تمويل ليبي أو سعودي ما هو إلاّ إشاعات تروّج لها مخابرات السلطة «وأن الشيخ حسين الأحمر هو من تكفّل بتمويل هذا الكيان ومعه عدد من المشائخ الميسورين».

وقال السامعي، وهو عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، أنه انضم الى هذا التكتل دون أن يستأذن قيادة الحزب عندما وجد أن لا تعارض بينهما.

وفي موضوع المتقاعدين قال إن السلطة ما كانت لتستجيب لمطالبهم لولا الضغط الخارجي، وأن القضية طُرحت على مجلس النواب قبل 6 أشهر وأُحيلت على اللجنة المختصة ثم اختفت تحت ضغط جهات عليا.

واتهم السلطة بتعمد تهميش أبناء محافظة تعز، الذين يمثلون ربع سكان اليمن تقريباً.

■ حوار: علي الضبيبي

البرلمان مؤسسة وطنية شبه مشلولة من قبل السلطة الحاكمة وهناك نواب جنوبيون نُهبت أراضيهم بالقوة

■ بصفتك أحد مشائخ تعز وعضواً في مجلس التضامن الوطني، كيف جاءت فكرة إنشاء هذا المجلس؟

– نتيجة لما تمر به البلاد من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة، رأت كوكبة من أبناء اليمن ضرورة وجود تكتل شعبي يجمع عقلاء القوم من أجل المساهمة في ترسيخ الوحدة الوطنية، ومن أجل حل مشاكل الثارات ومشاكل اجتماعية اخرى. وأيضاً من أجل محاربة الفساد؛ منطلقين من قول الرسول صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده.. فمن لم يستطع فبلسانه.. » (الحديث). ومنطلقين أيضاً من الشعب في تشكيل هذا الكيان ومن الحق الممنوح في الدستور. وهذا المجلس سيكون بعون الله داعما لكل القوى الوطنية الخيِّره.

■ من تقصد بالخيِّره؟

– كل المحبين لهذا الوطن، سواء كانوا احزاباً أم منظمات أم جمعيات أو حتى أفرادا.

■ تقول إن الفكرة جاءت نتيجة لما تمر به البلاد.. وقد رأيتم ضرورة تشكيل هذا الكيان، بينما المعروف أن صاحب الفكرة هو الشيخ حسين الأحمر.

– (مقاطعاً) هو بادر ووجد أناساً خيِّرين كثيرين يوافقونه رأيه.

■ يعني لم يكن هناك مشروع مدروس ومعد سلفاً من قبلكم جميعاً.

– هذه الأفكار تراودنا منذ فترة ولكن بحكم موقعه وبحكم امكانياته المادية تحمل الأعباء وكنا معه، وسهل لنا الأمر.

■ من يموّلكم الى جانبه؟

– الشيخ حسين الأحمر ومجموعة من المشائخ الميسورين.

■ هناك حديث عن دعم ليبي وآخر سعودي، هل لديك فكرة أو علم بذلك؟

– هذه ضمن الإشاعات المغرضة التي يراد لها إفشال هذا التجمع.

■ من يروج لها؟

– في اعتقادي أناس في السلطة ومخابراتها.

■ يعني أنتم رافضون أي دعم خارجي يعرض عليكم.

– نحن في غنىً عن ذلك وما دام الخيِّرون موجودين في هذا التكتل؛ لن نحتاج الى أي دعم من الخارج.

■ ماذا عن مستقبل المجتمع المدني والحياة المدنية بعد عودة القبيلة من جديد إلى الساحة السياسية؟

– نحن جزء كبير من هذا الشعب ويهمنا مصلحته. ونحن لسنا ضد التوجه المدني، بل العكس هذا التجمع الوطني ينطلق من الدستور ويصب في إطار التحديث وتنظيم الحياة المدنية. و نعتبر انفسنا جزءاً من التوجه نحو الدولة المدنية التي تسودها المساواة والنظام.

■ تعتقدون أنكم تتجهون صوب الدولة المدنية.. هل أنتم حزب سياسي، منظمة، جمعية، نقابة.. ماذا بالضبط؟

– (مقاطعاً) نحن تكتل شعبي وطني. ليسنا حزباً ولا جمعية، بل كيان شعبي وطني. لسنا حزباً رغم أن جميع المنضوين في هذا الكيان من جميع الأحزاب السياسية.

■ لكن الأهداف كلها سياسية!

– لسنا بعيدين عن السياسة.. السياسة أصبحت في كل شيء، فالثارات مثلاً قضية إجتماعية لها علاقة بالسياسة، ونحن ننشد الأمن والإستقرار للبلد من أجل أن نخفف من هذه المشاكل والثارات؛ وبالتالي فهذا هدف سياسي اجتماعي في آن.

■ أعضاء هذا المجلس منضوون في أحزاب سياسية (سلطة/ معارضة) فطبيعي أن يكون هناك تعارضاً بين الإنتماءين.أليس كذلك!؟

– للأحزاب خصوصيتها، ومن حقنا أن ننضوي تحت أي كيان، فهناك منظمات حقوقية المنضوون فيها من أحزاب مختلفة، فمثلاً الصحفيين لديهم نقابة تجمعهم مع أنهم كلٌ في حزب، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

■ لكن هذا عمل نقابي مختلف تماماً عنكم في هذا المجلس!

– نحن جزء من الشعب ياسيدي.

■ تقصد أن القبيلة تريد أن تكون لها نقابة تمثلها وتدافع عنها؟!

– اعتبرها هكذا.

■ أهدافكم لا تقول ذلك ماذا عن شروط العضوية؟

– من يقتنع بأهدافنا وبرنامجنا فنحن نرحب به.

■ شريطة أن يكون شيخاً.

– ليس شرطاً. فهناك مشائخ وأساتذة جامعيون وعلماء، وسواهم.

■ تتشابه شروط العضوية إلى مجلسكم مع شروط العضوية الى الأحزاب.. بمعنى أنها ذات طابع حزبي!

– إذا كان هناك توافق وتشابه بين الشروط فهذه ليست خاصة بأي حزب.

■ في هذا المجلس كثير من أعضاء مجلس النواب ينشدون مكافحة الفساد من خلاله ومناصرة المظلومين، والقضاء على ظواهر إجتماعية سيئة.. لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن يؤدوا دورهم هنا وهم لم يؤدوه في المجلس ولا حتى من خلال أحزابهم؟!

– العجز موجود في جميع الأحزاب سواء في السلطة أو المعارضة والكمال لله. ومن يدعي الكمال فهو غلطان. نحن رأينا أن ننشئ هذا الكيان ليخدم الناس كافة.

■ لماذا لا تؤدون دوركم هذا داخل أحزابكم ومن خلال وجودكم في البرلمان؟

– أنا شخصياً أؤدي دوري وواجبي.. وليس هناك أي مانع من أن أكون في هذا التكتل الوطني.

■ كيف تستقيم الأمور بالنسبة لك كقيادي في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يقف على النقيض من القبيلة وهذا معروف؟

– ليس على النقيض. هذا المجلس لايتعارض مع برامج الأحزاب ولا يتعارض أو يتصادم مع متطلبات الناس، بل يؤكدها ونحن سنكون عوناً لكل الخيّرين.

■ علي عشال، محمد حسن دماج (في الاصلاح)، محمد عبدالله القاضي (في المؤتمر) سلطان السامعي في (الاشتراكي).. هل استأذنتم أحزابكم إبتداءً؟

– بالنسبة لي فأنا أعتبر هذا العمل لا يتعارض مع برنامج حزبي ولم يعترض عليَّ أحد من قيادة الحزب. وقد دخلت دون أن أستأذن ودخلت بقناعتي الخاصة. وسكوت القيادة دليل رضى. أما بالنسبة للأخرين فاسألهم.

■ لكن برنامج الحزب غير برنامج المجلس؟

– قلت لك هذا الكيان لا يتعارض مع الحزب.

■ دخلتم موفمبيك بالسلاح والمرافقين، وعكستم صورة مختلفة عمّا تقولون.

– لأن الدولة رفضت أن تحمي هذا المجتمع فكان لزاماً علينا أن نحمي أكثر من ألف شخصية إجتماعية جاءت من أصقاع اليمن.

■ لماذا رفضت حمايتكم وأنتم جزء من الشعب؟

– لا أدري لماذا!

■ يعني ليست راضية عن مجلسكم هذا؟

– في اعتقادي ومن خلال ردود الأفعال أنها ليست راضية عنا.

■ اذاً كيف انضم إليكم شخصيات في السلطة والحزب الحاكم؟

– هذه قناعات شخصية والإنسان عندما يكون منتمياً لأي حزب لا يعني أن يكون عبداً لهذا الحزب يسيِّره كيف يشاء.

■ المسألة ليست عبودية هي انضباط والتزام بلوائح وأنظمة الحزب!

– نحن ملتزمون بلوائح أحزابنا ولم نعمل ضدها، بل العكس نحن أقمنا هذا الكيان ليكون رافداً للأحزاب ولكل الوطنيين والخيِّرين.

■ أنت تقول: رديفاً لهذه الأحزاب. والشيخ حسين في مقابلة مع الزميلة «الوسط» الأسبوع الماضي يقول: لن نكون تابعين لأحد.

– هو يقصد لن يكون تابعاً لأي حزب، ولكن القضايا الوطنية والخيِّرة ستقف داعمين لها.

■ اذا تعارضت مصالح أو مطالب المجلس مع متطلبات الحزب مع من ستكون؟!

– اعتقد أن الأهداف لا تتعارض ابداً.

■ هل وضعتم هذا الأمر في الاعتبار؟ يبدو كما لو أنكم لم تحسبوه جيداً.

– نحن انطلقنا من أهداف سامية ولم نعمل حسابنا على هذه الافتراضات التي تقولها أنت.

■ هناك حديث بين الناس على أن المجلس قد يكون إحدى أدوات الصراع على السلطة.. ما رأيك؟

– عندما انضممنا لهذا الكيان اتفقنا على أهداف واضحة.

■ وأيضاً هناك من يقول أن أسرة الشيخ الأحمر تحاول أن تستجمع قواها من جديد من خلال هذا المجلس.

– دعك من هذا الكلام نحن أوجدناه (هذا الكيان) ليس للطمع في السلطة ولكن لإصلاح ما أفسدته السلطة. ونحن بالنسبة لأسرة الشيخ عبدالله نعتز بها وبمواقفها الوطنية الكبيرة، وهي معروفة للناس وبغض النظر عمَّا يحاول المرجفون أن يلصقوه بها من سلبيات. وأنا أدافع هنا عن المواقف الوطنية المعروفة لهذه الأسرة واذا كان هناك من سلبيات فلست معنياً بها.

■ إنشاء هذا المجلس يُضعف القبيلة أم يعزز حضورها؟

– عبر التاريخ سواء اليمني أم غيره، للقبيلة حضور يختلف عن هذا التصور من مجتمع لآخر. لكن القبيلة موجودة والله عز وجل قال: «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»، والله عندما يذكر شيئاً يؤكد وجوده وانه سيظل و حتى كلمة «وجعلناكم» هي تؤكد الإستمرارية.. بمعنى ستظل وستظل.

■ معروف أن القبيلة اليمنية لعبت دوراً رئيسياً في التاريخ السياسي اليمني، هل مطلوب منها أن تلعب دوراً الآن؟

– ستلعب دوراً ولكن يجب أن يكون منظماً ولصالح أبناء اليمن قاطبة.

■ ما علاقة إنشاء المجلس بالأحداث الراهنة، والاحتقانات الموجودة الآن؟.

– نحن جزء من الشعب نؤثر ونتأثر. تقصد احتقانات الجنوب؟

■ هي وغيرها.

– نحن بحاجة الى وقوف كل الخيِّرين في هذا التكتل، ومن كل الأحزاب، لإعادة النظر في السياسات الخاطئة المتبعة من قبل السلطة والتي ينتج عنها هذا الخلل الكبير المتمثل في إقصاء عشرات الآلاف من أعمالهم ووظائفهم وحرمانهم من حقوقهم لأكثر من عقد.

■ السلطة استجابت لذلك.

– سبق وأن طرح موضوع هؤلاء الناس في مجلس النواب من قبل رئيس كتلة الحزب الاشتراكي اليمني وكتلته فأحيلت هذه القضية على اللجنة المختصة قبل 6 أشهر، ولم تحرك الدولة ساكناً، حتى تعالت أصوات هؤلاء المتضررين وخرجوا ليُسمعوا أصواتهم ومظلمتهم لأبناء الشعب والعالم أجمع.

■ معناه البرلمان لم يستجيب لذلك.

– لم يستجب. ويبدو أنه كان هناك ضغط سياسي خفي لإهمالها.

■ تقصد من من؟

– من السلطة على اللجنة وعلى البرلمان.

■ أي مصلحة للسلطة من هذا الإهمال؟

– اعتقد أنها مصابة بجنون الغرور، ولذلك تحاول عندما يطالب الناس بحقوقهم ويشكون من مظالمهم، تحاول التجاهل لأنها استمرأت على الفساد، واعتادت إذلال كل من يشكو، وإسكاته بحيث لا تظهر عيوبهم كثيرة. وعندما علت أصواتهم وتعاطف الشعب والمنظمات الحقوقية والسياسية في الخارج معهم استجاب لهم. باختصار هي لا تستجيب إلا اذا هناك ضغوط خارجية.

■ تقصد أن الضغوط الخارجية أنجع وأكثر تأثيراً من الداخلية؟

– نعم. وبالنسبة لقضية القاعدين والمبعدين ونتيجة لظهور أصواتهم القوية أمام العالم؛ سارعت السلطة الى المعالجة خوفاً من انفراط العقد ومن تطور وتصعيد القضية. وبالتالي اعترفت بالمشكلة التي كانت تنكر وجودها وأصبحت تعلن كل يوم عن قدوم الآلاف من هؤلاء المتضررين وتسجيل أسمائهم.

■ كيف ترى هذه المعالجة، من وجهة نظرك؟

– ما بُني على باطل فهو باطل. والتصرف الذي سلكته السلطة في حق هؤلاء خلال 13 عاماً الماضي، كان باطلاً وسلوكاً فيه من الإذلال والعنجهية الشيء الكثير، فلا بد هنا أن تعيد الأمر الى نصابه، بمعنى تعيد حقوقهم المنهوبة رافعين لهم مكانتهم ومراكزهم التي كانوا فيها قبل 13 عاماً، لأنهم شركاء في هذا الوطن وليسوا أجراء. فهم الذين سارعوا للوحدة وكانوا أكثر حماساً لها من ابناء المحافظات الشمالية. لكنهم بعد الحرب وجدوا أنفسهم خارج المعادلة منقوصي الحقوق والمواطنة؛ فقد تعرضوا للإذلال والجوع والإبتزاز والمطاردة والاتهام بالانفصالية، والخيانة. لذلك كله لا بد من إعادة النظر

■ مجلس التضامن الوطني لا يتعارض مع برنامج الاشتراكي وانضميت إليه عن قناعة شخصية ولم أستأذن قيادة الحزب

■ ما تعمله السلطة الآن عبارة عن ترقيع ومن رفعوا شعار الانفصال كانوا مندسين

■ الحديث عن تمويل ليبي أو سعودي إشاعة تروج لها مخابرات النظام

في المنظومة السياسية كاملة، بحيث يتساوى الناس في الحقوق والواجبات في الشمال والجنوب والشرق والغرب وفي كل مكان من هذا الوطن.

■ هل ستنتهي المشكلةالآن؟

– الآن الذي تعمله السلطة عبارة عن ترقيع فقط. أنا أقصد بإعادة النظر الخطوة للأمام في تعديلات دستورية وقانونية تكفل حقوق الناس.

■ من الذي أوجد هذه المشكلة؟

– السلطة وسياستها الهوجاء هي التي أوجدت هذه المشكلة ومشاكل كثيرة جداً اخرى.

■ لاخلاف مطالبهم مشروعة. لكنهم رفعوا شعارات تدعو للإنفصال.

– وصلتني معلومات اكيدة تقول إن بعض من رفع الشعارات كانوا مندسين من قبل السلطة، وبعضهم رفعها نتيجة للمعاناة والضرر الذي لحق بهم. اضف الى ذلك ان مثل هؤلاء لا يتمتعون بثقافة عالية.

■ (مقاطعاً) وهل التسليم بالوحدة يحتاج الى ثقافة عالية؟!

– التسليم بالوحدة بحاجة الى المساواة في كل شيء وإعطاء الناس حقوقهم وعدم اذلال هؤلاء الناس والجدية في حل مشاكل هؤلاء الناس، والشعب كاملاً وإيجاد إصلاحات دستورية وقانونية، بحيث يوجد حكم محلي كامل الصلاحية وإشراك الناس في كل مكان بالحكم واتخاذ القرار.

■ هناك من يمثلهم في البرلمان.. وفي هذه المحليات.

– البرلمان مؤسسة وطنية شبه مشلولة من قبل هذه السلطة الحاكمة. والنواب في قضايا كثيرة لا يستطيعون إنصاف المظاليم، ولا يستطيعون الحد من جموح الفساد في هذه السلطة. فالكثير من هؤلاء النواب أبناء المحافظات الجنوبية يتعرضون لنهب حقوقهم وممتلكاتهم من الأراضي من قبل متنفذين في السلطة. وهناك نواب أُخذت أراضيهم بالقوة، وبيعت ولم يستطيعوا إيقاف مثل هذه التصرفات المشينة.

■ الرئيس أمر بإعادة ما نُهب منهم.

– الاراضي التي نهبت اراض شاسعة وكبيرة جداً. بعضها املاك لأشخاص ومعظمها من أملاك الدولة،، وصرفت لأناس لا يستحقونها! فقط لأنهم من المقربين الى قيادة هذه السلطة. كما سبق وأن نهبت أراضي كثيرة في محافظة تعز وإب والحديدة وصنعاء، وربما في محافظات أخرى.

■ يعني تريد أن تقول إن أبناء الجنوب ليسوا وحدهم من يشكون؟

– نعم. فالمتنفذون لا يفرقون بين هذه المحافظة او تلك ولا يعرفون مصالحهم.

■ الأصوات التي حصل عليها الرئيس في الإنتخابات الرئاسية من هذه المحافظات الجنوبية ذات نسبة عالية وكذلك الحزب الحاكم حصل في المحليات على مقاعد كثيرة، كيف نفهم هذه الأهداف مقارنة بهذه النتائج؟

– اولاً: كانت هناك وعود في برنامج الرئيس، وللمواطنين آمال في تحقق تلك الوعود الوردية. والأمل في تخفيف الظلم والنهب للأراضي وللحقوق لكن خلال هذه الفترة من بعد الانتخابات لم يلمس المواطن إلا زيادة في الشهية عند هؤلاء المتنفذين شهية للظلم وهظم حقوق الناس.

■ بالنسبة للمتقاعدين.. هل شملتهم الوعود الرئاسية حينها بعودتهم الى وظائفهم مرة أخرى.

– كان البرنامج شامل بأنه سيُوجد دولة مؤسسات ومساواة، وهؤلاء حلموا بالمساواة ونيل حقوقهم في ظل تلك الوعود.

■ السلطة الآن تقول إنها تعالج الأوضاع. من وجهة نظرك هل ذلك مفيداً؟!

– المعالجة عملية ترقيعية ليس إلا. البلد بحاجة الى إعادة النظر في كل السياسات المتبعة.

■ تقصد أن المشكلة لا تزال قائمة وليس هناك أمل في انتهائها؟

– بدون شك عندما يزداد الظلم ويزداد أنين الناس ويصل الأمر إلى حد الجوع، فإن الناس ستعبر عن رفضها للسياسات الخاطئة في كل مكان.

■ هل لديك رؤية خاصة لمعالجة هذه المشاكل؟

– لا بد من إيجاد حكم محلي كامل الصلاحية في هذا الوطن، أقصد أن يكون المحافظ منتخباً من قبل الناس وكذلك مدير المديرية. اقصد أن تسود الانتخابات المراكز التنفيذية، وبالتالي العدل في المشاركة في هذه السلطة والعدل في توزيع الثروة الموجودة.

■ سمعنا أن اللقاء المشترك في تعز سينظم اعتصاماً يوم الأربعاء القادم أمام مبنى المحافظة. ماذا تريدون من هذا الاعتصام؟

– نحن في تعز، وهي أكبر محافظة من حيث تعداد السكان، لكننا نعاني الاقصاء والتهميش، ونعاني من محاربة السلطة لكل رموز هذه المحافظة ولأبنائها بشكل عام رغم أننا نسجل رقماً قياسياً ربما يصل الى ربع سكان اليمن، ومع ذلك فهي لا تحظى (تعز) بالحقوق الواجبة لها في جميع المجالات. وأبناؤها وبالذات سكان المدينة، يعانون من انقطاع المياه اذ يصل لفترة الشهرين أحياناً. نحن نعاني من العطش اولاً، والعبث من المسؤولين، ونعاني من إهمال هذه المحافظة وغلاء الأسعار، وغياب المواد الأساسية كالغاز والدقيق والأسمنت وغيره. ونعاني من تفجر المجاري في كل الشوارع. نعاني من اللامبالاة والعشوائية. فالسلطة لم تهتم حتى بالتخطيط العمراني للمدينة منذ زمن، ونخشى أن القصد هو أن يراد لهذه المدينة أن تموت تدريجياً بحيث تصبح قرية نائية بائسة يحضنها جبل صبر الشامخ لتبدو وكأنها يتيمة ليس لها أهل ولا أسرة.

■ السلطة تقول إن غلاء الأسعار وبالذات الدقيق، سببه خارجي؟

– (مقاطعاً) اعتقد أن السلطة تستفيد من هذا الإرتفاع الجنوني للمواد بشكل عام.

■ التوقيت الذي اخترتموه للتصعيد الآن.، هل هو استفادة من تجربة المتقاعدين الذين ارغمو السلطة على النزول عند مطالبهم؟

– عندما يوجد الظلم داخل الوطن فإن الأنين يصدر من كل مكان. ونحن نعتبر هذا الإعتصام أنيناً. وعندما نئن نحن نطلب من السلطة أن تصحح وضعها.

أخفينا هوية «المعتمد» كي لا يلاحقه الأمن..

المتحدث باسم حزب التحرير عبدالله باذيب:

نريد أخذ الحكم كاملاً

● باذيب

يصبو حزب التحرير إلى غاية واحدة: دولة الخلافة. وقبل بضعة أيام بدأ الحزب إحياء الذكرى الـ86 "لهدم الخلافة الإسلامية". بالطبع يختلف نشاطه من دولة إسلامية لأخرى طبقاً لطبيعة الأنظمة السياسية.

ولئن تجمع في استاد بونج كارنو في العاصمة الإندونيسية جاكرتا زهاء 80 ألف شخص الأحد الماضي، للمشاركة في مؤتمر نظمته جماعة "حزب التحرير" الإسلامية الدولية، فقد اكتفى حزب التحرير (ولاية اليمن)، بعقد ندوة فكرية، يوم الخميس الفائت، في فندق حدة، عقدت تحت عنوان طويل: "الكيفية التي عالج بها الإسلام الاختلافات الفكرية والمذهبية، والقتال بين المسلمين، ودور الغرب في إذكائه".

جماعة حزب التحرير اليمنية، واكبت حدث ذكرى هدم الخلافة التي توافق 28رجب1442هـ، 3 مارس1924، كما تؤرخ الجماعة، كسائر فروع الحزب في العالم.

حزب التحرير "الدولي" تأسس في القدس عام 1953. إلا أن وجوده في اليمن تأخر نحو4 عقود؛ إذ بدأ حضوره العلني عام 1995. وفي الآونة الأخيرة نظم عدة فعاليات.

وفي هذا الحوار رفض عبد الله عمر باذيب القيادي في حزب التحرير (ولاية اليمن)، الإفصاح عن مسؤول الحزب في اليمن والذي يطلق عليه تنظيمياً اسم "المعتمد". وأكد أن أنصار الحزب متواجدون بكثافة في مدن اليمن الكبيرة، دون تحديد.

تالياً نص الحوار الذي أجرته "النداء" مع المتحدث باسم حزب التحرير في اليمن الدكتور عبد الله عمر باذيب.

■ حوار: محمد العلائي

■ ما هي الغاية التي ينشدها حزب التحرير؟ ولِمَ تبنَّاها؟

– حزب التحرير تأسس عام 1953 في القدس، وبعد ذلك انتشر انتشاراً طبيعياً في العالم الإسلامي. انتقل إلى اليمن في حوالى 1995، أو 1996، ومن ثم بدأ نشاطه. الحزب عالمي لا يعتد بالحدود القومية، باعتبارها ناتجة عن الاستعمار البريطاني والفرنسي، تحت ما كان يسمى بالانتداب، ثم خرج استقلال مزيف أوجد هذه الدويلات.

بالطبع كل من يحمل الفكرة في أي مكان في العالم يبدأ العمل على حمل دعوة الخلافة والحكم بما أنزل الله. هدف الحزب وغايته استئناف الحياة الإسلامية عن طريق إقامة دولة الخلافة. فهو يرى أن الحياة الإسلامية قد انقطعت بعد هدم الخلافة في 3 آذار/ مارس 1924 على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي ألغى فكرة الخلافة وأقام جمهورية تركيا المستقلة على أساس علماني، بعدها صار المسلمون نهباً لأهداف المستعمر.

■ هناك جماعات إسلامية أخرى تؤمن، بطريقة أو بأخرى، بفكرتكم نفسها، فيما خص الخلافة، لكن بطريقة أقل وضوحاً، فما هو الفرق؟

– أخي العزيز، الخلافة لا يمكن أن ينكرها أحد من المسلمين، ولكن هناك فرق بين العمل لها والدعوة إليها، وبين الاختباء خلف الفكرة لتحسين الصورة. بمعنى أن الجماعات، غير حزب التحرير، تدعو إلى الخلافة بشكل فردي، أفرادها يؤمنون بالفكرة. لكن بشكل جماعي هي تثبّت الأنظمة الوضعية الحالية، فمثلاً في الانتخابات يشاركون ويكون الحاكم الحالي هو مرشحهم، أو يجعلون ثوابت النظام ثوابت لهم. فهم يعتبرون اليمن دولة مستقلة ذات سيادة. وتحترم الدول الأخرى، بمعنى أنها تحترم الواقع المفرق للمسلمين.

■ ما رأيكم في الانتخابات؟

– هي كعملية اختيار للحاكم، أو من يمثل الناس في مجلس الشورى، جائزة شرعاً، لكن الإشكال في ارتباط الانتخابات بالعملية الديمقراطية، بمعنى أن يكون التشريع للإنسان حسب الأكثرية في مجلس النواب، هو تزكية للحكومات التي تحكم بغير ما أنزل الله، وهذا العمل غير جائز شرعاً. وبالتالي المشاركة في الانتخابات لاختيار من يقوم بهذه الأعمال غير جائز شرعاً.

■ إذاً، أنتم جماعة سلفية محضة، في هذه على الأقل؟

– لا، السلفيون يدعون إلى الإسلام دون التعرض للسياسة ودون التعرض للحكومات، إنما يتعلمون العلم الشرعي، ويقومون بعمل الجمعيات.

■ ما هي سبل تحقيق دولة الخلافة التي تنشدونها؟

– نحن نتبنى في الوصول إلى هذه الغاية دولة الخلافة، طريق الرسول صلى الله عليه وسلم، عندما أقام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة بعد أن لم تكن، أي لأول مرة. فكيف أقام الرسول دولته؟ نحن نسلك نفس السبل والتي تتلخص في التالي:

1 – التثقيف وإعداد الكتلة (الجماعة/ الحزب)، كما فعل الرسول في دار الأرقم لمدة ثلاث سنوات لإعداد الصحابة.

2 – التفاعل داخل المجتمع عن طريق الصراع الفكري والكفاح السياسي. بمعنى مصارعة الأفكار فكرياً! هدم الأفكار الفاسدة وإحلال محلها أفكار إسلامية صحيحة. على سبيل المثال: هدم فكرة الديمقراطية لأنها تعني أن يحكم الشعب نفسه وإحلال فكرة الشورى، أو الخلافة.

3 – طلب النصرة واستلام الحكم من أهل النصرة. الحزب يتصل بأهل المنعة والقوة داخل المجتمع من ضباط جيش ومشائخ قبائل لينصروا الفكرة الإسلامية.

■ هذا الاتصال قد لا يمر بسلام، أقصد سيرتب تصادماً مع السلطات الحاكمة؟

– كل عمل لا يمر بسلام. الاعتقالات موجودة بشكل مستمر. فقبيل احتفال 22 مايو في إب اعتقلت السلطات شبابنا هناك. بل أن الكثير من الشباب دخلوا المعتقل.

■ لديكم معتقلون الآن؟

– لا، لا. هم يقضون في الأمن السياسي بضعة أشهر دون توجيه أية تهمة، ودون محاكمة.

■ هناك اصطدام قد يكون أقوى من مسألة الاعتقالات؟

– الذي أريد أن أقوله، هو أن حزب التحرير لا يقوم بأي عمل مادي، من اغتيالات. أو تفجيرات، أو غير ذلك، ليس خوفاً وإنما التزاماً بطريقة الرسول الذي لم يقم بأي عمل مادي قبل قيام الدولة الإسلامية.

■ ما هو وضعكم القانوني في اليمن؟ هل قدمتم للحصول علي ترخيص؟

– حاولنا ذلك، لكن لجنة شؤون الأحزاب اشترطت شروطاً تعجيزية، منها الاعتراف بالديمقراطية، والتبادل السلمي للسلطة.

■ وماذا في هذه الشروط؟

– معناها الحكم للأكثرية، وربنا يقول: «إن الحكم إلا لله». نحن عملنا برنامجا سياسيا وقدمناه للجنة شؤون الأحزاب، فواجهتنا بتلك الشروط.

■ هل الالتحاق بالحزب متاح لأي مواطن؟ وما هي الشروط؟

– نعم، الالتحاق متاح لكل مسلم، دون النظر إلى الوطن أو العرق أو اللون أو المذهب.

■ أي مواطن يستطيع الانتساب إلى الحزب؟

– تسمية "المواطن" ما أنزل الله بها من سلطان. لأنها تفرق الناس على أساس الحدود الجغرافية التي صنعها الكافر، فيصير المسلم يمنيا ومصريا وسعوديا.

■ ما هي شروط الانتساب؟

– أن يحمل الدعوة إلى الخلافة الإسلامية. لا توجد استمارة، ولا اسم رباعي، ولا بطاقة، ولا صور.

■ يعني تحرمون التصوير؟

– التصوير الفوتوغرافي ليس حراماً، وليس هو المنهي عنه. إنما المحرم هو النحت والرسم؟

■ من أين تحصلون على التمويل؟ ما هي مصادركم؟

– تمويل الحزب من جهة واحدة فقط: أعضاءه. يدفع كل عضو ما يسمى بالاشتراكات، أو الالتزامات الشهرية، كل حسب قدرته. ولا يقبل حزب التحرير أي دعم مالي من أي جهة خارجية.

■ بما أنكم جماعة سرية عالمية منظمة، هل توجد لديكم تراتبية تنظيمية؟

– الجهاز الإداري للحزب في العالم يبدأ بـ"أمير الحزب"، وبعد ذلك يقسم العالم الإسلامي إلى "ولايات"، وفي كل ولاية مسؤول يسمى "معتمد"، وداخل كل ولاية تقسيمات محلية، في كل قسم مسؤول يطلق عليه اسم "النقيب".

■ ما هي أولويات الحزب في اليمن؟

– الحزب غاية واحدة، هي: استئناف الحياة الإسلامية عن طريق الخلافة الإسلامية التي بشرنا الرسول بعودتها قريباً.

■ الحزب في اليمن هل يخضع لسيطرة مركز ما في دولة أخرى؟

– الجهاز الإداري للحزب في اليمن يخضع لإمارة حزب التحرير العالمي. لا يوجد تقسيم إقليمي.

■ لوحظ أن النشرات والأوراق الصادرة عن الحزب مؤخرا اتسمت بالاعتدال، والانفتاح على المذاهب والجماعات الأخرى، كيف تنظرون إلى هذه الجماعات الإسلامية هل باعتبارها منافساً أم مكملاً، أم خصماً.

– ننظر إليها باعتبارها جزء من الأمة الإسلامية، وندعوها معنا لإقامة هذا الغرض العظيم، بالطرق الشرعية، وعدم الانزلاق وراء الغايات قصيرة المدى، والتي تعوق الوصول إلى الغاية المنشودة. بمعنى: لا يرضى حزب التحرير أن يعطى وزارة أو مستشفى أو مدرسة. حزب التحرير لا يرضى إلا بأخذ الحكم كاملاً. كما يجب على الجماعات الإسلامية أن لا توجه ضد بعضها البعض وإنما تجاه العدو المشترك وهو الكفر وأعوانه وعملاؤه.

■ أين تتركز العضوية بشكل أكبر؟

– في كل المدن الكبيرة في اليمن. لا أستطيع قول أكثر من ذلك.

■ أقصد هل يوجد تمايز من محافظة إلى أخرى؟

– لا أستطيع الرد.

■ "المعتمد" ما هي حيثية هذه التسمية؟

– هو تقسيم إداري لتنظيم العمل. سميناه معتمد ويمكن أن يسمى مسؤول.

■ هل لها أصل في التراث الإسلامي؟

– في الخلافة يسمى الوالي.

■ أما زلتم تتعرضون للرقابة؟

– نعم، دائماً. يمنع الشباب من توزيع النشرات وإلقاء الدروس في المساجد. ونمنع من الحديث في الأماكن العامة.

■ لماذا تنفرون من الديمقراطية وتناصبونها العداء رغم أنها تهيئ لكم مناخ عمل أفضل؟

– غير صحيح؛ لأن الديمقراطية تنتهي عندما تمس النظام الحاكم وتكشف عيوبه. والدليل على ذلك الاعتقالات في اليمن.

■ ثمة صيغ تجمع حديثه قد توازي في بيتها دولة الخلافة الإسلامية، لماذا لا تأخذون بهذه الصيغ، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؟

– الدولة الإسلامية كيان وحدة للمسلمين جميعاً. ليس اتحاديا وليس فيدراليا وليس إمبراطوريا، إنما كيان وحدة للمسلمين جميعاً.

■ تجميع وتوحيد حتى لو كان قسرياً، تقصد؟

– نعم، حتى لو قسراً. يجب أن يتوحد المسلمون في دولة واحدة. قال الرسول صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم: "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منها"، وقال: "من جاءكم وأمركم جميعا على رجل واحد، يريد أن يفرق جماعتكم أو يشق عصاكم، فاقتلوه كائنا من كان". وهذا يدل على عدم جواز تفرق المسلمين في كيانين فكيف بـ50 دويلة.

■ من هو "المعتمد" في ولاية اليمن؟

– لا يلزم معرفته للناس، لأنه ملاحق من الدولة. أتحفظ عن ذكره لأسباب أمنية. طبعاً هناك شباب ومعلنون أنهم من حزب التحرير.

■ خطابكم ينأى عن الهم اليومي للناس، لماذا لا تتلمسون هموم الناس الحياتية؟

– نحن نخاطب المسلمين حول قضاياهم الملحة، لإيجاد الحل الشرعي، مثل البطالة والفقر وعدم توزيع المال. هذه أمور ناقشها الحزب في أكثر من مناسبة، رغم أنها مرتبطة بالسلطان والحاكم.

■ فيما لو حصلتم على ترخيص قانوني، هل ستخوضون الانتخابات؟

– لا، بهذا الوضع الديمقراطي.

■ هل تتبنون مذهباً معيناً؟ ما هو مذهب الحزب؟

– لا نتبنى أي مذهب. كل مسلم ينطق الشهادتين فهو أهل لهذا العمل ومخاطب به.

■ ماذا تود أن تضيف؟

– أنبه المسلمين إلى ذكرى هدم الخلافة في 28 رجب 1442هـ لأن عليهم فرض في غاية الأهمية، يجب العمل له بأقصى سرعة وأقصى طاقة، كي ينالوا رضوان ربهم، وهو العمل لتوحيد المسلمين تحت راية الخلافة.

ذات ردود أفعال اعتبرتها "غير مبررة" موضوعيا على مقال لي، قال لي الأخ والزميل مجيب الحميدي، إن علينا أن نتحمل "ثمن أي سوء فهم لمحاولاتنا التحليل باعتماد زوايا رؤى وأدوات تحليل متعددة". السبب، من وجهة نظره، أن هذه الطريقة تتناقض والتجربة الاجتماعية التي "تميل إلى تبسيط المشكلات، والاكتفاء برؤية سبب أو عامل واحد".

لست واثقا من أني فعلا أفعل ذلك. غير أن مثل هذا النقاش لفت انتباهي لما لم أكن أدركه، حتى لو كنت فعلا أقترب في بعض تحليلاتي من منهجه.

في الجدل الذي طغى على السطح الأيام الأخيرة، بشأن حقوق المتقاعدين، وما استتبعه من تفاعلات كادت تتحول إلى صراع، فضلت الانتظار قليلا، أو فرضت عليَّ الظروف ذلك، حتى يتاح لي رؤية مختلفة، أو بالأصح رؤية أشمل مما قدمتها أطراف الصراع.

الأمر ليس سعيا وراء زيف ادعاء التميز، ولكنه محاولة لجم اندفاع كان في مراحله الأولى "إدانة مطلقة للسلطة"، ثم تحول للشعور الشخصي بالحنق من عجز حركاتنا الوطنية عن حماية منجزاتها.

أقصد بذلك الانحراف الحقيقي -حسب ما أنا مقتنع به- بقضية التقاعد والحقوق، ومحاولة استغلالها أو بالأصح تسليمها للخبرة الصراعية التي استغلت المناطق في صراع عقيم على مدى نصف قرن أو أقل قليلا. وهو ما هدد أن يفضي إلى نقيض الأهداف العامة.

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

المتقاعدون ليسوا جنودا في معسكرات من يتحدث باسمهم، والحديث عن صراع الشمال والجنوب تجريب لمجرب مهترئ

من إفساد قرار العفو إلى سوء تقدير واجبات النصر الانتخابي.. هكذا أنجز «المؤتمر» مهمته ضد دولته

ليست مجرد حقوق.. وليست مجرد مؤامرة

من وجهة نظري فإن ما شهدته بعض المحافظات الجنوبية، أخص بالأمر محافظة "الضالع"، بامتدادات صغيرة ولكنها حادة ومعبرة من محافظات أخرى كعدن وشبوة وأبين (بالترتيب من حيث المشاركة). لم يكن مجرد "مؤامرة على الوحدة"، لكنه أيضا لم يكن مجرد "حركة حقوقية". بل له من كل ذلك نصيب، مضافا له الكثير من التوصيفات الأخرى، أقلها اختلال تسويات النفوذ، الصراع على السلطة، الاحتجاج على سوء توزيع الثروة، يأسا من الانتخابات، احتقانا تسببه لا مؤسسية دولة الوحدة، ثم مركزية هذه اللا مؤسسية!! العجز الحزبي، استمرار الخطاب الانتخابي... وغيرها من العوامل التي لا تنتهي بـ"أيادي خارجية" لها أجندة لا حصر لها. وقبل ذلك كله الاختلاف في التركيبة الاجتماعية من محافظة لأخرى، وعقابيل صراع ما قبل الوحدة في دولة الشطر الجنوبي، [لا عليكم يا رفاق فنحن هنا لا ندين الماضي وإنما نستخدمه إحدى أدوات التحليل. كما يمكن استخدام بذور الصراعات الدموية في صعده والقبلية بين موفنبيك (الأحمر) والجراف (الشائف) فيما يخص صراعات الشمال]. المعنى أن جيل تلك الصراعات هو من لا يزال يحكمنا على كراسي الحكم أو في دهاليز المعارضة.

وباعتقادي أن أي محاولة تقفز على رؤية "مبررات حقيقية ومحترمة" لدى الطرف الآخر، تستحق وصفها بـ"المخادعة"، أو التي "تحاول توظيف القضية الحقيقية للحصول على مكاسب أخرى لا قيمة لها"، سواء كانت من المعارضة كمحاولات لإعادة ترتيب التسويات، أم من السلطة في سبيل خنق النسخة الجماهيرية للتطور السياسي كأهم ثمار الانفتاح الديمقراطي الراهن.

مقترحي، أن على السلطة وهي تبلي حسنا حتى الآن في الاستجابة لمواطنيها، مع أخطاء قاتلة كما حدث في عدن مطلع الشهر، عليها التخفيف من اللهجة الاتهامية، إن لم نقل شكر المتقاعدين على تصديهم لمحاولات قوى ما قبل الـ20 من سبتمبر وأد نجاح ذلك اليوم، ومساعدتهم دولة الرئيس "صالح" بوصفه فائزا عبر تلك الانتخابات، للبقاء قريبة من المشكلات وإحداث مراجعة حقيقية تفصيلية، أو لنقل: مواصلة الأداء الانتخابي الذي سيتكفل فعلا بإنجاز تحولات في بنيوية الدولة ومؤسساتها، ومن ثم في أدوارها وأداءاتها، وهو ما سيفيد اليمن سلطة ومعارضة، شعبا وحكومة.

وعلى المعارضة أيضا إن لم نقل نقد الأخطاء التي ترافقت أو تقدمت أو خططت لما حدث، لتجنب تحول المشكلة إلى داخلها بسبب هشاشتها التنظيمية، فليكن الاعتراف أن ذلك حدث، لأن ذلك سينعكس -تلقائيا- على خطابها الذي يبدو مجمعا على إنكار سوء حقيقي حدث، ومغالطات لا تزال ترافق الخطاب المرافق لحملة الحقوق.

التناقضات.. محاولة فصل وتحليل

الاستماع الهادئ للمتضررين (وقد شارك الكاتب في جلسات نقاش عاصفة في الضالع وعدن مؤخرا عن ذلك) تكشف حقيقة لا مسؤولية بل و"قذارة" التواطؤ الذي تقاسم به المسؤولون المصالح، سواء كانت استحواذا على أرض أم الاستيلاء على مرتب، فضلا عن الاكتفاء بمغانم الوظيفة العامة وعدم تحمل مسؤوليتها. وإذا كان ذلك سيئا وأثمر إعاقات في كل اليمن، فإن تأثيره في الجنوب تجاوز ذلك، حيث أنه أولا مورس تحت غطاء النصر الذي حققته دولة ما بعد الوحدة، بمعنى أنه مورس أصلا على مراكز قوى اضطرت للقبول به تحت ضغط هزيمتها السياسية في تلك الحرب، وهو ما لا يحدث في الشمال حيث تتم التسويات سريعا بسبب التوازنات ولعدم وجود نصر وهزيمة سياسيتين. وثانيا فإنه مورس أصلا في فضاء لم يكن مستعدا له، حيث أن دولة ما قبل الوحدة في الشطر الجنوبي، ومهما قيل من سلبيات لها، فإن قادتها لم يستخدموا نفوذهم السياسي من أجل مصالح تتجاوز "القدرة على التأثير في القرار السياسي"، مما وفر -إضافة للتطور الاجتماعي الذي أحدثه التعليم ووفرة المصالح في عدن وحضرموت خاصة- فضاءا "هرسته" شرعية ما بعد 94 للأسف الشديد. كل ذلك جعل تأثيره قاسيا ولا إنسانيا على مواطني تلك المحافظات، وهو بسوئه على عدن تجاوز تأثيره عليها إلى تعطيلها كأهم مرتكز لأي تحسين اقتصادي لكل محافظات اليمن.

غير أن ذلك لا يحتمل الخطاب الذي يتحدث عن "نهب الجنوب"، وهو السياق الذي يضاعف من وجوب نقده انضمام مسؤولي حزب الإصلاح في عدن وحضرموت لمحازبيه.

لقد حمت العصبيات التي استعادت عافيتها في شبوة وأبين -مثلا- أرضها ونفوذها، وكان للتعامل "المحترم" الذي نشأ بين سلطة حضرموت ومواطنيها دور في مشابهة ذلك هناك. أما الضالع فليس فيها أصلا موارد تم الاستيلاء عليها. أتحدث عن الموارد الطبيعية (مؤسسات أو أراض). ولذا فالحديث عن نهب الجنوب لا يحقق شيئًا للمشكلة الأم، وهي العبث بعدن، ويبدو في حقيقته مجرد سعي للتبادل غير السلمي للعبث بهذه المحافظة التي هي على حد تعبير الأستاذ عبد الباري طاهر "أمًّا معقوقة"، لرفضها العصبيات منذ عشرات السنين.

ويبقى الموضوع الوظيفي؛ إذ لا يمكن إنكار التجييش من خارج المحافظات، ليس في السوق، ولكن في الوظائف. ومع أني لم أتمكن من الحصول على تصنيف مناطقي لشاغلي الوظائف المفترض ارتباطها بالتكنوقراط والبيروقراطية، من مدير عام وحتى نائب وزير، إلا أن حضوري النقاشات أبان لي حقيقة مرة وهي أن غالب المشتكين من الإقصاء، هم من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية. فيما غالب أصحاب القرار والفصل في الشكوى (شاغلي تلك الوظائف) هم من محافظات الشمال.

غير أنه ومن موقف المتفق مع وجوب رفع الأصوات الناقدة -وبكل الأساليب- لهذا الاختلال ليس لكونه فقط مسيئا لقيم المواطنة المتساوية، الغائبة أصلا، ولكن لأنه تعبير عن سيادة المحسوبية، وتحويل الدولة إلى "عزب" لذوي النفوذ، ومهدد حقيقي لنموها الإداري، وتأصيل فعلي للشعور بالنقمة المناطقية، كمهدد للسلام الوطني. وهو نقيض لكل الأهداف المعلنة والطبيعية لدولة الوحدة.

من هذا الموقف، أعتقد أن على الناقدين إن هم أرادوا خطابا معالجا، وليس مجرد الصراع على السوء، أن يدركوا أن عدن، والمكلا، والضالع، تشكو أولا من الحماية المناطقية لمسؤولين لا يتحلون بالمسؤولية في إدارة شؤونها، أيا كانت مناطقهم، ويمثل هذا أولوية قصوى في نضالهم وخطاباتهم (أتحدث عن المواطنين الذين لا ينافسون على تلك المناصب، أما من ينطلقون من مصلحة شخصية، وإن كانت مشروعة بالطبع، فإنهم إنما يستغلون الانتماء المناطقي كردة فعل طبيعية لما يمكن تسميته أصلا بمحاباة ذوي النفوذ ضدا لمقتضيات القانون، وهو المبدأ الذي لا تخطئ العين تحكمه، أو لنقل أولوية تأثيره في التعيينات مهما كانت المعطيات القانونية والمهنية). ولذا فالحل ليس تعيينات مناطقية بل إصلاح قنوات التعيين، وجعل ذلك أولوية لإصلاح الخدمة المدنية قبل حتى الازدواج الوظيفي أو استراتيجية الأجور. وإلا فإن شكوى ابن الضالع من مدير قادم من "شرعب"، ستصبح وسيلة ابن جحاف للشكوى من ابن الشعيب، في متوالية تحقق خلافا لمراد الشكوى العامة. كما أن هذا نقيض للتطورات البشرية التي نستفيد منها كيمنيين مغتربين في كل بلد وبلاد (يمكن هنا الإشارة لدعابات تم تبادلها طويلا في الاجتماعات المشار لها حيث كان الجميع يضطر لتذكير بعضه بمنطقته الأصل لتجنيبه مأزق التشدد في الحديث ضد "الوافدين إلى عدن"، إذ غالب المتحدثين باسم تلك المحافظة هم مولودون خارجها).

هذا الحديث -لمن يتفق معي- يمكن الانتقال منه إلى "وهم التمثيل الجنوبي". ومع أن الكاتب يعتقد أن كل فرد لا يحتاج لأي مرجعية ليصبح من حقه الدفاع عن مصالحه، ويكفي تعرض مصالحه للانتهاك كمرجعية ومصدرا للشرعية، فإن هذه الشرعية تفقد "احترامها" حين يتحول بها المنتهَك إلى منتهك (الأولى بفتح الهاء والثانية بكسره). إن من يستَمع النقاشات بين أصحاب الشكاوى الواحدة، يدرك أنه لولا تحالف إصلاح مسار الوحدة وحركة "تاج"، وبعض حلفاء السلطة الذين تضرروا من إفرازات الانتخابات المحلية خاصة، أقصد من حلفاء السلطة وقيادات المؤتمر في بعض المحافظات، مع المرتكز الأهم وهي "القضايا العادلة" التي يكمن سوءها في أنها نتيجة أداءات منهجية حتى ولو لم تمس إلا عددا أقل بكثير مما يتحدث عنه. لولا ذلك لما تمكن الخطاب السياسي -المعارض كموقف وليس كأحزاب- من أن يصادر اسم "المحافظات الجنوبية". إن كثيرا من رموز مثل هذه الإدعاءات لم يحصل على ثقة تتيح له أن يكون عضوا في مجلس محلي لمديرية، فضلا عن أن يكون موئلا آمنا لمواطني مناطق بهذه السعة التي تعنيها "الجنوب". كما أنه لولا إدراك السلطة، وبخاصة "شخص الرئيس علي عبد الله صالح" أن ورقة كهذه يمكن أن تتيح لخصومه -خاصة خارج اليمن سواء دول أم من اليمنيين الذين إما هم ضحايا صراعهم معه وإما بقايا تحالفات معه أيضا- فرصة ولو للإيذاء الموضعي فقط، لكان سهلا على السلطة إبقاء المسألة صراعا لا ينتهي بين الفرقاء، خاصة إذا أدركنا أن عناوين كـ"مجلس تنسيق" وكـ"جمعيات للمتقاعدين"، ليس غالبها سوى أسماء على بيانات، أما من يتتبع خطابات قياداتها فسيجد وبوضوح، حدة في الخلافات، دفعت بعضهم لمطالبة البعض بـ"التنسيق وعدم الإقصاء"، أو من "ينتقد استحواذ البعض على جهود الكل". بل إن بعض القيادات ترفض مجرد نشر تصريحاتها بجوار آخرين من المؤسسات ذاتها في وسائل إعلام، وأتحدث هنا عن وقائع وليس عن تخيلات. لكن ليس مهما نشرها. هذا علاوة على أنه إن كنا سنتحدث عن جنوبيين مقابل شماليين فإن المأزق سيكون التعامل مع شريحة أوسع من ذات المناطق الجنوبية والشرقية، وإن شاركت المحتجين في المعاناة فإنها لا تشاركهم مطلقا منهجية العمل، ولا الرؤى العامة ولا الخاصة. بل إن بعض المتصدرين للحقوق يثيرون لديها المخاوف. وتوزيع الاتهامات على البعض من ذات المنطقة يؤكد أن التحالفات سياسية وليست مناطقية. وكم كان مثمرا لو عبر عنها بمنطق وخطاب سياسي أيضا!

أخطاء وخطايا

لا مناص للسلطة من الاعتراف بأن التعامل غير الواعي مع "جيش دولة الحزب الاشتراكي" أفسد واحدة من أهم إنجازات دولة الوحدة، وهي العفو "الرئاسي" على خصوم "الحرب". وهو القرار المخالف للسائد الاجتماعي في الشمال والسياسي في الجنوب.

فمع منطقية عدم تمكين المحاربين من أدوات الحرب مجددا، فإن الاكتفاء بالعفو في مجتمع ضعفت عصبياته الاجتماعية كأحد مصادر إضافية للرزق وتحمل المسؤولية لدى سكان المحافظات الأخرى من صعدة وحتى شبوة (أتحدث عن عدن كمنطقة وظيفية لغالب رجالات الدولة الجنوبية، وعن الضالع التي يمكن وصفها بـ"سنحان الجنوب"، التي جاور فيها فقر الموارد أكبر مخزون صراعي، ثم مع غيرهما من محافظات المجتمع الجنوبي الذي أنتجت فيه سياسات الدولة الشمولية -اقتصاديا- جيلا غير متحرر من سطوة الوظيفة العامة، ولم تساعده دولة الوحدة على تجريب ذلك، إن لم تكن ضاعفت من مخاوفه، يضاف ذلك إلى ما تعانيه كل اليمن من اختلال في إدارة ثروتها والتي تظهر عبر الفروق الكبيرة بين إمكانيات ومستويات كبار الموظفين وصغارهم).

لذا فجنوبيا اكتظت المحافظات الفقيرة "أهمها عدن والضالع"، ببطالة حادة يمكن القول إنها أعادت إنتاج عوامل تجميع ذات الجيش ولكن خارج ميادين القتال، ولكن بمشاعر غاضبة من الدولة أيا كانت رايتها. وبدلا من تقدير خطورة ذلك على الدولة سياسيا واجتماعيا، فقد تلكأت الدولة طويلا قبل القيام بمعالجات فعالة، وأقصد المعالجات التي تتجنب ما حذر منه أمين عام الحزب الاشتراكي قبل ثلاثة أعوام، تقريبا، وهو الانجرار للمشاريع "الصغيرة"، باعتبار سهولة حلها أو السيطرة عليها بل واستخدامها أحيانا؛ إذ الأخيرة كلما فتتت تحالفات ونزعت النضالات من سياقها كلما عقدت شروط الحل. وأتذكر أن مسؤولا رفيعا قال ذات نقاش: "ليت أن اللقاء المشترك هو من يقود هذه التفاعلات". المقصود أنها حتى لو خرجت من مساق القضية الوطنية العامة فستظل قضية سياسية لحركات وطنية بالأساس. أما حين تصبح الأمور دون قيادة فإنها تحقق فعليا التحذير التاريخي من أسوأ

←

أنواع الاستبداد، وهو استبداد الضعيف على القوي؛ إذاك ليس أكثر من مجرد مضاعفة "قوى الضعف".

المؤتمر.. ديمقراطية غير الرشيدة

ليس جديدا القول إن الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي شهدها اليمن، تعد من أهم المحطات السياسية ليس في اليمن وحسب بل وفي المحيط العربي. فقد هيأت لتحريك الملعب السياسي الذي كاد "يتكلس" بسبب قصور في مكونات العمل السياسي، وبخاصة في العلاقة بين الدولة أو الأحزاب التي تحولت إلى "صراعية" بسبب أن كل طرف منهما لا يرى إلا الآخر. فالدولة لا تقدر على رؤية طرف يمكنها تحميله مسؤولية أي "خطأ" سوى الأحزاب، والأحزاب لم تتمكن من تطوير مصادر المصلحة فبقيت "الدولة" بالنسبة لها مصدر كل مصلحة، وهي مثلها هنا مثل أي شيخ قبيلة.

وبالنظر إلى أن تميز المحطة الانتخابية الأخيرة -رئاسيا- لم يصنعه طرف واحد، حيث شاركت المعارضة والسلطة في صنع ذلك التميز، فإنها في النهاية -وأيا تكن نتائج الصندوق- قد رفعت سقف الطموحات الشعبية، وحركت المطالب الاجتماعية والاقتصادية سواء لعموم الناس أم لمراكز القوى سواء صاحبة الحقوق أم المتسلقة، الطامعة في ترتيبات مختلفة أم الخائفة من تلك الترتيبات. وهيأت اليمن بشكل حقيقي لـ"انتقالة" إجبارية، ما لم تتحقق "بشكل هادئ ومرعي رسميا، سواء كان رسميا من جهة الدولة أم من مختلف الأشكال الرسمية كالأحزاب التي عليها القبول بدفع ثمن من أفكارها ومعتقداتها وعاداتها وآلياتها لصالح التغيير الذي ستكون هي إحدى ضحاياه لصالح الجديد، فإن التحول سيفرض نفسه ولو عبر القفز في الهواء إذا لم يجد فرصة لأداء رشيد. فالمهم أنه لم يعد بإمكان أحد التحكم بها. وصارت المهمة الوحيدة الممكنة هي مسايرته من أجل إنجازات مشتركة، ومسؤوليات أيضا.

ومع أن المؤتمر الشعبي العام، وعبر الرئاسية والمحلية امتلك أول تفويض انتخابي "مشهود له"، بل إن المعارضة بموقفها الذي تلا تلك الانتخابات جعلت من ذلك النصر "ذاتيا" خالصا، ورغم بعض الخطابات الرئاسية التي حاولت تجاوز التوتر الذي نتج عن الحملة الانتخابية الرئاسية وتعزز بالنتيجة الساحقة ضد الأحزاب في الانتخابات المحلية، ليس فقط لم يفلح في تحقيق انفراج سياسي. بل إنه -أي المؤتمر- بدا غير مدرك لخطورة بقاء المعارضة مشدودة لخطابها الانتخابي، إن لم نقل ساعيا لذلك في سياق صراعات صغيرة معها أو بين مكوناته، أو تعبير عن افتقاره للحد الأدنى من متطلبات صناعة القرار.

إن الدول التي تعيش معارك كتلك التي عاشها اليمن، ورغم أنها دول مؤسسات متحررة من عوامل الصراع الاجتماعي المرهق لأي كيان سياسي، ومجتمعها غير أحادي، بمعنى أنه لا يمنح طرفا واحدا ما يمنحه الناخب اليمني للمؤتمر، تلك المجتمعات وبمجرد انتهاء الانتخابات يعمل الفائز على امتصاص "غضب" المهزوم، حتى لا يجد نفسه وهو المنتصر مضطرا للدفاع عن فوزه في كل يوم ومحطة جدل، مما يبقيه خارج أدوات تحقيق ما وعد به، أو لنقل: غير قادر على الاستمتاع بالفوز على الأقل، فبدون "خفض سقف التوتر" تنقلب الموازين وتصبح المعارضة هي المتحكمة، مما يفرغ أي فوز انتخابي من مضمونه مطلقا. أما يمنيا وبدلا من أن يسعى المؤتمر لامتصاص "استياء المعارضة"، بوسائل ممكنة، فقد واصل استفزازها ودفعها مرة بعد أخرى لمغادرة قواعد العمل السياسي المحكوم بالانتخابات، مع أنه يدرك أن المعارضة أصلا بنى "غير انتخابية"، حتى أنها ورغم فشلها الذريع تتحدث يوميا كـ"ممثلة للشعب"، وفي أحسن الأحول، تعتبر ذاتها أرشد من "الشعب" الذي لم يحسن الاختيار!!

وبمنطق الخصوصيات اليمنية، فإنه ولأول مرة منذ تولى الرئيس علي عبد الله صالح الحكم في 1978 تبقى المعارضة بعيدة عن المصلحة من الاستقرار والحوار، ومبرأة من أي مسؤولية تجاه الدولة وفقا للوعي الاجتماعي اليمني الذي يشترط مصلحة مباشرة للمشاركة في تحمل المسؤوليات.

دولة النوايا والادعاءات

ومقابل ذلك التعامل المؤتمري مع المعارضة، ومع ما أشرنا له من "تحولات" بسبب الانتخابات، وخلافا للمتوقع؛ فإن الأداء الرسمي يواصل ليس مجرد تباهيه بالفوز الانتخابي، بل وتقديم خطاب عن الإنجازات المتحققة والمشاريع العملاقة والثروات المنتظرة، وغالبها نوايا ومخططات. وللقارئ أن يتخيل تأثير مثل هذا الخطاب على المواطن الذي ومنذ ذلك الفوز -الذي كان فعلا شريكا في صنعه- لم تستقر أسعار احتياجاته اليومية، ولا زادت فرص عمله أو تحسن دخله. والأخيرة ليست ادعاءات ولا نوايا.

الصراع على التشدد

ومع الاعتراف بالجميل للمتقاعدين، فلا بد أيضا من تقدير المؤسسة الرسمية فقط منذ تحركت ميدانيا وتجاه قضايا التقاعد بالذات. ولأني شاركت في الاستماع للنقاشات بين الطرفين فإني أتمنى فعلاً أن يغري نجاح الدولة في معالجة هذه القضية على اعتماد ذات الأسلوب الذي للأسف لا ينقل كما يستحق عبر وسائل الإعلام، لا الممولة من الحكومة ولا -من باب أولى- المعتاشة على علاقة بقارئ محدود ونزق قد يعاقبها على مجرد نقل واقعة لا تروق له سياسيا. أو لعل السبب قرار ما يبقي الإعلام بعيدا خوفا من "إثارة أطماع المواطنين" بمعاملات مماثلة.

غير أن حديثي هنا لا يعني دعوة المعارضة، للتسبيح بـ"جميل السلطة"، و"تفاعلها في شقه الإيجابي"، وإن كان يمكن استخدامه مدخلا للإشارة إلى أن طول تعامل المؤسسات الرسمية غير الرشيد مع القضايا، أوصل بعضنا -ومنا بعض أصحاب الحقوق- إلى منهج غير مثمر، كأنه يخاف أن يحقق نجاحا ما، لذا فكلما حقق (بعضنا) نجاحا مطلبيا وحقوقيا زاد في حدة خطابه، ثم للأسف يسأل نفسه لم لا يثمر نضاله؟ ولماذا تكسب السلطة رغم أنها لم تقدم للناس متطلباتهم إلا بسبب نضاله؟ غير معترف أن "الحدة" هي التي أخرجته من الشراكة المحلية وقللت من دائرة مناصريه الذي ينصرفون عنه تجاه الأهداف التي بدأوا معا النضال في سبيلها، خاصة وأن اليمن توفر له تاريخ متشبع من الصراعات التي لا تفضي إلى شيء، في ميدان التنمية مهما تحدث المنتصر عن مبادئ "عظيمة".

ومن المفيد هنا، أن أورد جملة ناقدة سمعتها من "لحسون صالح مصلح"، حيث طالب بعض قيادات الاحتجاجات بتجنب "المنهج القديم الذي كان يتنافس فيه الجميع على التشدد لإثبات المسؤولية". وأزيد من عندي أن هذا سلوك يقدس الصراعات ولا يمارس السياسة ولا يدافع عن مصالح وحقوق.

ضد مقايضة الحقوق بالحريات، والتحالفات بالمخاتلة

ليس المطلوب القبول بأي تسويات يكون هدفها إلغاء الآليات الحديثة التي نشأت بفعل الاحتجاجات الحقوقية، سواء الجمعيات أو الاعتصامات أو الاصطفافات؛ إذ ذاك أيضا خطأ فاحش. ولكن الأمر فقط بحاجة لتعديل دائم للخطاب ومراجعة ذاتية والإقرار للمؤسسات الرسمية بأي إيجابيات، والتأكيد على المسئوليات الوطنية للجميع، والتخلص من الجمل التي قد قيلت مليون مرة، ولم يزد تكرارها أصحابها سوى خذلانا، (أخص الإصلاحيين هنا بالتنبيه إلى أن اليمن تحتاجهم خطابا جديدا لا مجرد صدى خطابات قديمة لن تفعل أكثر من جرهم لذات الحفرة التي تكاد تبتلع قوى كانت أكبر منهم وأعظم). إن تبني فروع التجمع اليمني للإصلاح التي تكتظ باختلاط يمني من كل محافظة مفردات "صراع المناطق" مثلا، وعودة الحزب الاشتراكي إلى خطاب الأزمة السياسية التي انتهت بهزيمته مرة من قبل، قد تربك المؤتمر الشعبي العام ورئيسه، لكنها لن تثمر شيئا للحركة الوطنية بل ستكون هذه الأحزاب هي أولى ضحاياها لصالح خصوم مشروعها، وكثير منهم يعملون من داخلها.

كما إنه ليس مقبولا القول إنه طالما ونحن متفقون على وجود "مظالم" فعلينا التغاضي عن "أخطاء ترافق التعبير عنها"، أو القول إن من العيب مطالبة "المنتهكة حقوقهم بتقديم خطاب راشد". إنه لم يقتل الحقوق سوى سوء التعبير عنها، والمكان الطبيعي للمأزومين هو "الصفوف الخلفية" وليس الصدارة، لأنهم في الأخيرة يتحولون من حيث لا يقصدون إلى أحد مصادر انتهاك الحقوق، مع سوء مضاعف سببه احتماؤهم بالموقف النضالي من أي نقد لهم.

إشارات

■ في الضالع ومع اعتزازه بـ"حزبه المؤتمر الشعبي العام" الذي طالبه بـ"تقديم نموذج للمعارضة باعتباره خارج المجلس المحلي المنتخب"، خاطب وزير الإدارة المحلية، "حكومة اللقاء المشترك" ذي الأغلبية المطلقة في المجلس المحلي، مطالبا إياهم بتقديم نموذج لسلطة تدير مصالح مواطنيها، من انتخبهم أو لم ينتخبهم"، مؤكدا لهم "دعم القيادة السياسية في صنعاء لهم رغم اختلاف الأحزاب".

الموقف لقي ترحيبا حقيقيا، فاليمنيون يريدون أن يسمعوا مسؤوليهم يقولون لهم ولو ما هي مجرد طموحات.

وعلى طور طريق "الأزارق" في ذات المحافظة، والتي لم يزرها مسؤول منذ دولة علي ناصر محمد، كان الناس يتمتمون بـ"الطريق" الذي يبدو وكأن حكومة المؤتمر الشعبي أبقته كوسيلة للدعاية الانتخابية!! تخيلوا كيف يمكن إقناع مواطن بأن عليه أن يثق بدولة تعجز فقط عن تنفيذ ما تكررت وعودها به؟! يقال الآن إن مقاولا جديدا بدأ العمل هناك، بعد سحب المشروع من المقاول السابق... الله يعين.

■ في عدن وبوجل نبه متقاعدون من قيادات الطرف المهزوم في حرب 94 لـ"أسر يمنيين فقدت عائلها الذي كان واقفا ضد "الشرعية". كان التوجيه الذي لو طبق -مع حق التأكد من مستحقيه- لكان إنجازا يستحق الإجلال. التوجيه كان "دولة الوحدة تسع شهداءها"، فالفتنة قد "هزمت لعن الله من يسعى لإيقاظها".

■ قلت لأحدهم إننا لسنا بحاجة (نحن) لـ"أي يوم شطري للاحتفال به"، فأيا ما سيقوله السياسيون عن ذلك العهد، فليس معهم من صواب في مدحه إلا كونه "قد مر وانتهى ولن يعود". قال لي: فلماذا يحتفل الإعلام الرسمي بـ"17 يوليو 1978"؟ ألجمني، فلم أجد جوابا.

حنايا

الأسبوع القادم..

■●■

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

لا يمكنك أن تفصل ذاتك عما يدور حولك..

أنت الآن محشور في باص. إذاً رغما عنك ستتنفس روائح، وتسمع أصواتا، كلها تعبر عن ثقافة أصحابها.

فبطريقة ما، أنت الآن وسط مجموعة مثقفة..

وخلال دقائق ستصير هذه الثقافة جزءا منك..

الأغاني الرديئة من وجهه نظرك، التي تطلعك على ذائقة السائق الفنية.. ستصر على التردد في مخيلتك.. كلما رفضتها.

ثرثرة أحدهم على الهاتف بكلام لا يعنيك بتاتا.. لن تمحى من رأسك بقرار منك.

وروائح العرق الممزوجة برائحة الغبار، وبعض العطور.. لن تنفضها ذاكرتك الشمية بسرعة.

أما الأحاديث الجانبية التي تجر إليها جرا، مع من تجهلهم. انطباعاتها لن تزول مع مغادرتك الباص..

ومع أول خطوة حرة لك في الشارع مبتعدا عن ذلك المجتمع الصغير الذي اقتحمك.

ستكتشف لاحقا أنهم جميعا قد أنزلتهم معك..

حاول التخلص منهم الآن وبسرعة... لأنك ستستقل باصا آخر بعد دقائق...

...

سلام...

أبعد من مجرد قضية متقاعدين

■ «النداء»

ربما تكون الفرصة الأخيرة. فرصة يكون ما زال بوسعنا اذا ما أحسنّا استغلالها الوصول الى حلول نضمن بها عدم عودة أي انتكاسة قادمة.

انتكاسة قد يصبح أقصى ما نستطيع القيام به، عندها.. العض على ما بقي لنا من أصابع.. عل ما أهدرناه من وقت ومن فرص.

فما تشهده المحافظات الجنوبية والشرقية من غليان.. تقابله اجراءات حكومية بهدف احتوائه اجراءات لم ترق الى مستوى تحديات هذا الغليان ولو في حدها الادنى.

أقصى ما اعتمل الى الآن لجنة وزارية كلفت بالنزول الى المحافظات تلك للوقوف على تفاصيل أسباب ودوافع ما حدث.. هكذا قال اعضاؤها اثناء لقاءاتهم.. لكن ما قالته الوقائع كان شيئاً آخر باللجنة المكلفة بهذه المهمة التي جاء اعضاؤها لا يحملون في معاطفهم غير قليل من الرماد. وجدو أنفسهم في مواجهة مع عيون لم تعد تأبه بما قد يذر عليها من رماد الحلول.

فكل ما أنجز الى اليوم لم يلامس عمق المشكلة. واختزال الأمر في قضية المتقاعدين العسكريين يؤكد هروب المعنيين بالحل من حقيقة ما تحمله أوضاع هذه المحافظات.

فدولة الوحدة التي ورثت الدولتين في الشمال والجنوب في مايو 1990م كانت قد ورثت موارد ومقدرات هاتين الدولتين.. وكان عليها ايضاً أن ترث كل الالتزامات التي كانت تقع على كل منها.. وتفي بها.

ما يحدث في المحافظات الجنوبية والشرقية من اضطرابات اليوم وما تشهده من حالة احتقان.. ناتج عن تراكمات لخلل كان حاصلاً في الايفاء بتلك الالتزامات.. طوال سبعة عشر عاماً.

فالمواطن في هذه المحافظات كان قد كيف حياته ووضع حساباته طوال فترة ما قبل الوحدة على نمط حياة يتناسب مع ما كان سائد حينها.

الاعتماد على الوظيفة الحكومية كمصدر دخل اساسي ووحيد- تطبيب مجاني تعليم مجاني ايضاً.. استقرار سعري ثابت يضمن توفير حياة معيشية ثابته.. ايا كانت.. لكنها مستقرة.

نمط الحياة هذا القادر على التأقلم والعيش فيه.. لم يجده بعد مايو 1990م، وجد نفسه مجبراً على نمط حياة لا يعرفه ولم يستعد له.

فبدأت بعدها عدم قدرته على مجاراته.. ثم عدم تقبله ثم رفضه.

فقد يكون من الطبيعي في أي زمان ومكان وعند أي اندماج لتجمع بشري سيطغى نمط حياة الاغلبية على نمط حياة الأقلية العددية.طبعاً إذا ما تركت الأمور على طبيعتها، ولم يراع من قبل جهة قائمة حماية ما يحفظ لهذه الأقلية العددية خصوصية هويتها الى أن تندمج بشكل طبيعي في نمط الحياة الموحد دون أن تشعر انها اجبرت على ذلك قسراً.

فما ساد بعد مايو 1990م هو نمط الحياة الذي كان سائداً في المحافظات الشمالية والغربية خلال فترة ما قبل الوحدة بكل تفاصيلها وأدقها. وهو ما لم يكن قادراً على التعايش معه.. فعدم مراعاة تلك الخصوصية للمحافظات الجنوبية وعدم تهيئة المواطن فيها بعد اعادة الوحدة لمواجهة ومجاراة هذا الوضع الجديد؛ أدى الى انكفاء مواطني هذه المحافظات. وبعد استشعاره عدم قدرة الأطار العام لتلك الهوية على حمايته من نمط الحياة الجديد. الذي طغى، لجأ الى الاحتماء بإطار الضيق - إطار القبيلة- ليخفف من الشعور بخطر يهدده بالانقراض. وهو ما شهدته هذه المحافظات من انتكاسة اجتماعية إعادتها إلى ما قبل خمسين عاماً، فلو أنه قد ساد نمط الحياة الذي كان سائداً في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة على نمط الحياة في المحافظات الشمالية خلال فترة ما بعد الوحدة، لكنا قد رأينا أن ما يجري في المحافظات الجنوبية اليوم من اضطرابات.. قد حدث في المحافظات الشمالية كرد على تعسف هذا النمط الجنوبي.

فحتى الاجراءات التي كانت تصدر عن الحكومة بهدف تحسين الأوضاع المعيشية كانت تأتي وفق هذا النمط السائد (نمط المحافظات الشمالية).

لذا فمواطن المحافظات الجنوبية كان يرى ان كل ذلك لا يلامس عمق معاناته ولا يلبي متطلباته ولم يغير شيئاً في هذه المعاناة؛ لذا كان يشعر أن كل تلك الإجراءات لا تعنيه.

فالحكومة التي ترى أن الأزمة تكمن في قضية المتقاعدين العسكريين، ستكتشف حتى عند تمكنها من إيجاد حلول مقنعة للمتقاعدين أن كل ما قامت به ليس أكثر من حل قضية آنية لشريحة وظيفية لا أكثر ولا أقل.

فما سبق كان الارضية التي انطلقت منها تلك الاضطرابات، لكنها لم تكن وحدها.. فهناك الكثير من الممارسات التي حدثت؛ سارعت في إشعال فتيل هذه الأزمة.

بعد ربع قرن ما تزال لطيفة تبحث عن الصحفي شديد الاعتداد

أكبر من أخ

■ صنعاء - سامي غالب
إب - إبراهيم البعداني

عندما انتزع الأمن الوطني في 14 مايو 1982، محمد علي قاسم هادي من عوالمه الثرية، أصيبت أمه جوهرة الصباحي المقيمة في إب بوعكة خطيرة. كان «أكثر من إبن»، وخلال رحلة بحثها عنه تقاطع عندها الصحو والمنام، وفيما يشبه الرؤيا زارها الإبن المغيَّب في منامها نهاية الثمانينات ليبلغها أنه يقيم في «الصليف».

● في مؤتمر نقابة الصحفيين عام 78 جلس الصف الأخير ويبدو في الصورة الوزيران محمد سالم باسندوة ويحيى العرشي

● لحظة في حياة أسرة سعيدة

إلى الانتزاع النفسي والانتظارات المستدامة والخيبات المتوالية وشفرات الوقت غير الرحيم، يتقدم البحر كأحد القواسم المشتركة العظمى في حيوات أقارب المختفين قسرياً. البحر بما هو مستودع الأسرار والمصب الافتراضي للوقائع الملفوفة بالغموض. في أفقه تتعلّل أسر الضحايا بأمل أن يكونوا محتجزين في واحدة من جزره النائية. كذلك يتواتر في هذا الملف الموحش حضور «كمران» و«سقطرى» وغيرهما من الأمكنة اللصيقة بالبحر.

صباح اليوم التالي قصت «جوهرة» رؤياها على إخوة محمد: لطيفة وعبدالكريم وحياة. قررت الأسرة المحزونة القيام برحلة الأمل الى الصليف عبر مدينة الحديدة حيث يقيم أقاربهم. قبل أن تستأنف جوهرة الرحلة التهامية إلى الصليف ابتدرها أحد أقاربها التهاميين بصوت يحمل من التعاطف أكثر مما يحمل من الاستنكار: أيش راح يسوي في ام صليف.. يجيب ملحو! استسلمت للعالم الحقيقي وقفلت عائدة إلى مدينة إب.

***

في الأعوام التالية على اعتقال محمد سافرت جوهرة مرات عديدة الى صنعاء. وترددت مرارا على بيوت المسؤولين الأمنيين، واقتربت من مقراتهم الرهيبة، وفي كل مرة كانت تُصَد بعنجهية واستكبار.

بعد سنوات قرر والدا محمد مقابلة غالب مطهر القمش رئيس جهاز الأمن الوطني. طرقا بوابة منزله بإلحاح إلى أن قبل السماع لشكواهما. سألاه أن يفرج عن محمد، لكنه أنكر أن يكون قد سمع بسجين في الأمن الوطني يحمل هذا الأسم! في فبراير 1990 توفيت جوهرة، وقبل عدة شهور توفي علي قاسم هادي (والد محمد). وما يزال الغموض يلف مصير ابنهما.

***

طبق روايات عديدة أبرزها ما كتبه الزميل القدير الأستاذ عبدالباري طاهر في العدد قبل الماضي، فإن محمد، الناشط النقابي والكادر التعاوني و«الحركي» السري، استُهدف من رجال الأمن الوطني فور عودته من عدن حيث شارك ضمن وفد من نقابة الصحفيين «الشمالية» في مشاورات مع منظمة الصحفيين (الجنوبية)، خلال تجمع صحفي نظم في عدن.

في مطار صنعاء رفض محمد تسليم ضابط أمن أوراق ومحاضر متصلة بالزيارة العدنية. تحولت المهمة الأمنية للضابط في قسم التحقيقات بالأمن الوطني المعروف بصرامته إلى مهمة انتقامية. كان الضابط منجرحاً، ورأى في اعتداد الشاب اليساري (المدان سلفاً) إهانة لا تُغتفر.

في 14 مايو 1982، بعد أسابيع من الزيارة العدنية، تقدم مجموعة من رجال الأمن نحو محمد أثناء مروره بميدان التحرير، وأخذوه إلى المعتقل.

***

لم تنته المهمة الانتقامية رغم مرور ربع قرن على اعتقال «الأخ الأكبر» لـ«لطيفة».

***

«كان أكبر من أخ»، تقول لطيفة لـ«النداء».

قبل أسبوعين من اعتقاله (اختفائه) بعث الشاب ذو العلامات المميزة التي لا تُحد، رسالة الى أسرته في مدينة إب يقول فيها إنه «بخير ما دام والديَّ لم ينسياني في الدعاء» وإذ بشّرهما بعزمه خطبة شابة في صنعاء لم يسمها، تمنى للطيفة الشفاء من المرض «كما» والنجاح في امتحانات الصف الأول الثانوي.

بتوقيع رجل مثقل بالأسرار ذيّل محمد رسالته المقتضبة (نحو 100 كلمة فقط). وعلى ما يبدو فإنه حنَّ إلى كعك أمه، فقرَّر أن يضيف 3 أسطر قصيرة الى الرسالة تتضمن طلباً استثنائياً: «أرجو إرسال قليل من الكعك إن أمكن، وإن كانت صحة الوالدة بخير».

***

«كان صديقي»، تضيف لطيفة.

قبل الإنقضاض الأمني عليه، انشغل محمد بإنجاز معاملتين: الأولى لغرض الالتحاق رسمياً بوظيفة تتناسب ومؤهله الجامعي الجديد (بكالوريوس آداب)؛ والأخرى لمواصلة دراسته العليا في بريطانيا. «أراد أن ألتحق به هناك في بريطانيا لدراسة الطب»، استدعت لطيفة لحظاتها الأخيرة مع محمد الذي تمكن من استصدار شهادة حسن سيرة وسلوك من الأمن الوطني، لغرض إنجاز المعاملتين، وقد ضمنه لدى الأمن قريب التاجر عبدالله الصباحي.

***

ولد محمد في مدينة إب عام 1956. درس الأبتدائية والأعدادية في مدرسة الثورة، وأنهى المرحلة الثانوية في مدرسة النهضة. وانتقل الى صنعاء لمواصلة دراسته الجامعية، ومتابعة أنشطته الأخرى.

في الحركة التعاونية تميز بالديناميكية، وتنقل في العديد من المناطق الريفية في أكثر من محافظة. كما شغل موقع سكرتير تحرير مجلة «الغد» الصادرة عن الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي والتطوير. وفي الجامعة نشط في الجمعية الفلسفية بالكلية. وتحتفظ لطيفة بصورة له وهو يقدم لمحاضرة للشاعر عبدالله البردوني الجالس الى يساره.

***

«كان ملاكاً نزل من السماء»، تواصل لطيفة وصف الشاب الـ«أكبر من أخ».

«لو تدري كم كان جذاباً»، تقول قبل أن تردف بصوت فرائحي: «عُرف بقدرته الهائلة على الإقناع، وكثيراً ما تدخل عند أبي لمساعدتي في أمور تخص دراستي وعملي».

تعمل لطيفة حالياً في مكتب الصحة. وهي عملت منذ سن مبكرة في مكتب المواصلات بمدينة إب لمساعدة أسرتها. أعتُبرت الألصق بمحمد. وفي نهاية السبعينات توعكت، فدبَّر محمد منحة علاجية لها إلى القاهرة. أمضيا شهرين هناك، وقد عايشت يومياً شغف أخيها بالكتاب.

«كان إذ يزورنا في إب مصطحباً كتباً جديدة»، تستدعي لطيفة ما يصلح أن يوصف «هدايا محمد»!

لكن مكتبته العامرة انحسرت بعد اختفائه القسري، ففي سنوات البحث عن محمد تعرضت الأسرة لشتى صنوف المضايقات والتهديدات، وتوجب عليها أن تتخفف سنة تلو سنة، من كل ما له علاقة بالنشاط السري والاتجاه الفكري لمحمد، مبقية على البقية الباقية من أوراقه الخاصة ومعاملاته وصوره، وشهادة حسن السيرة والسلوك التي اختفى بعد حصوله عليها بأيام!

***

في رسالته الأخيرة، التي رغب الأمن الوطني أن تكون وصيته، لاح الشاب الذي يركب الخطر مقتضباً، ولكن أيضاً وعجباً، مستفيضاً في اهتمامه الدافئ بوالديه وإخوته الصغار.

الى دعاء الوالدين الذي أمل أن يعصمه من الشر المستطير في العاصمة، بدا مشغولاً باستعداد لطيفة لامتحانات الصف الأول الثانوي. سأل أيضاً عن صحتها. وعرَّج على شقيقته الصغرى «حياة» التي ستدخل بعد أسابيع امتحانات الصف السادس الأبتدائي، ثم عبدالكريم (الكان في الثالث الإعدادي). وقد أشار في رسالته الى وضع عبدالكريم مطمئناً أباه بأن سيبلغه برقم جلوس عبدالكريم فور صدوره.

هذه النقطة توضحها لطيفة لـ«النداء»: «أراد محمد لعبد الكريم أن يؤدي امتحانات الشهادة الإعدادية في العاصمة، ليكون قريباً منه لمساعدته».

● رسالة محمد إلى والدة علي قاسم هادي

القمش مؤكداً لوالدي محمد: لم أسمع بهذا الإسم قط

صورة.. شعرية

**لأن له بغيةً راقية
تناديه كنْ غيث إبراقيةْ
لأني لمحت عذارى مناك
وريَّاك أولُ طراقيةْ
فيهتف يا كل شوق الرحيل
إليها ولا تلتمس واقيةْ
إليها ويا نفس لا تحفلي
بما أنت في وصلها لاقيةْ
إلى كم أقاوي إليها الحنين
وأكتب للريح أوراقيةْ
فيعدو على النار يبدو
كمن يُغسِّل رجليه في ساقيةْ
فتستغرب النار هذا احتذى
غروري وهمَّ بإغراقية
وقال ادخليني لكي تورقي
وتذكي مشايع إيراقية
أما آخر الحرق بدء الرماد
فلوذي بأفلاك إشراقيةْ**

● في سنة سبعينية خصبة، استضافت الجمعية الفلسفية في قسم الفلسفة والاجتماع بكلية الآداب الشاعر عبدالله البردوني ليلقي محاضرة عن اصطراع الأفكار في العالم العربي. وقدَّم الطالب محمد علي قاسم هادي للمحاضرة. والأبيات أعلاه مقطع من قصيدة «ابن ناقية» نشرها البردوني مطلع التسعينات.

ملاحظة.. ومقترح

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

تحية وتقدير،

أطالع بشغف ما ينشر في الملف الشجاع، المتعلق بقضية غاية في الحساسية وعميقة في طابعها الأنساني، وأعني بذلك ملف المفقودين قسرياً. وإذ أبارك لكم هذا السبق الصحفي والموقف المتقدم، لي هنا ملاحظة أرى لزاماً عليَّ أن أبينها، ومن ثم مقترح، إن نال رضاكم.

الملاحظة: إن هؤلاء الذين نفترض الآن أنهم، أو أغلبهم، قد فقدوا حياتهم بذلك الأسلوب الهمجي، إنما هم ضحايا صراعات طغت. بل كانت العنوان الأبرز لمراحل لها معطياتها ولها ثقافاتها ولها سمات وظروف عقائدية وسياسية ووطنية واقليمية ودولية. الكل يعرفها. بمعنى آخر أنه لو عادت عجلة التاريخ إلى نفس تلك المراحل بنفس ثقافاتها ونفس سماتها وظروفها، لخلصت تقريباً إلى نفس تلك الجرائم المؤلمة. ولو قلبت الأمور رأساً على عقب لأ استبعد أبداً أن يكون بعض المجني عليهم الآن جناة. أنا لا أبرر وإنما أوضح أنه يجب بيان سوء ولامعقولية تلك الأوضاع ومأساوية نتائجها وأهم تلك النتائج أنها ألغت من التاريخ المفترض، لتقدم وإنسانية الشعب اليمني، عشرات السنين، أقول هذا الكلام لأن ما ينشر في هذا الملف إنما هو

فاصل حزين ومؤلم ومخجل. والعمل لعدم تكرار هذا الفاضل إنما يتحدد بتجذير وعي مضاد لأصوله وضمان عدم تكراره؛ خاصة والكل الآن يعلم تداعيات ما هو قائم وخطورته. ويجب زرع هذا المفهوم في عقول ذوي الشأن والعلاقة بأولئك الاماجد خاصة والكثير منهم ومن غيرهم يعرفون الجهات وربما الأشخاص الذين كانوا أدوات تنفيذ مثل هذه الاعمال.

أما اقتراحي إن لاقى قبولاً لديكم، فهو السعي من قبلكم أولاً بالتعاون مع كل المهتمين لتشكيل «اللجنة الوطنية لمعالجة أوضاع المفقودين قسرياً» لتضم في عضويتها ناشطين قانونيين وسياسيين وصحفيين متطوعين بحماس وإنسانية، لجمع كل المعلومات عن الحالات المفترضة. والعمل بقوة من أجل رد الإعتبار لهم، وإنصاف ذويهم مادياً ومعنوياً. والأهم إبتكار الوسائل لتجذير وعي عميق لدى كل الناس بخطورة ومأساوية مثل هذه الأعمال التي تطال كل القيم الدينية والسياسية والوطنية الانسانية السوية، مع التأكيد على الاستبعاد النهائي والمطلق لأية نوايا في نبش الماضي الكئيب أو الاتهام أو الملاحقة أو الاستهداف وتحميل مؤسسات الدولة مسؤولية وتكاليف المعالجة الشمولية للموضوع. باختصار يجب أن يصبح أو يتحول هذا العمل إلى عنوان كبير وواسع لخلق وتعميق ثقافة جديدة قائمة على احترام انسانية الانسان ووقف وتجريم كل ما يتعرض لحياته أو كرامته مهما كان الإختلاف في الرأي أو الموقف.

■ أحمد الرماح

● جمعية الفلسفة في كلية الآداب - جامعة صنعاء

● لا علامات مميزة في الوثائق الرسمية

إلى لطيفة وعبدالكريم وحياة، يشير محمد في رسالته المطرزة بالحب إلى «الحبوب الصغير» متمنياً له مستقبلاً زاهراً.

في أحد الأعياد من عام 1978، اصطحب الشاب القادم من العاصمة إخوته الثلاثة الى استديو في مدينة إب لنقش لحظة في حياة أسرة سعيدة.

في أقصى اليسار جلس وفي حضنه لاح «الحبوب الصغير» داهشاً من حركة المصور وعدسة الكاميرا. إلى يساره جلست لطيفة، والى يسارها وقفت حياة، وفي الخلف وقف عبدالكريم.

تتابع لطيفة إيضاحاتها، وهذه المرة عن الحبوب المدهوش:«انفصل والداه، فتحمست والدتي لرعايته الى حين ميسرة».

***

تخرج في كلية الآداب عام 1980. التحق بخدمة الدفاع الوطني، وسُرِّح في 27 أغسطس 1981. وحاز على شهادة الخدمة الاحتياطية التي يخصص جزء منها للبيانات والأوصاف الشخصية. طبق الشهادة فإن محمد يبلغ من الطول 160سم. شعره أسود، كما عيناه. ولون الوجه أسمر. وأمام بند العلامات المميزة لم يلحظ مدوِّن البيانات شيئاً يستحق التوثيق، ربما بمألوف العادة، ولذلك فقد وضع خطاً قصيراً كإشارة على عدم وجود أية علامة مميزة.

بعد ربع قرن يمكن لـ«النداء» أن تكمل ما فات على محرر شهادة الخدمة الاحتياطية التقاطه.

عاش محمد بكلْية واحدة. وطبق لطيفة فإنه خضع لعملية استئصال إحدى كليتيه في منتصف السبعينات.

الفتى الذي عرفه مجايلوه في حارة الجبَّانة مرحاً على قليل من حدة مزاج وعنف مغاضبة، كان كتوماً.

«لم يخطر على بالي قط أنه ناشط في حركة سرية»، قال يحيى السادة أحد زملاء محمد في ثانوية النهضة. وإذ استرجع تفاصيل يومية حميمة جمعتهما أيام الصبا، لفت الى طيبة محمد وميله الى المرح، قبل أن يضيف: «باستثناء قراءاته الغزيرة فإنه لم يبدر منه ما يشي بارتباطه بتنظيم سري».

«نضج مبكراً» يستذكر يحيى منصور أبو أصبع، القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الثوري، الفتى الذي كانه محمد مطلع السبعينات. في تلك الحقبة أشرف أبو أصبع على نشاط الحزب اليساري الفتي في مدينة إب، وقد أثار اهتمامه فاعلية تلميذ المدرسة الاعدادية الذي تمكن في فترة قصيرة من استقطاب العشرات من طلاب الاعدادية والثانوية الى الحزب.

في ظرف سنوات قليلة، يؤكد أبو أصبع، اصبحت منظمة الحزب في المدينة، وبخاصة في «الجبَّانة»، «قوة ضاربة بين الشباب». ويضيف باطمئنان: «الفضل يعود لمحمد وثلاثة آخرين من رفاقه».

«ذو الكلية الواحدة» شديد الاعتداد بنفسه، هذه العلامة المميزة هي التي غيبته فيزيائياً على الأرجح. على الناظر «في الصورة الباهرة» الإمعان في عينيه السوداوين، وفي ابتسامته الخفيفة، وفي الأمان الذي يخيِّم داخله أشقاؤه الصغار ليُمسك بالأبعاد الثرية في شخص «الأخ الأكبر»، وبخاصة مسحة الكبرياء على جبينه.

● لطيفة

***

الاعتداد بما هو علامة مميزة في شخصية محمد أدركته «النداء» في شخص لطيفة. ترددت لطيفة لسنوات عديدة على العاصمة رفقة أسرتها الصغيرة، بحثاً عن خيط يوصلها إلى مكان اعتقال محمد. وهي ضغطت على أعصابها بشدة كيلا تندُّ عنها إشارة يأس.

بلغ الأسرة أن محمد محتجز في قصر البشائر، القصر الذي حولته ثورة سبتمبر الى سجن يضيق بشبابها! ترددت لطيفة عدة مرات على قصر البشائر، تمكنت في إحداها من اجتياز بوابته الى عتماته الموحشة. تقول : «لمحتُ زنازن أرضية (دَبَب).. خفت وقلت في نفسي ماذا لو قرروا وضعي في أحدها، ثم خرجت بسرعة».

وعود لطيفة كلها مؤجلة. لم تكمل الثانوية العامة، وهي بالتالي لم تلتحق بأخيها الى لندن، حسبما خطط قبيل اعتقاله. وعلى مر السنين رفضت عروض الزواج، الواحد تلو الآخر، إذ «لا يكون فرح في غياب محمد». فقدت جوهرتها- الأم الصابرة التي كفت عن إرسال الكعك الى الحبيب محمد. فقدت والدها الموظف البسيط الذي هدَّته غطرسة واستكبار كبار المسؤولين الأمنيين الذين طرق أبوابهم. ومؤخراً فقدت وظيفتها هي الموظفة الكفوءة التي يُضرب بها المثل في عفة اليد واللسان. كل هذه الأهوال لم تفقدها علامتها المميزة: الاعتداد الشديد. وساعة ودعتها «النداء» قالت لطيفة، الناشطة الحزبية وعضوة اللجنة المركزية للاشتراكي، بحزم: «أرفض أن أوصف بأخت المرحوم... ما يزال أخي حياً يرزق». وبصوت طالع من عذابات العمر أودعتنا كلمتها الأخيرة: «إسألوا الأخ محمد اليدومي (القيادي الإصلاحي البارز والضابط السابق في الأمن الوطني)، لعله الوحيد الذي يعرف مصير أخي».

■ في الحديدة أصرت الأم على السفر إلى «الصليف» بحثاً عن محمد، فاستغرب قريبها التهامي قائلاً: أيش راح يسوي في أم صليف.. يجيب ملحو؟!

في السجون أشياء أخرى غير مرارة سلب الحرية. السجن واقع آخر تكتشف من خلاله تفاصيل حياة مجتمع، أسراره، عيوبه، أخلاقياته، تماسكه. ليس مجرد وجود سجن يعني وجود دولة، إنما وجود عدل وقضاء نزيه وتطبيق فعلي للقانون واحترام للحقوق والحريات، هو عنوان حضارة مجتمع وتأكيد سيادة دولة وهيبتها. وحتى لا يبقى السجن ذلك المجهول المخيف الذي يشاع أنه أنشئ لإيواء المجرمين والخارجين على القانون، فقط، أصطحبكم في جولة موجزة إلى السجن وسماع المساجين حيث تجد نفسك أمام واقع ما قبل الدولة فالسجون، ليست قعر المجتمع، وإنما هي واجهة الدولة، قضائياً وقانونياً وحقوقياً بل وإنسانياً. قبل الوصول إلى المركزي دعونا نعرج على الاحتياطي.

ما قبل الدولة.. وطن وراء القضبان

عبدالكريم الخيواني

● الحميضة

● الأغبري أثناء تلقيه العلاج في مستشفى بالسويد عام 1982 بعد إصابته في معارك جنوب لبنان

● الأديمي عند افتتاح حديقة تعز المركزية التي تولى تنفيذها

الحياة احتياطياً

يوجد في العاصمة صنعاء أربعة سجون احتياطية، صُمّمت بالمساحة وبالمواصفات نفسها تقريباً، فإلى جانب الإدارة يوجد بها حوالى تسع غرف مساحة كل منها حوالى 3×6 أمتار، وقد يقل بعضها عن ذلك، تتكون من دورين: الدور الأعلى يعد مميزاً ويعتبر محظوظاً من يوضع فيه وإن كان الحظ وحده لا يكفي. أما الدور الأرضي، فناهيك عن الرطوبة الشديدة، يوجد سوء تهوية خانقة تتفاعل مع زحمة المساجين في الغرف لتخلق رائحة كريهة لا تطاق. والزحمة هي القاسم المشترك لجميع العناصر، حيث قد يصل معدل من في العنبر الواحد ما بين 30–40 وأكثر أحياناً. وتذهل عندما تسمع أن عدد المساجين (احتياطي) ما بين 420– 450 سجيناً. ورغم أن الاحتياطيات سجون مؤقتة، إلا أن ثمة مساجين يقضون داخلها السنة، والسنتين، والثلاث. ويرجع الفضل في تكدس السجناء إلى تقاعس ولا مبالاة بعض رجال النيابة والقضاة والداخلية. رغم ذلك فالسجناء يفضلون الاحتياطيات على غيرها، لقربها من خطوط المواصلات للزائرين، وتبادل التعاون مع العساكر، والتسهيلات في الاتصال أو لقاء محامي، ولعله الأمل بإفراج قريب. وتتفاوت السجون الاحتياطية الأربعة في الزحمة والشدة، وقيمة وحجم التعاون، وحتى في النظافة. ولا يوجد في الاحتياطي تحقيق، ولا يخضع السجين للتعذيب كما في البحث الجنائي الذي صار التعذيب القاسي هو الأصل والوسيلة الوحيدة المتبعة لدى رجال المباحث الذين يتبعون هذا الأسلوب للتعويض عن غياب الكفاءة والقدرة والموهبة المطلوبة في طبيعة عملهم مستندين إلى غياب أي حساب أو عقاب. ولعل البعض يتذكر أن أشهر قضية تعذيب تعرض لها الشاب سامي الشرجبي في محافظة تعز برأ القاضي فيها الجناة، مستنداً في إحدى حيثياته إلى قرار وزير الداخلية بعدم ارتكاب ضباطه جرماً في القضية. قصص وأهوال التعذيب في البحث كثيرة جداً، وكلها تؤكد عدم وجود قيمة للإنسان، قيمة للمواطن، والقانون والعدل والنظام. ويبقى المواطن مداناً حتى تثبت براءته، في اليمن، حتى إيذان آخر.

دولة السجن

لم يتغير السجن كثيراً عمّا تركته. هو ذلك المنفى للآخر. لكن ثمة تغييرات دخلت، من الإجحاف عدم ذكرها. توجد مكتبة أُنجزت بمبادرة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، إلى جانب ترميم وتأثيث المصحة النفسية التي تنتظر مبادرة خيرية لتشغيلها كمصحة نفسية، وليس كقسم في السجن للمجانين. المكتبة جيدة وتحتاج لدعم ومساعدة بعناوين علمية من الهيئات والمراكز، وتحتاج لقبول لا تسيطر عليه العقلية الأمنية. أدخل مؤخراً التعليم الجامعي في السجن، وهذا إنجاز رائع ومهم إلى جانب مراحل التعليم الإعدادي والثانوي. وتبرع أحد المحسنين بأربع غرف (للخلوة الشرعية) غير أنها غير كافية، نتيجة للعدد الكبير للمسجونين، وهناك أمل بمضاعفة عدد الغرف من المحسن الذي يفضل عدم ذكر اسمه. الغذاء تحسن في السجن، صار الرز فعلاً "رز"، والدجاج "دجاج" وتسمع همساً من المساجين أن الفضل في ذلك يعود للمقدم "الكور" والطباخ الهندي الذي لم يجد من يسمع شكواه ويتفهم قضيته التي أحيلت من النيابة إلى مصلحة السجون". "القروانات" تحسنت وتحتاج تحسيناً وطريقة أفضل لتوزيع الأكل في الوجبات التي يعتمد عليها حوالى نصف السجناء.

"مهرجان يومي للضجيج"

لعل الزوار يشعرون بالوحشة وهم يزورون أحدا ما في السجن المركزي، وهذا انطباع حقيقي لمشاهدة مئات الأشخاص في غرفة 15 مترا يفصلهم شبك حديدي غليظ يتبادلون الصياح في موعد يومي يستمر حوالي 3 ساعات يعد "مهرجان للضجيج". وهذا المكان والموعد هما نافذة السجين الوحيدة لمتابعة أهله وقضيته وحاجياته، بل وحتى اللقاء مع المحامي إذا... إذا... لزم ذلك، وتبقى الزيارة في محصلتها مشهداً لا إنسانياً يحتاج لإعادة نظر، وإن كانت الإدارة تعتبر الزيارة في وضعها الحالي ترفا.

كما نازحي الحروب!

في سبيل النظافة مقرر يوم للغسيل في كل قسم. وفي هذا اليوم تشاهد مساجين القسم من الساعة 6.30 صباحاً يخرجون حاملين كل أشياءهم (فرش، بطانية، ملابس) يسحبون أقدامهم على الأرض، مغادرين نحو الساحة في مشهد جماعي أقرب ما يكون لمشهد نازحي الحرب في كوسوفو. وفي الساحة الترابية يلقي السجناء أشياءهم على التراب، والبعض يلقي ثقله عليها أو داخلها ليكمل قسط النوم، بينما يقوم آخرون بغسل العنابر بالماء. ظهراً يعود النازحون، ومعهم الفرش والبطانيات محملة بتراب الساحة، إلى العنابر ومن المؤكد أن هناك طريقة أخرى تستطيع تحقيق الغاية بشكل لائق عندما لا تكون النظافة هدفها التفتيش، كطابع عقاب جماعي، ومن منطلق أن النظافة مسؤولية شخصية أيضاً، حتى لا يكون نازحو النظافة كنازحي الحروب.

مركزي.. وخاص أيضاً

الزوار في المركزي يقرأون لوحة عُلّقت بجانب غرفة الزيارة، ليس عليها ما يفيد أنه لا يسجن أحد إلا بحكم قضائي باتّ، نعم، باتّ، ووضع عليها رقم المادة من القانون. لكن ذلك لا يفترض أن يؤخذ بجدية، حيث هناك مساجين محالون من الأمن السياسي، مثلاً السجين "بن معيلي" الذي حُوكم بعد سنوات، عندما طرحت قضيته للصحافة. وهناك غيره.. يوجد رهائن، نعم، رهائن على ذمة قضايا تحكيم لدى نافذين. وهناك سجناء يسمون سجناء الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (عافاه الله)، لا توجد معلومة عن العدد الكلي، وكان ثمة اتفاق سابق مع الشيخ حميد الأحمر بناءً على موافقة والده بالإفراج عنهم، والمطلوب كشف بأسماء المساجين، لم أجد إليه سبيلاً... لعل الشيخ حميد يمتلك سبيلاً أفضل. واللواء علي محسن، لديه سجناء أيضاً كان آخرهم فتىً أرسل إلى المصحة في منتصف يوليو الماضي. المجانين في السجن لا يحالون من أطباء بالضرورة. لذا فالسؤال عن ذلك سيبقى بلا رد... لا تفكر بالتعليق حتى مركزي وخاص أيضاً.

لا مساواة حتى في الظلم

وبعيداً عن شكوى سجين هنا أو هناك، من قسوة ما أو ضرب ما وسهولة التعليق و"الكلبشة"، فلا توجد مساواة داخل الحبس بين «المحابيس»، تتفاوت وتغيب عن البعض، حيث تسمع عن سجناء لا يرون الشمس إلا نصف ساعة ثلاث مرات أسبوعياً، ونصف ساعة للزيارة ثلاث مرات أسبوعياً أيضاً، فيما هم لا يغادرون عنابرهم المغلقة طوال الوقت التي صارت بين حاجزين ولا يسمح حتى بالسؤال عنهم، بل ويعاقب السجين الذي يتجرأ ويسأل أو يسلم عليهم من الباب، كما حدث مع السجين محمد الضمدي، وبجاش الأغبري، وهؤلاء المحابيس المحرومون من المساواة في الظلم تهمتهم أنهم "حوثيون" ما تسمى بخلية صنعاء، ووضعهم يثير الاستغراب خاصة لو قورن مع امتيازات سجناء آخرين في قضايا خطيرة.

إختلال نظام

القضاة لا يبالون بسلامة الإجراءات وحقوق المتهم وقدرته على الدفاع عن نفسه، وعدم وجود محام، وما تعرض له في التحقيق، بل وحتى الشكوى من التعذيب من ناحية وطغيان التأجيلات على القضايا وقد تأتي الحركة القضائية وبعض القضايا على مشارف الانتهاء، ثم تعود من البداية بسبب تغيير القاضي، تبدأ دورة زمنية أخرى لا يعرف السجين كيف يحسبها أو يسقطها من عمره حتى وإن تحايل عليها البعض بعبارة "الاكتفاء بالمدة".

كامل العدد

السجون كاملة العدد ومزدحمة بفضل النظام القضائي، ويسجل لبعض القضاة ورجال النيابة حرصهم الشديد على بقاء السجون، ممتلئة: فمقابل سهولة الأمر بالسجن هناك صعوبة شديدة في الافراج، ومماطلة وتسويف الى جانب اللامبالاه السائدة، وغياب الاستقلال عن القضاء، والقضاة، وقبول التوجيهات، وتدخل النافذين والشعور بالضعف أمام الوجهاء والمسؤولين الأمنيين والعسكريين خاصة.

وفيما بدأت الإجازة القضائية والتي ستستمر الى ما بعد عيد رمضان المبارك القضاة ورجال النيابة بقدر الاستعجال على الإجازة وفي سبيل الاستعداد لم يبت البعض بالكثير من القضايا، بل أجلوها غير آبهين بينما هناك من كان ينتظر قرار الإفراج، أو البراءة، أو نهاية المدة، أو الخروج بضمانة، بل هناك من لديهم قرار الإفراج بضمانة لكن تلكؤ نيابات ما حرم سجناء من ذلك.

لنقف أمام حالات وأمثلة لتوضيح الصورة.

يوجد في القانون ما يؤكد على الإفراج بثلاثة أرباع المدة للسجين حسن السيرة والسلوك أثناء تنفيذ العقوبة لكن ذلك لا يتم إلاّ نادراً أو يحتاج لوساطة، ومراجعة مهما كان السجين حسن السيرة والسلوك ومهما كانت المدة، مثلاً هل يعلم النائب العام بالسجين علي غوبر الذي قضى 12 من 15 سنة، أو فؤاد التام الذي بقي له 6 أشهر من 4 سنوات.. أو لما لا يستفيد السجين من القانون؟

سجناء خارج القانون.. القاضي عصام.. والنائب العام

رئيس المحكمة العليا والنائب العام يعلمان جيداً القرار الصادر بالإفراج عن جميع المساجين خارج القانون الذي اتخذ عقب الاجتماع مع محامين من هيئة الدفاع عن المعسرين (نبيل المحمدي، هائل سلام، محمد المداني) الموكلين عن المعسرين، هذا القرار فعلاً بدأ ينفذ ولكن بالقطارة وفي سجون ومحافظات دون غيرها، ووصل العدد الكلي الى حوالي 70 بعد مراجعة ومتابعة، بينما المفروض أن النيابة العامة، قامت بوضع آلية لتنفيذ القرار مباشرة دون الحاجة لمراجعة ومتابعة وضمانة، خاصة وأن وجود أحكام بالاعسار اختصر الطريق أمام قاضي التنفيذ.

انما ذلك لم يحدث حتى الآن، رغم استمرار اهتمام هيئة الدفاع والجهد الرائع والمتميز لصحيفة «النداء» والزميل علي الضبيبي في متابعة قضية المعسرين، حد أن كل سجين معسر صار يشعر أنه مدين بحريته لهم جميع، ما يمنع النيابة؟ لماذ لا يتابع القاضي عصام السماوي القرار؟.. الله يعلم.. غياب تأثير الآلية أضعف قيمة هذا الانجاز وما زال سبباً في مآسٍ منها وعلى سبيل المثال، والعلم.

عميد المعسرين.. شبام الرجل الذي يشكو الى الجدر

علي حسن شبام كان صرافاً خسر ماله بسبب ارتفاع سعر الدولار وانخفاض الريال وضمن خسارته خسر مبلغاً أستدانه من (تاجر).. حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر، وإعادة المبلغ بالدولار، وليس بالريال كما استدانه لم يستطع الصراف الوفاء بالمبلغ الذي تضاعف أكثر من خمس مرات الطرف ثلاثة أشهر فقد شبام عقله بالسجن خلال 15 عاماً، وحالياً لا يهتم بشيء يتحدث مع جدار (العنبر) محاولاً اقناعه بمظلمته، بعد شوعي يعتبر شبام عميد المعسرين، الدائن توفى، وأبناءه لا يعلمون شيئاً ولا يتابعون، بل إنهم تعاطفوا مع شبام عندما سئلوا، بينما النيابة محتفظة بالضحية حتى آخر رمق، وتطلب ضمانة.. هو سجين خارج القانون وهم يريدون ضمانة.

أشهر المعسرين.. الحميضة

علي الحميضة صار مثلاً لتغير الأحوال ولعله أشهر المعسرين شهرة معرض «قادسية السيارات» وهو معروف لدى أصحاب القرار والمسؤولين وبالرغم من ذلك فما زال في السجن رغم حكم الاعسار يتحدث عن الفرج القريب بأعتداد «عزيز قوم» لا يريد أن يصدق فجيعته، أو يبث مأساته.

الأديمي

عبدالباسط الأديمي مقاول معروف، أنجز حديقة تعز، أفلس وهو معسر لكن لم يجد سبيلاً للأفراج عنه، ولا يعرف لماذا ينتظر بعد سنوات سجنه المضاعفة.

الشرفي والدنانير غير ذات القيمة

عبدالله الشرفي سجين منذ حوالي 12 عاماً على ذمة دنانير كويتية غير ذات قيمة ومع أن وضعه وحالته المعسرة تكتشف بالنظر، ولديه حكم اعسار إلا أنه ما يزال باقياً يترقب الفرج للحاق بأسرته المشتتة وزوجته المريضة بالكبد.. وهناك الكثير، والكثير من المعسرين التي انتهت مدتهم وصار بقاؤهم خارج القانون وينطبق عليهم القرار لكن غياب الآلية وعدم تنفيذ القرار الصادر من العليا، أبقاهم حتى الآن، ويعتقد البعض أنهم سيكونون ضمن مكرمة رمضان الرئاسية وأن هذا سر الاحتفاظ بهم!.

خارج القانون

يوجد مساجين حكموا بالبراءة ولكنهم داخل السجن بناءً على الاستئناف، وهناك احكام استئناف بالبراءة لسجناء ينتظرون تأييد العليا.. وبين الدرجة والدرجة القضائية الأعلى سنوات لو تعلمون.

كنموذج.. احسن المالكي.. حدث حكم بثلاث سنوات في الأبتدائية، استأنف وحكم له بالبراءة ولكن لم يغادر السجن الا قبل شهرين بعد 6 سنوات، حتى نزل الحكم من العليا، عادل التام.. حكم عادل التام بالبراءة في الأبتدائية ولكنه بانتظار الاستئنافية، والعليا لا يعلم كم سيقضي من السنين.. بانتظار الفرج يسأل ما قيمة البراءة طالما هو مسجون أو ليس بالضمانة، حل لذلك.. أذاً؟.

أيدت الحكم بـ5 وقضى 11.. عيال النجاشي..

محمد النجاشي، وفؤاد النجاشي يقضيان العام الـ11 بناء على حكم ابتدائي قضى بخمس للأول، و10 للثاني، وأيد الاستئناف وينتظران عودته من العليا، وقد طالت غيبته، محمد أضاف 6 سنوات على الحكم وفؤاد سنة، والحكم في العليا منذ اكثر من عامين.. «متى با يعود» سؤال يجيب عنه الروتين القضائي وهناك الكثير، والكثير.. لعل الذكرى تنفع عند القاضي عصام أملاً أن لا ينسى ايضاً علي موسى أقدم سجين يمني الذي حكم عليه القاضي حمود الهتار بالإعدام بعد 40 عاماً

بدون محاكمة.. قاضي ينتظر الإعلام

واتساءل: هل يستطيع أن ينصف قاضياً حرم من محاكمة عادلة، وسلبت أوراق قضيته من ملفه، إنه القاضي العربي عمر الذي تكالبت عليه غطرسة وجاهة، وصلف مسؤولية، وعصبية قبلية، القضية لديه في العليا لو أراد التأكد.. هذا القاضي ينتظر الإعدام بعد أن وخذله القضاء، والقضاة، لم تجد توجيهات الرئيس لمراجعة القضية أو إحضار الغرماء، هل يكون القانون والعدل قبيلته؟.

مستثمرون في السجن.

نعم.. في السجن كل شيء.. حتى المستثمرون.. لعل البعض يسمع عن عبيد باقيس مالك شركات الصيد والسفن.. أنه في السجن مؤخراً أمتلك مطعماً لتوفير قوته.. و يخشى حتى أن يذيع قضيته.

←

غير الأثيوبي الذي لبى دعوات الرئيس والحكومة للاستثمار، ووجد نفسه في السجن، هناك المصري محمد عبدالمنعم الذي توفي بسكتة قلبية في السجن حيث كان مريضاً بالقلب ولم يحصل على أبسط عناية ولم تجد محاولاته لتقديم الضمان حيث يملك ثلاث سفن شحن أحداها راسية في عدن،.. سفارته عربية كالعادة لا تهتم بمواطنيها، لم يستطع حتى تدبير مجام وتعرض للنصب، ولم يشفع له مرضه، ومات قهراً على حاله، خصمه كان المؤسسة الاقتصادية التي أتهمته بأتلاف شحنة غذائية كان يقلها من عدن الى سقطرى. ودفع حياته ثمناً للخطأ.

البنك الوطني.. التصفية.. والهمداني

يتذكر الكثير قضية البنك الوطني، ما تزال لجنة التصفية تمارس مهامها وتصرف يومياً مبلغ ثلاثمائة الف ريال على حساب الدكتور أحمد الهمداني، كما أشارت أسبوعية الشارع، الهمداني لم يعد باقياً سواه على ذمة القضية أما أعضاء مجلس الإدارة المحتجزين فأفرج عنهم، أما الهمداني فلم تقبل النيابة الجزائية بقرارات المحكمة الافراج بالضمانة، ولم يشفع له كبر سنه 73 الرجل، متحفظ، ويتعامل بلغة دبلوماسية لا يقبل البوح، ولا يميل للشكوى لكنه يؤكد أن شخصاً ناجحاً، وأن الاجراءات المتخذة خاطئة بحقه والبنك، بقاء الهمداني وحده سجيناً، لا يوحي بالإدانة قدر ما يوحي بالعقاب، ويبقى السؤال: لماذا يرفض الافراج عنه بالظمانة كأمثاله؟ ويحاكم حضورياً؟.. قضية البنك الوطني ومن خلال إجراءات التصفية التي وصفها تقرير برلماني مؤخراً بالخاطئة في المعالجة، غامضة، واستمرار سجن الهمداني وحده لا يكشف الغموض بقدر ما يضاعفه حتى وإن كان العقاب لا يخفي نفسه كهدف في الموضوع، لو عرفنا أنه الوحيد الذي يحظى بلقب وزير سابق في السجن؟

أحداث ومغتربون

وتصادف صبيان في السجن أعمارهم 14 عاماً وتسالهم: ما القضية فيقال: مطلوبون للشهادة، أرسلوا من البحث بعد ثلاثة أشهر سجن.

وتشاهد مغترباً يصيح: ما قضيتي؟ أجلدوني؟ وتسأله ما حكايته فيقول: قبض عليّ في حالة سكر.. أخذت الى البحث، و معي سيارة جديدة، ولدي 19 الف سعودي.. بقيت في البحث 43 يوم، طالبت خلالها بالجلد والأفراج عني، وتسليم ممتلكاتي، فأرسلت للسجن المركزي. ويضيف: لن أتنازل عن السيارة ومالي.. لمن أشتكي؟ من ينصفني؟

مستوصف الحبة الحمراء والبيضاء

المجانين موجودون مؤقتاً في المستوصف الذي يسخر من خدماته السجناء بتسميته مستوصف الحبة الحمراء والبيضاء والتي يصرفها للجميع ولكل الأمراض، ولا يبخل بالزنتاك للمعدة أن لزم الأمر.

يقال أن المجانين حوالي 70، ولا تعلم من اين أرسلوا، خاصة عندما تعلم أن سجناء يرسلون الى المصحة كنوع من العقاب، وتستغرب اكثر عندما تسمع عن مجانين شنقوا أنفسهم؟.لا يوجد عزل في سجن الرجال إلا للإيدز.. أما بقية الأمراض (كبد، سل،..) وغير ذلك، فلا عزل.

سجن النساء

سجن النساء نظيف، ويلقى عناية ودعم منظمات حقوقية ودولية في توفير متطلبات، لم يعد للشرطة النسائية وجود فيه، ورجل كبير في السن يقوم بحراسته والسجينات يعانين من الإختلالات القضائية، مثل السجناء حتى في الأفراج بالضمانة المقررة من القاضي.

الرئيس.. إستثناء أم انتقائية؟ بجاش.. أبو هريرة

بالرغم من صدور عفو رئاسي في قضايا سياسية إلا ان محكومين ما يزالون موجودين ولا تعلم سبب الاستثناء مثلاً.. بجاش الأغبري ما يزال في السجن رغم خروج باقي المحكومين عليهم في نفس القضية بعفو رئاسي، ورغم أن شعر رأسه أبيض وفقد بعض أسنانه في السجن منذ 12 عاماً.. فثمة إصرار على بقائه سجيناً.. التونسي هو الآخر الوحيد الباقي من جيش عدن أبين، يؤكد أنه لم يكن مع الاختطاف، وكان مختلفاً في السجن مع رفاقه حول ذلك، أعمق فكراً وأوسع أفقاً، يعلن ان لديه أسراراً عن 11 سبتمبر في نيويورك بالرغم أنها حدثت وهو في السجن.. بعد خروج كل من كان معه بقي هو في أزمة نفسية أكبر، أحيل الى المصحة، ويزداد وضعه تدهوراً.. وتحتار ما الجواب.. عندما يسأل: هل العفو خاص باليمنيين؟ هكذا يسأل مضيفاً: أين الهتار والحوار؟! في المحاكمة لم يكن محل رضى كثيرين، كان جريئاً وواضحاً.. من أستثنى «أبوهريرة» من عفو الرئيس؟ من يملك جواباً؟.. ليرتاح ابو هريرة.

أخيراً.. أسئله برسم الرئيس

لدينا، شرع، ودستور لدينا قضاء، وقضاه، ونيابة وقوانين، وانظمة، لدينا شعارات عن الحقوق والحريات لدينا نظرياً أشياء ومسميات كثيرة لكن أين هي في الواقع؟ لماذا تحضر عند ما تكون ضد المواطن وتغيب عندما يريدها؟ ما قيمة وجود قانون نظرياً؟ ما قيمة وجود قضاء ضعيف مسيّر لا يثق به المواطن؟ ما قيمة الدولة في غياب العدل والإنصاف، وعدم احترام القانون والحقوق؟ أليست هذه أوضاع ما قبل الدولة.. أسئلة برسم رئيس الجمهورية.. باعتبار أن العدل أساس الحكم.

48 محتجزاً يضربون عن الطعام في سجن حجة منذ 6 أيام

■ علي الضبيبي

تحتاج المناشدة الآتية من سجن النصيرية في حجة (المركزي) اربعة أيام حتى تصل الى صنعاء. هل هي نفس المدة التي كان يقطعها المسافرون من هناك قبل نصف قرن؟! لا ندري.

● سجن النصيرية المركزي بحجة (ت: عبدالواسع محمد)

يوم الجمعة الفائت امتنع 48 محتجزاً في هذه المنشأة- المعتقلين على ذمة أحداث صعدة منذ مارس الماضي- عن الطعام والشراب حتى يطلقوا من الأسر.

لكن الخبر لم يصل صنعاء إلا مساء أمس الأول. لقد استغرق البيان الصادر عنهم اكثر من 96 ساعة حتى وصل إلينا. الأهم هو: كم سيحتاج من الوقت حتى يصل الي مسامع المعنيين بالموضوع من مسؤولي السلطة.. الى بعد غد سيكون أسبوع كامل قد مر علىَ 48 معدة وهي تعوي من الجوع والعطش، بخلاف السجن الذي يرزحون في احشائه مذ دخلوه.

بين هؤلاء السجناء أطفال لم يتجاوزوا الخامسة عشرة، كما تؤكد الوثائق المتوفرة. لقد حاول بعضهم الانتحار في السجن غير مرة ففشل. لكن الذي يجري أن هؤلاء جميعهم مقطوعون حتى من الزيارات. فضلاً عن أخبار وأحوال الأهل الأمهات.

يتساءل أحدهم، وهو عبدالله مياح، والذي أكد في رسالته الى الصحيفة أنه أحد الأحداث: «لماذا كل هذا العذاب؟! نحن لم نقم بأي جريمة نستحق بموجبها أن يزج بنا في سراديب السجن طيلة هذه الأشهر..» ويضيف أنه وزملاءه لم يرتكبوا أي فعل يخل بالأمن والاستقرار والسكينة العامة: «لم ننهب المال العام. لم نستأثر بثروات البلد..» ويجزم ميّاح، أن المحافظ والأمين العام، ومدير أمن المحافظ، ومدير الأمن السياسي متأكدون، «هم يعلمون ذلك جيِّداً» وجاء في رسالته الى الصحيفة أن هؤلاء المسؤولين: «جميعهم يصرحون بأنه ليس علينا شيء، وأن الأمر لا يعدو كونه مجرد احتياط أمني»، يقصد حين دعوا الى تسليم أنفسهم قبل ستة أشهر، لكن الذي حصل «شهر يمضي وشهر يأتي ومأساتنا لم تنته بعد».

في 13 ابريل الفائت تقدم أهالي وعقال قرية القشفة مديرية المفتاح الى محافظ المحافظة العميد محمد عبدالله الحرازي بمذكرة يناشدونه فيها إطلاق سراح ولدهم صلاح صالح عامر، وكان قد مضى على اعتقاله اسبوعان، وأكدوا فيها حرصهم الشديد على أمن واستقرار البلد، منوهين الى براءة المذكور من الحرب التي تدور في محافظة صعدة متمنين على المحافظ الاستجابة لمطالبهم: «ولو كان صلاح منحرفاً لتبرأنا منه». ومثلها كانت مناشدة أخرى الى المحافظ في ذات الموضوع من أهالي محل بني الجرادي (نفس المديرية)، يطلبون فيها إطلاق سراح ثلاثة من أبنائهم: يوسف غالب محمد الصلوي، وائل غالب محمد، وعبدالرحيم غالب مقبل الأهنومي.

لم يتوقف والد الأخير عن رجاءاته للمحافظ بإطلاق ولده الطفل عبدالرحيم (15 عاماً) لقد حصل غالب على توقيع أعلا تروسية مناشدته للمحافظ بعد أن مرّت على مديري الأمن السياسي والعام وأوصيا برفعها اليه (المحافظ) مع «نتائج التحقيق للجنة الأمنية» ثم أخذت المراجعات ما يزيد عن شهر كامل أمر المحافظ مدير أمنه «يتم عقد اللجنة الأمنية المصغرة والاطلاع على الأوليات المرفعة واتخاذ اللازم على حسب توجيهاتكم والمحبوسين لديكم بسجن النصيرية»، جاء فيها. والأكيد أن المحافظ تسلم ذلك، حيث كانت أعناق الامهات تشرئب لرؤية أبنائهن الذين لم يصلوا بعد. لا شيئ يؤكد إدانتهم، لا براهين ولا محاضر ضوئه» كان ذلك بمحاذاة بسملة المناشدة التي وجهها اليه 7 من المعتقلين، مرفقة بخمس مذكرات من أعضاء المجلس المحلي ومشائخ الضمان وعقال مديرية المفتاح وتزكية عضو مجلس النواب.

وكان المحافظ وجه المجلس المحلي/ المديرية (المفتاح) بطلب ضمانات من المشائخ، حسب ما ورد في رسالة مدير عام المديرية فيصل أحمد حيد اليه بتاريخ 19مايو الفائت «مرفقاً لكم ضمان الأخوة المشائخ على المذكورين أعلاه (7 أشخاص) تحقيقات. كما لا قانون يجوِّز لهذه الجهات الإبقاء عليهم رهن السجن. انهم لم يحالوا للمحاكمة؛ اذا ما افترضنا ثبوت التهمة، ولم تطلق حرِّياتهم اذا كانوا أبرياء.

في أي نوع من أنواع الحبس الثلاث هؤلاء يرزحون: إحتياطي، عقابي، أم تنفيذي؟ بل في أي دولة هذا يحصل؟! طبعاً في سجن محافظة حجة اليمنية المحاذي لسجن «القاهرة الإمامي». الأسبوع قبل الفائت وجهت منظمة «هود» الحقوقية مذكرة الى النائب العام بشأن عدد من هؤلاء المحجتزين، وطالبته بالتوجيه الى النيابة المختصة بالانتقال الى السجن المركزي في حجة لإثبات الواقعة والافراج عنهم، أو إحالتهم الى القضاء «اذا كانوا متهمين بارتكاب فعل مجَّرم قانوناً». وبعد ثلاثة أيام وجهت مذكرة أخرى اليه (النائب العام) من وزيرة حقوق الانسان تحمل ذات المعنى. بدوره النائب العام، وجه الإثنين الماضي نيابة حجة بطلب الأوليات من الجهة المعنية «والتاكد من أن هناك اطفال محتجزين وبمتابعة الموضوع «والتوجية» للأسف لم يرد في هذا التوجيه شيء ينتصر للقانون. ما هي النتيجة؟! وماذا بعد النائب العام؟!.

وصلت إلى الصحيفة مساء الاثنين رسالة من جميع هؤلاء المحتجزين موجهة للمسؤولين في السلطة القضائية ووزراء: الداخلية، العدل، حقوق الانسان، ومحافظ حجة. ومعهم منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان: «نوَد إشعاركم أننا قررنا الاضراب عن الطعام والامتناع عن الأكل بدءً من ظهر الجمعة (الفائت) وسنستمر في الاضراب حتى يتم الإفراج عنا». واختتموا رسالتهم! «إننا أبرياء ونحملكم المسؤولية الكاملة في حالة عدم التدخل للافراج عنا».

وأعلنت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، التي يترأسها الناشط الحقوقي علي الديلمي، تضامنها معهم. واعتبرت الإجراءات الأمنية في محافظة حجة ضد المواطنين والاعتقالات العشوائية ومنع التدريس لمعتقد آخر (الفكر الزيدي) وتهديد الناس والأهالي بصورة مستمرة تجعل الأوضاع الإنسانية في حرج، وقال: إن واجب السلطة المركزية «هو إيقاف كافة أنواع التعسف الخارق لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية بما في ذلك الحرية في المعتقد». مؤكداً أن هذا الاعتقال كل هذه المدة دون توجيه تهمة أو إحالتهم الى القضاء «يعتبر خرقاً فاضحاً للدستور والقانون». وتمنت في نهاية بلاغها الصحفي الصادر أمس الأول على مؤسسات المجتمع المدني «التصدي لمثل هذه التصرفات اللامسؤولة والتضامن الجدي مع أهالي حجة وغيرها من المحافظات التي يتم فيها استهداف الحريات العامة».

● القحطاني

● الأهنومي

● النعمي

● عبدالهادي

● مجمل

● العلوي

توضيـــح

لم أتخذ من حزبي أي موقف طوال عمري

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

حياكم الله وبعد:

يسرني أن أقدم إليكم بعض الملاحظات حول المقابلة الصحفية التي أجريت معي من قبل الأخت الصحفية القديرة منى صفوان والتي أرجع تلك الملاحظات في بعض النقاط إلى مسألة الالتباس الذي قد يكون حصل للأخت أثناء قيامها بعملية تفريغ موضوع المقابلة.

وأولى تلك النقاط المطلوب تصحيها هي ما جاء في المقابلة (ص11) من الصحيفة معنونة عتابي على الاشتراكي: أن عتابي على حزبي الاشتراكي لم يكن لأنه لم يقم بتكريمي لأنني لم أطالب بحياتي أي تكريم أو بأي مقابل لأي عمل أقوم به بقناعتي وإرادتي الحرة المطلقة ومن المعروف أن العمل الحزبي هو عمل طوعي ولا يتنظر المرء منه أي عائد مادي أو معنوي بقدر ما ينتظر المرء منه راحة الضمير حيث يحس أنه قد أوصل الرسالة التي يؤمن بها إلى مجتمعه والتي يتبناها حزبه فيستطيع توصيلها إلى المجتمع الذي ينتمي إليه، بمعنى أنه إذا حقق لمجتمعه كل الوسائل والسبل التي تحقق له الخير والعدالة والمساواة والحرية فيكون قد بلغ رسالته فيستطيع القول: اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

أما عتابي فكان ينصب على: عدم تكريم الرفيقات فعلى سبيل المثال وليس الحصر: لطيفة الخطري وغيرها من الرفيقات سواء كن ما زلن على قيد الحياة أو قد توفين مثل الأخت لطيفة، الله يرحمها، والتكريم يجوز للأموات والأحياء. والحزب يعلم أن أولئك المناضلات وسواء كانت هذه المناضلة ما زالت حزبية أو تركت العمل الحزبي وتوفيت وهذا هو ما قصدته من قولي بالعتاب.

ثانياً: أود حذف كلمة «موقفي منه» لأنني عمري ما أخذت من حزبي أي موقف ولماذا آخذ منه موقف؟ فنحن ننضوي في حزب يقبل بمناقشةأي مسألة وليس أي موقف منه.

لذلك أطلب كتابة هذا التصحيح والإيضاح في نفس الصفحة التي نشرت المقابلة.

ثالثاً: بالنسبة لقضية أنيسة الشعيبي فإنه لم يتم إكمال العبارة؛ فإن قصدي أن ذلك التحرك لم يتمكن من إقالة الشخص الذي تسبب في إلحاق الضرر بها وبطفليها من الوظيفة العامة أو حتى إيقافه مؤقتاً عن العمل ولو في مرحلة المحاكمة. «وكأنك يا بو زيد ما غزيت!!».

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير.

محامة/ نادية سعيد الخليفي

تسقط الوحدة.. تعيش الوحدة

مروان الغفوري
thoyazan@hotmail.com

في مطعم يمني في القاهرة، اتجهت إلى المحاسب بعد فراغي من وجبة رديئة أجبرت على حسمها بسلطة الدفع. مددت يدي بالحساب بحركة تشي بعدم ارتياح، شبيهة برقصة القديسة فيتوس،فاصطدمتْ بقصعة أعواد خلة الأسنان. سقطت القصعة على الأرض وتقيأتْ ما بداخلها بطلاقة. هبطتُ محرجاً للملمة خطيئتي، بينما تفرّغ مالك المطعم، الذي يتواجد في النادر، لمراقبتي وأنا في هذه الحالة الغاشمة مبدياً انزعاجه لما صنعت بغمغمات على وزن السباب. أتممت مهمّتي بخفّة. أعدت الأعواد إلى مملكتها الصغيرة. وبطريقة سينمائية وضعت القصعة على طاولة المحاسب، وصوتي ينزلق بأمان: الحمدُ لله، عاد الزمان وعادت عدن. وبابتسامة الناجي من مصيبة وشيكة دحرجت نصف عيني إلى وجه الحاج الماثل أمامي. تأكدت فيما بعد من معالم هذا الرجل المسنّ، وجنوبيّته، بيدَ أن صوته الذي دهسني حينئذٍ: لا والله، من يوم شفنا الجنابي في عدن ما عادت عدن.. هُذا الصوت لم أكن بحاجة إلى التعرّف عليه، فهو تاريخي تماماً. أعني: صوت أبناء الأقاليم الصغيرة، دائماً، الذين يجبرونَ على الدخول في حكاية كبيرة ليسوا متأكّدين تماماً من صوابها أو حتميّتها. نسمع هذا الصوت كثيراً في الخارج، خاصةً من جانب الطلبة القادمين من المحافظات الجنوبية، الذين يدرس الغالب منهم على نفقته الشخصية أو بمعونات حادّة من منظمات خيرية، والتمييز هُنا جغرافي صرف، ونتابع عبر شبكة الانترنت ظهور مواقع جديدة متناسخة تطالب باستقلال الجنوب، بدولة حضرموت، باستقلال عدن، بدولة الجنوب العربي، وحتى باستقلال تعز. وفي كل مرة يشتبك فيها الأصدقاء أمامي في حديث عن مايو، هل هو وحدة أم إلحاق، أكتفي دائماً بالقول: ليس نبلاً أن تكون وحدوياً، كما ليست خطيئة أن يكون أحدُنا انفصاليّا. الأمر برمّته يقع ضمن دائرة اللذة والألم، وهي دوافع الحركة الاجتماعية الأكثر حضوراً، كما افترضها النفعيون منذ جيريمي بنتام؛ وتلميذه الأشهر جون ستيوارت ميل. فالإنسان كائن نفعيّ براجماتي بامتياز، حتى في تديّنه.. فهو لا يفتأ يسأل الله الحور العين والنعيم المقيم ثلاث مرات في كل مرّة يتذكر فيها اسم خالقه. وبطبيعة تطلعاته، فإن النوع البشري يتحرك باتجاه الاكتمال والاندماج ضمن كيانات أكبر حين تفرض هذه الفكرة، الاتحاد، نفسها كضرورة بشريّة ذات نفع حقيقي ومختبر. وفي الجانب الأيسر من الصورة، يسعى النوع البشري إلى فض اشتباكاته والعودة مرّة أخرى إلى العناصر الأوليّة المؤسسة للكيان الكبير، أعني عملية الانفصال، حين تقدّم فكرة الانفصال نفسها كضرورة واستجابة منطقية لحاجة ملحّة، تتعلق بتحسين فرصة الحياة والمعيشة، وهي منتهى السعي البشري تجاه the welfare state، أي دولة الرفاه. وعلى حد علمي، فلا يوجد باب للجنة اسمه: باب الوحدة، كما لا يوجد في النار دهليز اسمه: دهليز الانفصال. لذا، يستحسن أن يتخفف الوحدويون من الحمولة الكنسيّة. فهُناك قيم أكثر واقعية وتماسكاً من الفكرة الدينية الدوغمائية، في العقل البشري النفعي بتكوينه. كما أن هذه الأصوات المناهضة للوحدة، في اليمن، وهي تتكاثر مثل فطر كانديدا، ليست خائنة بالضرورة ولا هي قفزات على الخطوط الحمراء. والطريق الصحيح إلى فهمها لا يمر عبر شيطنتها. مضافاً إلى هذه الهوامش: استبعاد أن يكون التعامل الأمني والعسكري مع الآخر المختلف هو نزوع أو سلوك وحدوي من أي درجة، مهما حاول مدمنو القات، ذوو الشوارب المتشابهة، أن يبرروه. وربما كان العكس أكد. وكثيراً ما يتساءل أولئك الغاضبون الذين اكتشفوا فجأة أن الخطوط الحمراء أصبحت تقع إلى الخلف منهم: أليست الحقوق، كالمعيشة والصحة والتعليم والعدالة، أيضاً حمراء؟ وبطريقة أورهان باموق، التركي الشهير، سيقفز كل غاضب إلى الأعلى بصوته العنيف: اسمي أحمر، أنا أحمر.. صحتي حمراء. وهكذا، حتى يكتشف اللامبالي الوحيد أنه أصبح يعوم في مجرّة من الخطوط الحمراء لا يمكن أن يتحرك فيها لنصف متر واحد دون أن يجتاز خطاً أحمرَ أو أكثر. وساعتئذٍ سيشتعل الصهريج بالجميع.

ما حدث مؤخّراً في المحافظات الجنوبية من حراك أميبيّ لسواعد الغضب الكامن ذكرني بمشهد ساحر للشاعر بهاء جاهين في رباعياته: "أنا قلبي كان شخشيخة أصبح جرس/ جلجلت بيه، صحيوا الخدم والحرس. أنا المهرج، خفتوا ليه، صحيتوا ليه/ لا في إيدي سيف، ولا تحت منّي فرس". لكن المهرّج قد يربح الأدوار الأكثر دراميّة، والهامشي كثيراً ما يكون هو المسؤول عن إحراق ستائر المسرح. لذا تبدو اللقطات الفارعة للقوة والحراسة والمكابرة واهنة ومخلخلة في كثير من النهايات الدرامية. وما هو مخيف بسبب سطحيته في الحكاية الجديدة بكل تفاصيلها هو الموقف الرسمي منذ التوتر حتى الاسترخاء والاستجابة.. حيثُ بدا الأمر وكأن المؤجج الرئيسي لجذوة هذا الاشتعال كائنٌ من القرون الجليدية. وهكذا أخمدت العشوائيات، مؤقتاً، لهباً طافَ على الرمال المتحرّكة دون التفكير الجاد في معادلاته لتحاشي اشتعاله من جديد.

بالعودة إلى الحديث عن الوحدة.. فما معنى "الوحدة"؟ على المستوى الشخصي لا يمكنني أن أفهم أن شيئاً ما

ذو قيمة اعتباريّة ما لم تكن هذه القيمة مختبرة ومعترَفاً بها من قبل المستهدَف، في الدرجة الأولى. وابتناءً على منفعتها المؤكدة سيسعى الكائن البشري إلى تبنيها والدفاع عنها، أو تجاوزها والتخلي عنها، وهو ما يفسّر النسبة المرتفعة للوحدويين في الشمال، والانفصاليين في الجنوب -على الأقل في أماني اليوم والليلة- في حال الوحدة اليمنيّة، كمثال. علينا أن نتنازل، مبدئيّاً، عن التوصيف الديني للموقف من فكرة الوحدة. فلا ملائكة ولا شياطين، هُناك فقط مصلحة لا أكثر، وهذا هو منطق الحراك البشري، الذي أخضع الشريعة نفسها لواقعيّته. لدرجة أنْ كتب الفقيه الطوقي، في السابع الهجري: "... وإذا تعارض النص الديني مع مصالح الناس قدّمتْ مصالح الناس..". في معرض تعليقه على قاعدة: حيثما تكون مصالح العباد فثم شرع الله. في المسيحية هناك زواج كاثوليكي، وهو لون من الزواج لا فكاك منه لأن العصمة فيه بيد الرب. وفي الديانات السابقة للإسلام، أيضاً، كانت عقوبة المسيء أن يقتل نفسه "فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم"(البقرة:54) هذه الأشكال الجبريّة والمغلقة من الفكر والممارسة أسقطها النوع البشري بتحوّلاته المستمرة، حتى أخضع الأخلاق نفسها لقوانين النسبيّة. فلا حتميّة، ولا أنظمة شموليّة، ولا حكايات كُبرى، ولا نهاية للتاريخ، ولا حلول نهائية، ولا قائد ضرورة.. كل هذه الأفكار/ العقائد يرفضها المختبر البشري العارم، ويثبت على الدوام هشاشتها وقلة حيلتها. هُناك فقط كائن بشري يدب على الأرض بثنائية اللذة والألم. يستوعب هذا الكائن فكرة ما ويتبناها إذا ما أثبت مختبره النفسي والذهني نفعيّتها، أو ينحّيها جانباً حين عكس ذلك هو الأصل. والبشري هو تجريبي يبني خبراته على التجربة والخطأ، ثم استبعاد الخطأ. وهي قياسات حياتيّة تستنكف منطق "اقتلوا أنفسكم" في حال الخطأ، ولا تطالب باعتماد نجاحاتها الآنية حلولاً نهائية للمشكل البشري، باعتباره متحوّلا دائماً، ومراوغاً بطبيعته.

ربما تشكّلت عقيدة شعبية عامة، في الشطرين، مفادها افتراض أن الوحدة هي حل سحري للمجتمع اليمني المأزوم تاريخيّا، على كل الصّعُد، من الصحة إلى العسكريّة. وباللجوء إلى خيار الاتّحاد فإن المخططين الشركاء أحاطوا التحوّل إلى الوحدة بشرعيات ثابتة تضبط إيقاعه وتعيد تقييم مساراته. وكان الاتفاق على أن تكون الديموقراطية هي الشرعية الأساسية للوحدة اليمنيّة، تقوم بها الوحدة وتسقط بغيابها، وهو ما نص عليه الدستور اليمني ذاته في مادته الخامسة. هُنا من حقي أن أتساءل: حين تفترق المسارات، بين الوحدة والديموقراطية.. أي المسارين هو الأكثر شرعية إنسانية وأخلاقية وحضارية؟ إن عكس الديموقراطية يعني مجتمع ما قبل الدولة الحديثة بكل غوغائيتها وسديميها. وفي هذه المجتمعات السديمية تتجلّى العمليات الكُبرى، الوحدة مثالاً، زحفاً جغرافيّا وسياسيّاً لأنظمة الحكم المسيطرة، أي مزيداً من السديمية. في حين تقرّر الشرائع الدولية، التي نص الدستور اليمني في مادته السادسة على احترامها بالمجمل، أن من حق الشعوب تقرير مصيرها فيما تراهُ من خيارات أكثر أماناً وحريّة وعدالة. ولست أدري كيف يفهم نظام الحكم في اليمن "الديموقراطية". ولا معنى أن يقف قائد عسكري ضخم أمام رئيس الجمهورية، في احتفال أمني مهيب، ليقول في كلمته "لتذهب الديموقراطية إلى الجحيم إذا كانت ستأتي على حساب الوحدة". فإذا كانت الديموقراطية، ثالوث المؤسساتية، الحقوق/ الحريّات، التبادل السلمي للسلطات، ستذهب إلى الجحيم، فما الذي سيتبقى من فضائل المجتمع لكي يذهب إلى الجنّة؟ من المخيف للغاية أن أفهم من تفاصيل كل الخطابات الرئاسية والأمنية، بشكل أبدي، أن الديموقراطية في وعيهم تعني فقط "ضبط النفس". وهو المعنى الذي تكشفه ممارسات كثيرة، تجاه الخصوم، تتسم بطابع التشفي والانتقام العنيف بأياد أمنية أو قانونية أو خليط من اليدين، حين يقدّر حراسُ الديموقراطية أن الظروف أصبحت مواتيّة لتخفيض مستوى ضبط النفس، ومنح الديموقراطية فرصة للاسترخاء.

ما معنى أن يخرج المئات في عدن ومحافظات أخرى بهتافات حادّة من فصيلة "برّه يا استعمار من أرض الأحرار" من وقت لآخر؟ وما علاقة هكذا هتافات حادّة بما بات يعرف بقضية المتقاعدين، أو المسألة الجنوبية برمّتها؟ وهل ستفتح في القريب كشوفات جديدة مماثلة: المسألة الشمالية، العاطلين، سلطات المشائخ الخارجة عن القانون.. إلخ إذا ما استمر النظام يحل مشاكل البلد الداخلية بـ"الجزرة والفقوس"؟

منذ عام من الآن نشرت وسائل الإعلام المقروءة، بالتحديد: صحيفة الأيام ثم الثوري من خلال مقالة لأبو بكر السقاف، بياناً موقعا من 281 شخصية جنوبيّة، لم يتم الالتفات إليه من قبل المعنيين بحراسة النسيج اليمني بأي شكل.. يتحدّث البيان عن 200 ألف مواطن فقدوا مصدر دخلهم، 42 ألف قطعة أرض صودرت من عدن وأبين منذ حرب 94م، و20 ألف عسكري طارت أرزاقهم، ويشير، بالإيماء، إلى حالات من النهب العارم في حضرموت.. كان كل أولئك الضحايا جنوبيين خضعوا لحكاية كبرى اسمها "الوحدة اليمنية" فيما يبدو أن صبرهم عليها قد فاق صبر الفنان المرشدي على "شين طا را يا نون" أيام زماااان. هذا الحديث ليس للتثوير الجماهيري، فليس أسوأ سمعة في الوطن العربي من الثورة. هو فقط مؤخّرة لقياس مقدّمة الصورة. هناك متضرر من فكرة الوحدة بصورتها العنيفة "الدمج الجغرافي، بتعبير أحمد عبيد بن دغر في آخر مقالاته في صحيفة الثوري، قبل أن يتوكل الله ويشتغل... " الضرر المشار إليه واضح في تفصيلات الشكوى، وفي شكاوى وقصص وحواديت ذائعة الصيت تجاوزت في قسماتها الكوميدية الكامنة والتراجيدية الصريحة حدود الدراما والتخييل. من الأفضل الآن، عند هذه النقطة، أن نكون صرحاء: هُناك متضرر فعلي، ورابح فعلي من الوحدة. أي: ثمة لذة، وألم. وبهدوء أكثر: هناك من يعتقد أن الأخطاء التي رافقت الوحدة تفوقت على حسناتها، وبهذه الصورة تتجلى فكرة الوحدة لدى هذا الفصيل من "الإنسان اليمني" أكثر كلفة من التشطير ذاته. وكما قلتُ: يحتمي هذا الفصيل اليمني بروايات لا حصر لها عن خرابات الوحدة أو تجاوزات سدنتها المدعومين أفقيّا من أعلى أجهزة الحكم، ولو عن غير قصد. لا غرابة في الأمر، البتّة، فهكذا هي دائماً الحكايات الكُبرى مليئة بالحبكات والشد الدرامي وتنتهي غالباً بمشهد لبطل وحيد، لديه القدرة على التناسل والاستنساخ، يغلق الباب على الجميع، ويقال عندها: أنجزت الدراما بمهارة. وبالعودة إلى النفع والخسارة، سيكون بمقدورنا أن نقرّر: ليست الوحدة فضيلة على الدوام، كما لا ليس الانفصال دنساً وخطيئة في المطلق. هناك فقط رابح وخاسر، سيمجّد الوحدة أناس، وسيلعنها آخرون، انحيازاً للمبدأ ذاته.. ولا فرصة للقمار فالمسألة متعلقة بالحاد البشري، فرصة الحياة التي لن توفّرها الاحتفالات السنوية ولا استشهادات وزراء الأوقاف بآية "واعتصموا" في كل مرة يعلن فيها سدنة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن تقريرهم السنوي أصبح جاهزاً. إذ لا قداسة لأي معنى غير "منافع البشر". وبالتأكيد، فإن الحديث عن منافع البشر لا يعترف بالعبارات فارغة الطول على شاكلة: العمق الاستراتيجي، نواة الوحدة العربيّة، الرغبة الإلهية... إلخ وإلا جاز لنا اعتبار احتلال السعودية لأركان الاسلام الخمسة، بتعبير عبد الفتاح اسماعيل "تجران وعسير وجيزان ووديعة وشرورة" عملاً ليس مشروعا وحسب، بل وأخلاقيّا تماما، كونه يأتي انتصارا للأبعاد المطاطيّة ذاتها، العمق والقصد القومي وخدمة القضايا الكُبرى.. وتك تك تك. أنا هُنا لا أبرّر الانفصال ولا أدافع عن الوحدة. إذ كل ما أريد أن أقوله لا يتجاوز قيمة جوهرية محصورة في "منفعة الناس" التي يتحتّم أن تقاس عليها كل القيم والإجراءات. ضد توثين الجغرافيا، وعبادة الأهداف المطلقة، ضد الحديث بلغة النهائي والحتمي والقاطع، ضد فكرة القائد الضرورة والبلد السفينة. أنا مع البهجة البشريّة تحت أي مسمّى. هكذا، أيضاً، يسيل السياق القرآني برشاقته الاستثنائية: "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيمَ كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض. قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها؟ فأولئك مأواهم جهنم" (النساء:97).

وبعبارة إضافية، أقول للوحدويين، وأنا وجداني وحدويّ في الأساس: "ما هكذا يا سعد تورد الإبل". لقد أصبح ضروريّاً الآن إعادة طرح جسد الوحدة على سرير الكشف، ومساءلة الذات بصوت عال: ما الإيجابي الحتمي الذي لم يتم منذ إعلان الوحدة، وليس الذي تم؟ مع مراعاة حقيقة النزوع البشري تجاه المنفعة واللذة، التي هي مقدّسه رقم واحد. وأبعد من ذلك: هل يمكن حصر الأخطاء القاتلة التي أساءت للوحدة كقيمة منذ الإعلان؟ وهل سيتخلى الفردُ عن حصر الفضيلة في شخصه ويسندها إلى خطوطها الجماهيرية الحقيقية؟ وهل يمتلك النظام الجرأة لمحاسبة أمراء حربه الذين أحرقوا شمال اليمن، في صعدة، وها هم الآن يجرّون قدميه لمحارق أخرى؟ من منكم يتذكر عبارة البرلماني إنصاف مايو، قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، في تعليقه على الإجراءات الأمنية المريضة التي قامت بها أجهزة الأمن في عدن: "أقول للكحلاني، إن أبناء عدن ليسوا دراجات نارية لكي تقوم بسحلهم وإهانتهم في الشوارع؟" لماذا هتف المتظاهرون في عدن، منذ أيام: برّه برّه يا كحلان، برّه برّه يا تعبان.. بينما ذرفوا دموعهم على المحافظ الشعيبي، في ساعة المغادرة؟ نظامنا اليمني له قدرة على الاستكبار غير مسبوقة، فهو لن يطرح هذه الأسئلة أمامه بحق، لأنه لا يحب "لي الذراع".. ولا يترك أي اعتبار أو تقدير لرأي الشارع في لون ما من الممارسات أو الشخصيّات.. ثم في لحظة الشدة يبكي على اللبن المسكوب، كما حدث في صعدة، حين اختلط الجيش بالمرتزقة والقتلى.. ثالوثاً لن يرحل عن ذاكرة اليمني المعاصر. بعد كل هذه الفصول، سيصرّ بشراسة على لعب الدور غير المناسب: حماية الوحدة!

● هل قلت في بداية حديثي "مطعم يمني في القاهرة"؟ بالمناسبة، حاليّا يتسابق اليمنيون على افتتاح مطاعمهم الشعبية في القاهرة بصورة محمومة، ليكرّسوا صورة اليمني في الذاكرة المصرية الحديثة بثنائيته القديمة: المريض، بما يحمله المرض من إشارات حادّة إلى غياب الحد الأدنى من ضمانات الحياة المعقولة.. والشيف " الطبّاخ" وهي الصورة الكاريكاتورية التي تقول بوضوح طاغ: إن مجتمعاً من الطبّاخين لن يكون بمقدوره أن ينافس حضاريّاً (حضاريّا إيه بس، إحنا ملاقين ناكل، أصلاً!) أو أن يصنع تحولات جوهرية على المستوى الوطني. وكذلك المجتمع الذي يصدّر طبّاخين ومرضى، هو مجتمع مخوّخ، بالتعبير المصري. وهي صورة مطوّرة للتوصيف الإنساني الذي قدّمه الرئيس عبد الناصر في أسوان، 1963 مبرّرا تورّط مصر في حروب اليمن: "كذلك أيها الإخوة فيه ثورة باليمن- فيه 5 مليون يمني حاطططهم الإمام في العصور الوسطى. الواحد يقدر في ثلاث ساعات ينتقل من القرن العشرين للقرن العاشر. نركب طيارة ونروح اليمن. نلاقيه حاطططهم في العصور الوسطى. مافيش طريق، مافيش أي حاجة... إلخ" طبقاً لرواية أبو الحجاج حافظ، في كتابه "عودة الأبطال"، عن مطابع الشعب، 1968م. ما أشبه البارحة بما قبل البارحة، وببكرة كمان!

طيب، ما دمنا في سيرة المطاعم، فسأغلق مقالي باقتباس من مقالة في صحيفة الوطن الكويتية، بتاريخ 2006/7/9م، للكاتب فؤاد هاشم، وهي مقالة هشة على أية حال لكنها دالة، تعليقاً على وعود الرئيس اليمني لشعبه بالطاقة النووية: "إذا كان اعتماده على العقول اليمنية المهاجرة في ديترويت بولاية ميتشجان. فكلهم هناك قد تخصصوا في بيع اللحمة بعجين والحنّة والشاورما والبهارات، إلا إذا كان المفاعل النووي اليمني سيعمل على الحنّة أو..عصير القات الخارج من أفواه المواطنين والمغتربين". في واقع الأمر فإنه ليس لديّ تعليق يمكن أن أفحمَ به هذا الكاتب الزقوة.. فقط أقول له: ومالها الشاورما، وفيها إيه لو نبيع حناء؟ أليست أفضل من انتظار "غودو" بمستحيلاته الأربعة: النووي، والغول والعنقاء، والخل الوفي!؟

جثة طافية! (2)

إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.ch

«مصر تسبقنا في كل شيء»، قالها لي أحد محاوريّ في دمشق.

وأنا رددت من بعده هامسة: «في الخير والشر». والخير كان، والشر تلاه.

«ونحن نلحق بعدها»، أكمل الناشط، ثم صمت.

كان يتحدث عن ظاهرة «التأسلم الشعبي». وكان على حق. فسوريا، ككثير من البلدان العربية، أصيبت بعدوى ظاهرة التأسلم الشعبي التي انطلقت، وقبلها حركة الإخوان المسلمين، من مصر. بيد أن علاقة الارتباط بين مصر وسوريا، ثم المحاكاة، لا تقتصر على فترتنا المعاصرة فحسب، بل تعود إذا حددناها بتاريخ قريب إلى نحو قرنين، كان فيها سَبقٌ، وكان فيها مَرار.

بدأت عندما احتلت مصر بقيادة إبراهيم باشا (ابن محمد علي باشا) سوريا في الفترة بين 1831 و1840. كانت محاولة من قبل والده لإضعاف الدولة العثمانية، التي لجأت إليه من قبل كي يكسر شوكة الدولة الوهابية الجديدة في الجزيرة العربية، وقد فعل. وقناعة منه في الوقت ذاته يعود تاريخها إلى عام 1810، بأن بلاد الشام كانت امتداداً استراتيجياً لمصر، أو على حد قوله: «إن سورية لازمة لسلامة مصر»(1).

كانت فترة احتلال قصيرة، يمكن النظر إليها وإلى نتائجها من زوايا عديدة، فيها إصلاحات وفيها فساد وظلم وسخرة. لكني أشير إليها لسبب لفت انتباهي: من أولى الإصلاحات الاجتماعية التي أسس لها إبراهيم باشا كان «فرض المساواة بين كافة عناصر المجتمع وفئاته على اختلاف انتماءاتهم الدينية والاجتماعية، وخصوصاً المساواة بين المسلمين وغيرهم»(2).

خصوصاً المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، أي المسيحيين واليهود.

لماذا كان ذلك ضرورياً؟

كان يفرض على غير المسلم التالي: منع ركوب الخيل، التزيي بزي يميزهم عن أقرانهم المسلمين، الابتعاد عن الطريق إذا صادف غير المسلم مسلماً يسير في الطريق نفسه. كما كانت لا تقبل شهادة المسيحي أو اليهودي (ولا حتى نصف شهادة المرأة التي نعرفها)، مهما علت منزلته، ضد المسلم.

ما فعله إبراهيم باشا أنه ببساطة أصدر قرارات سمحت لغير المسلمين بامتطاء الخيل، ولبس العمامات البيضاء على غرار المسلمين، وأصبحوا سواسية أمام جهات الدولة، وأصبح حكم المسلم والمسيحي واليهودي واحدا. وزاد على ذلك أن وضع صلاحيات كثيرة في يد الخواجة حنا البحري، وجعله فوق الجميع من الموظفين والكتبة. وكان أمراً غير مسبوق أثار غضب المسلمين «الذين كانوا يعدون تمييزهم عن بقية أفراد المجتمع من غير المسلمين أساساً لاستقرار الحياة الاجتماعية»(3).

بكلمات أخرى: كانوا يعدون ذلك «التميز» «أمراً طبيعياً».

لا يعتبرونه «تمييزاً» ضد غير المسلمين. كان «حقاً» لهم من وجهة نظرهم. وكان على غير المسلمين من وجهة النظر هذه أن يتقبلوا وضعية «الضيف» في بلادٍ، هي بلادهم.

بطبيعة الحال أنا لن أطبق معايير حقوق الإنسان، التي وضعنا أسسها القانونية في النصف الأول من القرن العشرين، على ما كان عليه الحال آنذاك؛ لن يكون الأمر سليماً من الناحية المنهجية. لكن الإشارة إلى ذلك التمييز ضرورية، لأننا إلى اليوم نقرأ التاريخ بصورة «انتقائية».

ما زلنا نصر على قراءة لا ترى من السطور إلا كلمات متفرقة، ننزعها من سياقها ثم نربطها عنوة، ثم نلصقها على صفحة جديدة، ونقول: هكذا كان تاريخنا.

وملعون من قال غير ذلك.

والمسألة لا تتعلق فقط بقراءة كثير من الحركات الإسلامية السياسية للتاريخ، التي تسقط التاريخ أساساً من حسابها. أحدثكم عن القراءة الرسمية للدولة التي نقرأها في كتبنا ومناهجنا المدرسية. قراءة لا علاقة لها بما حدث على أرض الواقع. تضع غمامة على أعيننا، لونها وردي مريح، وتخلق في نفوسنا تلك القناعة بأننا «كنا في الواقع الأفضل»، وكنا نتعامل مع «غيرنا» بـ«حب وتسامح».

ونحن في الواقع كنا ككل شعوب الأرض، غربية وشرقية، «غير إنسانيين» في تعاملنا مع «الغير».

نحن مثل «غيرنا»!

أليس من الغريب أن يبدو ضرورياً التأكيد على ذلك؟!

لكنه ضروري، لأن هناك هالة من «القداسة» نضعها حول أنفسنا عندما نقرأ التاريخ، وهي «قداسة» تبرز منطق «اللاعقلانية» و«اللاتاريخ» الذي نتعامل به مع الماضي.

عندما نتحدث عن «السماحة» التي عُومل بها غير المسلمين في المشرق العربي قبل قرون مضت، يحلو لنا أن نتجاهل سيرة «المذابح» التي حدثت لغير المسلمين في تلك العصور.

ومثال على ذلك المذبحة التي تعرض لها في دمشق سكان «باب توما» المسيحيون في عام 1860. راح ضحيتها أكثر من ستة آلاف شخص، ذُبحوا عن بكرة أبيهم في ظرف عدة أيام لا أكثر ولا أقل.

وكنت أتساءل وأنا أمشي بين أزقة باب توما: لمَ تبدو لي رائحة جدرانها حزينة؟

لم أعرف إلا عندما بدأت أنبش في الكتب.

المسألة، أعزائي، ليست صدفة.

ليست نتاج سهو وغفلة.

لن تغفل عن ستة آلاف جثة إلا إذا كنت قاصداً.

بل تندرج جوهراً في صلب واقع الأزمة التي نعيشها.

يوم نقرأ التاريخ قراءة موضوعية منهجية، سنكتشف جذور الخلل في واقعنا، وعندما نفعل ذلك سنتمكن من تحديد سبل اجتثاثها، وزرع غرس جديد لمستقبل آخر. لكننا لم نفعل، لم نفعل ذلك في الماضي، ولا نفعله في حاضرنا.

إذن، هذه واحدة من علاقات الارتباط التي جمعت بين مصر وسوريا، كان فيها بعضاً من خير، وكان خيراً مرفوضاً، ثم لأسباب أخرى لا مجال لذكرها هنا، انقلب وجه دمشق والشام الباسم، واضطر إبراهيم باشا وقواته إلى الانسحاب، والعودة على أدراجه.

بعد هذا الحدث بقرن وأكثر، جمع التاريخ سوريا ومصر من جديد، هذه المرة ضمن إطار وحدة اختيارية.

وهذه علاقة أسَّستْ لدولة الحديد والنار من بعدها.

وللحديث بقية.

.....

«كل ما أردت قوله بسيط: كلنا في الخطيئة إنسان، وأنها هنا كما أنها هناك،

لكنها لدينا أكبر، لأننا لا نريد أن نراها.

وهي لدينا أعظم، لأن الخوف يكمم أفواهنا.

وهي أفظع، لأن الصمت لدينا دواؤها.

وأننا يوم ندرك ذلك سنواجه خطيئتنا... ونحيا.

نحيا كما نريد،

ونحيا بلا خطيئة»(4).

■ **هوامش:**

(1) تاريخ دمشق وعلماؤها خلال الحكم المصري. 1831–1840، صفحات للدراسات والنشر، 2007.

(2) المرجع السابق

(3) المرجع السابق

(4) صدى الأنين، دار الساقي، 2005

صنعاء القديمة.. معها نلمس أرواحنا بأيدينا

إلهام الوجيه

شدتني لزيارتها ككل مرة.. سائحة.. منبهرة.. ألتقط أنفاسي عند كل زقاق ضيق بها وبقرار واع أردت أن أضيع للمرة الألف فيها.. متاهاتهًا ليست سوى عبء على الغريب.. وجمالها ليس سوى حق مستباح وللجميع...!!

قررت أن أدخلها هذه المرة من بوابتها الكبيرة المسماة "باب اليمن". أتحاشى دائما هذه البوابة لزحمتها الشديدة.. تمنعنا نحن النساء في اليمن زحمة الرجال، إلى حرماننا من متعة الدخول، من هذه البوابة الرائعة الجمال باسم الابتعاد عن المضايقات التي تفرض علينا ما لا تفرضه على الرجال من أبسط قواعد للذوق واحترام للآخر!!

كان المطر خفيفا متلاحقا.. رذاذا يمنحنا الله به فرصة للتفكير بتلك العلاقة المثمرة والجميلة بين الأرض والسماء... مطرا كصنعاء القديمة لا تشعر بأنه مطر إلا حينما تتأكد أنك صرت مبللا به تماما، وأن ما تراه قديما لا دخل لمن هم اليوم هناك في صنع شيء منه...

لا أحد معي هذه المرة سوى كاميرا رقمية خاصة الصنع ذات الجودة المحدودة بقدرات صاحبتها الذهنية.

من السوق كانت البداية، ومن جانب مفترشي الطرق وبائعي اللبان والحناء كان مروري، كأني أمر بقافلة للبخور، كما قرأت ذات يوم، ولكنها هنا قافلة من نوع جديد: مليئة بالفقر والهزال والبضائع المستوردة الرديئة الجودة!

قالت لي إحدى الصديقات الصنعانيات، ذات يوم، حنقة: "القبايل خربوا صنعاء، نهبوها ذات عام، وينهبونها الآن كل عام.. كل يوم". لا ترى صديقتي في القبايل سوى تتار آخرين، وشيخ القبيلة ليس سوى هولاكو جديد لا يبني بقدر ما يهدم!!

ألا تدري صديقتي أن القبايل اليوم سيدخلون المدنية من أوسع أبوابها، وقد أعلنوا تأسيسهم لمجلسهم الوطني للتضامن الذي يجب أن لا نحكم عليه بالسوء والإعدام مسبقا، فإما أن يكون رغبة حقيقية في انتقالهم إلى عالم المؤسسات والتجمعات المدنية، وإما أن يكون رغبة حقيقية ولكن مغايرة الاتجاه لترسيخ دور القبيلة عن طريق ربما إنشاء قبيلة جديدة باسم جديد وحديث وعصري لا أكثر...!!

من يدري؟ دعونا لا نستبق الأحداث ونجرم من لم يرتكب جرما حتى اليوم، بدلا من تعطيلنا لكل جديد رغبة التوقف عند ما نحن عليه دائما..!!

أعود إلى صنعاء القديمة وإلى زيارتي الهادئة كهدوء نفسي تلك اللحظة.. لا شيء فيها قد يدفعك إلى الضجر أو الاستعجال بالخروج منها سوى رغبتك في القيام بعمل آخر أكثر فائدة لك من التأمل أو ربما لتصادم خيالك المستمر مع واقعها الحالي الذي لا يسرك!!

فالبيوت هي البيوت منذ قرون ولكن الناس غير الناس.. ومن امتلكوا قوة صناعة ذلك التاريخ يوما ما، ليسوا الآن سوى منتفعين بذاك التاريخ لا أكثر، وهم أعجز من أن يخلقوا شيئا منها أو أن يحتفظوا حتى بما صنعه الأولون لهم ذات زمن جميل، يورثونه لمن كانوا يظنونهم يستحقونه فعلا..!!

اشتد المطر أكثر، فاختبأت منه مستظلة بطربال أزرق يتقدم دكانا صغيرا يبيع الخبوط وحلويات الأطفال الرخيصة، نقدمها لأطفالنا احتفالا بهم نفرح قلوبهم بها في بلد لا شيء يفرح الصغار فيه سوى الشارع ونحن لا نقدم لهم سوى الموت مغلفا بألوان ورسومات كاذبة...

لم أكن هاربة من المطر الغزير تلك اللحظة ولكن هاربة من عيون المارة الراكضين للاختباء والذين لا يرون في اغتسالك من الخطايا سوى أكبر الخطايا!!!!

كان صاحب الدكان رجلا كبيرا في السن، صنعاني اللهجة، يتحدث عن فرج بن غانم، الحضرمي المسقط، مع مار آخر يتحدث اللهجة التعزية محتميا هو الآخر تحت ذلك الطربال المثقوب في بعض منه. كان كلامهما يردد ما يقوله الإعلام أو ما يحضنا على حفظه بقرار جمهوري.. مترحمين على الفقيد كونه آخر الرجال المحترمين وآخر المحاربين القدامى... مفتخرين باستقالته (الاستقالة هنا شهادة للتقدير مع مرتبة الشرف وليس هروبا من المسؤولية أو انسحابا من المعارك أو استسلاما ضعيفا لطوفان الفساد الأقوى). لتتزعم كلمة "لو" التي أكدت لي أمي أن الشيطان يحبها كثيرا.. وتترنم بها أكثر مما كان يريده الشيطان نفسه؛ لينهي الرجلان حديثهما عن الرجل بـ"لو" كان رئيسا للوزراء حتى اليوم لكن بلدا مثل بلدان الخليج القريبة منا مسافة والبعيدة عنا رفاهية وبذخا، وأننا بوجوده ربما لن نكتفي بمشاهدتهم ونظرات الحرمان تمنع عنا الرقاد وعدم تمني زوال النعمة عنهم، ولكننا سنغترف الرفاهية مثلما يفعلون اليوم أمامنا دون حياء من فقرنا وجوعنا وعرينا...!!!

صامتة أنا كعادتي أتأمل صنعاء التي باتت تحتضن الجميع دون استثناء ويحتضن الجميع بعضهم كذلك لولا أن المعدة الخاوية تشغل الناس عن محبتهم لبعضهم وتدفع بهم للتفكير في إيجاد سبل وطرق لملء تلك المعدة التي ترهقنا أكثر من أرواحنا..!!

ترحمنا جميعا على الفقيد الذي لم أعرفه إلا باستقالته المدوية، ولم أعرفه أكثر إلا بعد موته!! فنحن بلد لا نتحدث إلا عن الراحلين والمغادرين إلى الأبد.. لنصمت بعدها عن كل العابثين والجاثمين الذين لا يغادروننا أبدا...!!

وجدت فرصتي سانحة للنجاة من ذلك الطربال الأزرق العديد الثقوب لأتمتع برؤية السماء وهي تتوقف عن وصلتها الموسيقية الصاخبة السريعة الإيقاع لتعزف مجددا بمياه الأرض لحنا أكثر هدوءا وأقل صخبا.. لأترنم عليه مواصلة لمسيري...

كان البلل قد وصل إلى العظام وصارت رعشة البرد أقوى وأقرب إلى روحي من دفء المكان وخطواتي.. فأوقفت أحد المارة أسأله عن طريق لشارع رئيسي، كنت كمن دخل متاهة من الروائح والبيوت والأزقة المتشابهة.. لم أكن أمتلك خارطة للمكان وإنما رغبة دائمة في اكتشافه والضياع فيه، وعندما حان وقت الرحيل تعمدت أن لا أتذكر مدخلا كنت قد اهتديت إليه أو علامة فارقة تشير لي إلى طريق..!!

الضياع داخل صنعاء القديمة فرصة حقيقية لإيجاد الذات، وفرصة للمس أرواحنا بأيدينا ولو مرة كل عام. أتذكر الآن رواية الراحل محمد عبد الولي "صنعاء مدينة مفتوحة" وأدعو الله لصنعاء أن تكون كذلك...

مواطنو «ذباب» وزنازين اللواء 105 مشاة

رشاد علي الشرعبي
reshadali@hotmail.com

القوات المسلحة نؤمن أنها مؤسسة الوطن الكبرى والمخولة بالدفاع عن الوطن في وجه العدو الخارجي أيا كانت هويته وللحفاظ على النظام الجمهوري ومنع أي انقلاب عليه أو على الدستور والشرعية الممنوحة للحاكم من الشعب، لتبقى مهمة أجهزة الأمن تتعلق بأمن واستقرار المواطنين وحماية ممتلكاتهم والأداة الوحيدة لتنفيذ نصوص القوانين على المخالفين لها وأوامر أجهزة القضاء.

وبغض النظر عن المخالفات والانتهاكات التي تمارس من أجهزة الأمن ونرفضها ونطالب بمحاسبة مرتكبيها، لكنها تظل أجهزة ضبط قضائي تمارس واجبها لتتجاوزه إلى الانتهاكات. وتبقى المشكلة في التداخل بين الجيش والأمن إلى درجة أن قيادات عسكرية تدعمهم مناصبهم ووظائفهم في وحدات الجيش المختلفة ليمارسوا مهام الأمن والقضاء والتربية والتعليم وربما الصحة ومصلحة الأراضي ووزارة الإعلام.

ولأن الوطن وزع على هيئة "كانتونات" ومقاطعات لقيادات عسكرية ومحاور ومناطق ونافذين ومشائخ، فليس غريباً أن تسمع عن قوات تابعة للجيش تجوب العاصمة صنعاء وتخوض نزاعات مسلحة على الأراضي وغيرها، وتضع نقاط تفتيش في الطرق بين المحافظات والمدن، وتعتقل المواطنين في قضايا أمنية ويشارك منتسبوها أفراداً وضباطاً وصف وقيادات، في الأطر التنظيمية للمؤتمر الشعبي الحاكم، ويكونون أدوات حاسمة في المواجهات الانتخابية والسياسية السلمية، وطبعاً لصالح المؤتمر.

ولم تقف الانتهاكات العسكرية عند منتسبيها، تارة كعقوبات وأخرى كاعتقالات، بل يتم تجاوز ذلك إلى المواطنين حيث يتم احتجازهم في الزنازين ذات السمعة السيئة رغم أنها لا تمتلك صلاحيات الضبط القضائي ولا تطولها أعين وسلطات أجهزة القضاء والنيابة أو أي رقابة من أي نوع وفي مقدمتها البرلمانية والحقوقية.

ففي مديرية "ذباب" بمحافظة تعز المحاذية لمضيق باب المندب الاستراتيجي نجد نموذجاً صارخاً للانتهاكات العسكرية التي تلحق بالمواطنين وتجعلهم "خارج نطاق تغطية" القوانين والقضاء وكل الاتفاقيات الحقوقية الملتزمة بها دولتنا وحكوماتها المتعاقبة.

فمعسكر اللواء 105 مشاة يقوم في "ذباب" مقام الأمن والقضاء وأجهزة الدولة المدنية المختلفة بالإضافة إلى الحزب الحاكم، وزنزانته الواقعة على قمة جبل منطقة المنصورة الأثرية والمطل على شواطئ البحر الأحمر، من يُقاد ويجرجر إليها لا يعود إلا بعد أشهر من الظلم والمعاناة وربما التعذيب ودفع (الإتاوة) المقررة، وكلما عجل في الدفع كان عدد الأيام التي سيقضيها محتجزاً قليلة. ولم تسلم قوارب الصيادين من الإحراق والمصادرة بتهم يوجهها قادة ومنتسبو المعسكر عندما لا يتجاوب معهم المواطن بدفع "حق القات" ليفرض العقاب من القادة ذاتهم أضعافاً مضاعفة، سجناً ومالاً.

في زيارتي الأخيرة لمدينة تعز استمعت لأنين بعض الضحايا وشكاواهم الموثقة التي تكشف أن الكثير من المواطنين - وليس الصيادين فقط - يحتجزون لمدد يصل بعضها إلى العام وتمنع عنهم زيارة الأهل والأقارب والبعض لا تعلم أسرهم باحتجازهم إلا بعد أسابيع وأشهر عبر آخرين (دفعوا) وأفرج عنهم، والعملية تتم بسهولة، إما عبر منتسبي المعسكر مباشرة وإما بعد اعتقالهم من قبل منتسبي الأمن ليسلموا للمعسكر رغم وجود إدارة أمن وحجز ونيابة ومحكمة. وفي حالة متابعة أقارب السجين للنيابة تتبرأ الأخيرة من المسؤولية بحجة أن لا سلطة لها على المعسكر، وأن النيابة العسكرية صاحبة الصلاحية والسلطة لتوصد أمام المتابعين الحلول بسبب لامبالاة النيابة العسكرية وعدم تفاعلها مع الشاكين تماماً، ليبقى الأمر بيد القادة العسكريين الذين يمارسون دور الخاطف والنيابة والقضاء فيعتقلون ويوجهون التهم ويقررون العقاب وينفذون ويستلمون أيضاً وهو الأهم.

وحسب من سمعتهم من الضحايا فإن زنازين المعسكر متخمة بالقيود التي تستقبل أي زائر جديد حتى يغادرها وممنوع الوصول إليها لغير أفراد الموقع العسكري الذي هو بالأساس موقع أثري استخدمت بعض مكوناته كسجن بعيد جداً عن الأعين، ويوضع السجناء في زنازين حفرت في أرضيته، والبعض منهم يتعرضون للاعتداءات الجسدية ويعيشون على فتات موائد الجنود المرابطين التي هي في الأساس فتات موائد قيادات الجيش ومسؤولي الدولة.

والأمر ليس مقتصراً على مواطني ذباب أو معسكر اللواء 105 مشاة فهو متوفر بكثافة في كل أرجاء الوطن، ما يدفعنا للتساؤل عما إذا كانت مؤسستنا الوطنية (الجيش) قد انحرفت عن مهمتها وواجبها بفعل السياسات الفاشلة الهادفة فقط للحفاظ على كرسي الحاكم، ما شغلها عن القيام بواجبها في منع تحصينات متمردي صعدة أو إيقافهم، وحرمها من إتاحة الفرصة لأجهزة الأمن لممارسة مهمتها ومنع تفجير مأرب، وعرقلة القضاء عن القيام بدوره في إقامة العدل ومعاقبة المخالفين لنصوص الدستور والقانون، وحتى مصادرة حق الناخبين وحرمان المواطن من حقه في أن يختار من يمثله في السلطة التشريعية والمجالس المحلية بحرية، وتفرغت لأداء مهمة أخرى لتتحول إلى أداة لجبايته وابتزازه وانتهاك حريته وسلبه حقوقه.

لذلك ندعو كل ناشطي الحقوق والحريات للكشف والإبلاغ عن حالات التجاوزات والانتهاكات التي يقوم بها منتسبو الجيش وخاصة حالات الاحتجاز والاعتداء على المواطنين، لتتحول قضية مواطني "ذباب" إلى بداية حملة منظمة إعلامياً وقضائياً وسياسياً وبرلمانياً للحد من هذه التجاوزات والانتهاكات وإعادة مسار مؤسستنا الوطنية التي نفخر بها إلى مسارها الصحيح المحدد في نصوص الدستور والقوانين النافذة بما فيها قانون الخدمة العسكرية.

سندريلا الحلم

مزن مرشد*
mouzonm@gmail.com

كأنك سندريلا... فجأة تختفين...
كأنك سندريلا... لكن ساعتك تدق في السادسة صباحا، عندما يستيقظ الآخرون، عندها ينتهي الحلم، وتقفل أبواب الأمنيات، فتغادرين مدن الوهم، ليبدأ ركب الحقيقة.
كأنك سندريلا عندما تحملين كل هذا الحب، في صدر أتعبه الحنين، وفي قلب تعب من الخفقان الزائف.
كأنك سندريلا عندما تتركين خلفك كلماتك الرقيقة، وتودعين روحك مع الأثير لتصل إلى عتبات قلبه.
كأنك سندريلا، لكنك لست مثلها، فهي ستجد في النهاية أميرها المحب، أميرها سيخلص لها طويلا وقبل ذلك سيتعب كثيرا في البحث عنها، مستدلا على وجودها من مجرد فردة حذاء.
أما أنت فعليك أن تدركي أنك ما تزالين هنا في المدينة المقفرة، بعيدا عن الحكايات. فقد أغلق باب الحلم وتربست بوابات الأمل على قلبك المرتجف خوفا.
أميرك لن يتعب نفسه بالبحث عنك بالرغم من يقينه بوجودك، بالرغم من يقينه بأنه ملكك إلى الأبد، لكنه لن يبحث عنك في هذا الزمن المشبع بالعنجهيات الرجولية والكبرياء الرجولي والقوة الرجولية التي لا تقهر، أما حبك فهذا شأنك، وإخلاصك أيضا شأنك، وبقاؤك على عهد لم يعد يخص أحدا، فهو شأنك أيضا؛ لأنك، يا حوائي، مولدة الحرملك حيث لا مكان فيه إلا لرجل يقرر متى يحب ومتى يكره، متى يقترب ومتى يهجر، لتكوني من جديد أسيرة الحكاية، بانتظار صاحب القرار.

* كاتبة وصحفية من سوريا

الارهاب.. المصنوع والصَّانع الخالق والمخلوق

عبدالباري طاهر

للارهاب معنى واحد، وصور وأشكال مختلفة متعددة ومتنوعة، وله مآت ومنابع تبدأ و لا تنتهي. وهناك إرهاب صانع ومصنوع، خالق ومخلوق، فالحكومات الاستعمارية التي استباحت الامم والشعوب، واحتلت بوارجها ومكنتها الحربية الجهنمية اكثر من ثلثي الكرة الارضية، فنهبت ثروات الشعوب وسرقت خيراتها، وداست الكرامة القومية.

كان رد فعل الامم والشعوب عنيفاً دامياً وقاسياً واستمر لأكثر من قرنين. سمى المستعمرون احتلال واستعمار قارات بكاملها بالتمدين والتحضر، بينما أطلقت الشعوب المستعمرة على الغزاة: المستعمرين والمستكبرين واللصوص. وكانت تسمية الوحوش والبرابرة والارهابيين من عنديات السادة المستعمرين ضد ضحاياهم المستعمرين بالفتح استعمرت شعوبا عديدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، وكان نصيب الأمة العربية وبيلا. تحررت العديد من الامم والشعوب لتبقى فلسطين شاهد جريمة الاستعمار القديم والجديد. وورثت امريكا تركة المانيا وفرنسا وبريطانيا في العالم، وشيدته، ولكنها حولت المنطقة العربية الى ما يشبه الضيعة. وقد جعلت من اسرائيل قاعدة نفوذها وارهابها ضد الامة العربية كلها وبالأخص فلسطين ودول الطوق. فالاستعمار القديم والجديد وامريكا هم الفساد والخالقون الاوائل للارهاب. واستطاعت أمريكا، زعيمة العالم الجديد، نشر الارهاب في مختلف أصقاع الارض. فهي تنشره مباشرة عبر احتلال افغانستان وتدمير العراق، ودعم الاحتلال الاستيطاني لأسرائيل، والتحالف مع الدول والحكومات الفاسدة والمستبدة، خصوصاً في المنطقة العربية. إضافة إلى تشجيع الاسلام السياسي، ودعم الصدام بين الاتجاهات المختلفة في المنطقة العربية. طبعاً لا يعني هذا أن التيارات السياسية: القومية والاسلامية واليسارية التي حكمت المنطقة، لم تكن هي الأخرى حاملة مكروب الارهاب، وقابلة لنشره وزراعته بأساليب وأشكال عدة. فأمريكا هي المحيط الذي يتغذى من البحور والانهر والترع وتضع الصواعق والرياح والسحائب السوداء التي تغطي أجزاء شاسعة من المعمورة.

وتجيئ في المرتبة الثانية في التخليق والتصنيع للارهاب الدول «المستبدة والفاسدة» فهذه الدول بعجزها عن حل معضلات التنمية الشاملة والبناء، وفسادها واستبدادها، تعمل بوعي وبدون قصد على خلق التيارات المعارضة على شاكلتها. فهي اي الدولة المستبدة تغلق الأبواب أمام الحياة السياسية الطبيعية، فتجرم العمل السياسي، تصادر حرية الرأي والتعبير، وتئد الحلم في تداول سلمي للسلطة، وتهمش ان لم تقتل مؤسسات المجتمع المدني الضعيف أصلاً. وبذلك تفتح الباب أمام تيارات ارهابية هي مخلوق شائه للأوضاع، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تصنعها الأنظمة المستبدة مسنودة من الولايات المتحدة الامريكية. ويكون المشهد الكالح والعام أن بلدانا واممـا شعوبا تلقى الإهانة القومية. وتستباح وتنتهك أراضيها، وتتعرض للنهب والافقار والتركيع كدول وكشعوب. ثم يكون حكامها المستبدون ادوات بيد الصانع الاكبر للارهاب فتشعر هذه الشعوب بالقهر القومي والغبن الاجتماعي. وتكون مأساتها مركبة ومزدوجة حيث يتداخل العام بالخاص، الاجنبي بالمحلي فهما حليفان في مكافحة الارهاب هما اي امريكا والحكم العربي، يشتركان معاً في دعم ومساندة «القوى السلفية الجهادية المحاربة ضد الاتحاد السوفييتي في افغانستان والشيشان والبوسنة ومناطق اخرى كما جرى نشر التعليم الديني المذهبي والسلفي المكفر والمخون وخلق الصراعات ذات الطابع القومي العرقي: ايران، العراق، أو الاستعلاء الديني: سنة وشيعة. فقاعدة ابن لادن وطالبان (خلف الورقة) الظلامية في أنظمة مستبدة: مصر، السعودية، باكستان، افغانستان، وكلها حليفة وتابعة. وقد جرى احتضان ودعم هذين التيارين الجهنميين من امريكا والمخابرات الباكستانية وبتمويل عربي، حسب اعترافات هذه الأطراف المعنية ومواقفها المعلنة.

واذا كان الارهاب كالنار تأكل بعضها، فإن جريمة تدمير برجي التوأم قد جعل الصدا حتمياً بين امريكا وبين السلفيين الجهاديين، حلفاء امريكا والغرب بعامة.

اتخذ المحافظون الجدد من الحرب ضد الارهاب ذريعة لاحتلال افغانستان وتدمير العراق، ودفع اسرائيل والانظمة التابعة في البلدان العربية والاسلامية لخوض هذه الحرب. فقد صعدت اسرائيل حربها ضد الفلسطينيين واجتاحت جنوب لبنان، وانخرطت دول اسلامية وعربية في هذه الحرب. قوَّت هذه الحرب الاستعماري والاستبدادية عضلات الارهاب، وزكت منطق الجماعات الجهادية التي ظهرت كمدافع وحيد عن النقاء الديني والكرامة القومية والانسانية، في حين اعطى ويعطي ارهاب الجماعات السلفية العمياء المبرر الكافي لأمريكا وحلفائها وللأنظمة الاستبدادية لإعلان ما يشبه الطوارئ، واعلان الاحكام العرفية، ومصادرة الحرية، وقطع الطريق على التطورات الديمقراطية. ولعل أنموذج اليمن يعطي دلالة واضحة لهذا الترافد بين الارهاب الكوني الامريكي والتباهي «الوطني» المستبد معه. ودور الجماعات السلفية الارهابية في توتير الاجواء، وتعكير الحياة، وتدمير النسيج الاجتماعي، ودفع السلطة الى مزيد من العسكرة والتشدد والتفرد والقمع.

اللافت أن الدولة اليمنية تربطها علاقات مائزة وتحالفات مشبوهة مع هذه الاتجاهات «الجهادية» وخاضت السلطة والجهاديون معارك مشتركة ضد الخصم الاشتراكي. وقد سلمت الدولة هذه الاتجاهات الارهابية التوجيه والارشاد في المساجد، وسهلت امامها السيطرة على المعاهد الدينية السلفية الممولة من الاتجاهات السلفية في السعودية، وعملت على انتشارها في مناطق مختلفة من اليمن، ووصل طلابها ومريدوها الى المئات والآلاف. تعمد الدولة إياها الى إعلان التحالف مع امريكا في حربها ضد الارهاب. وتتسم العلاقات بين الارهاب «الديني» والاستبداد السياسي في اليمن والسعودية بحالات من المد والجزر. فالدولة الراعية للاتجاهات السلفية المتطرفة غالبا ما تستخدم هذه التيارات لترويع المعارضة السياسية، وتفرض قيوداً على الحريات العامة والديمقراطية، وتبرر للاستبداد والفساد. فهي سلاح ايديولوجي بيد الاستبداد ضد المجتمع المدني، وهي ايضاً اداة سياسية ودعوية تبرر الطغيان والقبول بحكم القهر والغلبة «طاعة ولي الأمر»!.

تقبل اليمن طواعية وتفاخر بتحاورها مع زعماء الارهاب وكوادره وقواه، في حين تعلن الحرب، مجرمة ومخونة قوى المجتمع المدني من احزاب ونقابات وصحفيين، وادباء، ومحامين، واتحادات تربوية، وطلابية، ومهنية. فالدولة التي تمد يدها للارهاب وترعاه حتى وهي تتحالف مع امريكا ضده، وتتحارب معه، لا ترى فيه الخصم اللدود. فهو عندها اقرب للابن العاق الواجب الرعاية والهداية معاً. وهو أي التيار الارهابي كالتمردات القبلية والاحتراب، والاختطاف، احتجاجات يمكن القبول بها والنزول على حكمها. أما احتجاجات المجتمع المدني فهي الخطيئة الكبرى والجريمة التي لا تغتفر والعملية للأجنبي والموصومة بالانفصالية والخيانة. الاستبداد الديني والاستبداد السياسي وجهان لعملة واحدة. والاستبداد الديني أداة راعية بيد الطغاة، وطنين كانوا، ومستعمرين. ألم يقل «برزنسكي» مستشار الامن القومي الامريكي والمنظر الشهير: «إن الحركات الاسلامية (الجهادية) انامل الله الذهبية تقتل بها امريكا اعداءها دون ان تتلطخ يدها بالدم؟ ويرى ان هذه الاتجاهات تقتل وكأنها تشرب كوباً من الليمون البارد. الاخطر انها تعتبر القتل «الفريضة الغائبة» واجباً دينياً مقدساً. ووسيلة مثلى للعبور الى الجنة، متجهة بهذا القتل الباذخ نحو الداخل المختلف طوائفياً أو حزبياً أوسياسياً. والارهاب بمستوياته المختلفة الدولي، والقومي، والديني يرفد بعضه بعضاً. وحرب هذه الألوان يقويها ويسمح بانتشارها، وازدهارها وتعاظمها. وفي اليمن فإن انتشار المعاهد الدينية، السلفية، وامتزاجها بالقبيلة يجعل منها كيماوياً مزدوجاً أكثر «مصداقية» وخطورة من كيماوي المرحوم صدام حسين المزعوم والمفترى به وعليه.

بعض الأشياء عن عمو محمد سليم

هدى جعفر
huda.jafar@gmail.com

قصة حقيقية 1948

دماء، صراخ ونواح، جثث متكومة، أمهات يصرخن في جزع، ورجال يبكون في صمت وفي قهر أيضا. لا أصوات للأطفال، لأن أغلبهم قد ذبح ودفن في مقابر جماعية. أيتام جدد. صحفيان أو ثلاثة يوجهون كاميراتهم، يصورون نتائج المذبحة الاولى. عائلات فلسطينية نازحة تحمل الملابس والأواني والأحزان تخرج، رغما عنها من بلادها وهم لا يعرفون أنهم لن يعودوا إليها مرة أخرى.

محمد سليم مراهق يمشي مع عائلته الراحلة. نظر إلى الخلف، ومن بين دموعه ألقى نظرة أخيرة على الأشجار والأرض والبيوت الفلسطينية المحملة بالحب والذكريات. ومثل الآلاف الذين تركوا فلسطين في تلك السنة، كانت هذه المرة الأخيرة التي يرى فيها بلاده الجميلة التي سيقضي عمره كله يحلم بالعودة إليها.

سنوات طويلة من السبعينيات وحتى التسعينيات

فيلا فخمة في حي "السلامة" في مدينة جدة السعودية. تجارة رابحة. نجاحات كثيرة. زوجة باسلة وأم قديرة وتسعة أبناء، غاية في اللطف والتهذيب. ومحمد سليم صاحب كل ما سبق بعد أيام طويلة من العمل والتشرد والجوع، ونحن (أنا وأخواتي) صديقات لبناته صداقة نادرة متينة أثمرت ذكريات جميلة لا تنسى وقلما يجود الزمان بمثلها، جمعتنا الكثير من القواسم المشتركة، ربما كان منها أن عائلتينا كبيرتان بعدد بنات كثير، بالإضافة إلى أننا نسمع ذات الكلمة دائما في تلك البلد: "أنتوا أجانب"، كما أنهم كانوا بالنسبة لي يحملون جنسية البطولة. وحينما كنت أسمع قصص الاحتلال في فلسطين وعن أطفال الحجارة، كانت هذه العائلة تزداد مكانة في قلبي، فهم أقرباء هؤلاء الأبطال الصغار. كنت أزور بيتهم كثيرا لنلعب في الحوش الواسع. وكنت أضطر أحيانا إلى المرور من الحجْرة التي يجلس فيها عمو محمد سليم يشاهد التلفاز (أخبار فلسطين ولا غير). وعندما يرى حيرتي وخجلي يقول لي في لهجة فلسطينية حميمة: "تعالي يا عمو لا تستحي". ذهبت لأسلم وكأني آلة، واختلست إلى وجهه نظرة واحدة حاولت أن أستوعب ملامح وجهه التي لم تكن سوى ملامح أب فلسطيني جدا. مر على هذا اليوم أكثر من ستة عشر عاما قابلته بعدها كثيرا وأغلبها كنت وأنا أرتدي عباءة وحجاباً بعد أن تغيرت كثيرا في الحياة ولكنه الذي لم تتغير لهجته الفلسطينية التي أكاد أشم منها رائحة برتقال يافا: "أهلين يا عمو! كيف حالك؟".

قالت لي ابنته (التي تحمل اسمي نفسه) إنه ليس سعيدا كثيرا بثروته، وليس لوالدها أحلام سوى أن يزور فلسطين لمرة واحدة ويستعيد شهادة الابتدائية الموضوعة في وسط مصحف في مسجد في يافا.

الخميس 2 - 8 - 2007 بعد صلاة الفجر

مات عمو محمد سليم، بعد علاقة طويلة مشؤومة مع المرض والأحزان ترك زوجته وبناته وأولاده وأحفاده، لن أقول ثروته، لأنه خسرها كلها. وكأنه يريد أن يرحل كما جاء يوما ما من يافا، رحل في هدوء ودون صخب كبير.

لم يعد يتحمل قلبه مصائب بلاده الكثيرة ومشاكله الكثيرة وآلامه الكثيرة. مات فلسطيني آخر دون أن يعود إلى فلسطين.

غافل عائلته ورحل وحيدا، مات بعد أن تحولت أخبار فلسطين التي كان يشاهدها إلى جلطات سدت شرايين قلبه المتعب.

مات عمو محمد سليم دون أن يعود إلى يافا كي يسترد شهادته الابتدائية الموضوعة في مصحف في أحد مساجد يافا. ودخلت أنا بيته في غيابه، وقفت كثيرا أمام صورته الموضوعة في وسط الصالون، صورة جميلة بالأبيض والأسود، تشبه اللونين الذين لم يكن يحيد عنهما في حياته: كان صريحا جدا (أبيض) وحزينا جدا (أسود). وقفت طويلا عند هذه الصورة؛ ربما كنت أنتظر منه الجملة التي طالما كانت تعجبني: "أهلين يا عمو! كيف حالك؟"، ولكنه لم يقلها ولن يقولها. ولكني سأنتظر، سيقولها لي ذات يوم، ربما بعد أن أموت أيضا وأزوره في بيته في الجنة. أنا سأنتظر، ولكن هل ستنتظر شهادة عمو محمد سليم المحفوظة في مصحف في مسجد في يافا؟!

سلطان السامعي

(تتمة الصفحة الأولى)

لتحسين أوضاعهم وأن ذلك حق مكفول.

من ضمن الرسائل كانت رسالة أخرى تقول: "يا سامعي لا تلعب بذيلك مرة ثانية، لعبت بذيلك مع الاشتراكي في محاولة الانفصال والآن في تضجيج الأزمات، آخرة المحنش للحنش"، وذلك في إشارة إلى انضمام السامعي للمجلس الوطني للتضامن الذي أعلن تأسيسه قبل أكثر من أسبوعين بقيادة النائب حسين الأحمر.

وأكد أن تلك التهديدات لن توقف مواصلة التحضير للاعتصام مع قيادات اللقاء المشترك وفقاً للبرنامج الذي حددته. معتبرا أن التهديدات تتحمل تبعاتها السلطة.

وسبق وأن تعرض النائب سلطان السامعي لتهديدات من قبل الإعلام الرسمي عقب كتابة السامعي مقالة في صحيفة "الشورى" الأصلية وهي عبارة عن مقترحات تقضي بتقسيم اليمن إلى فيدراليات تحكم نفسها حكما ذاتيا حيث تم التلويح حينها بقضية "أنس" التي يعود تاريخها إلى العام 1993 وتم تسويته حينها.

وقبل ساعات من إنطلاق الإعتصام المقرر تنفيذه في مدينة تعز بدعوة من فروع أحزاب اللقاء المشترك تصاعدت حدة المواجهات الإعلامية بين الحكومة وحزب المؤتمر الشعبي الحاكم من جهة وأحزاب المشترك من جهة أخرى والتي تشير إلى تصعيد المعارضة لعمليات الإحتجاج دخلت مرحلة جديدة بعد نجاحها في المحافظات الجنوبية الأقل سكاناً لتبدأ من تعز أكبر المحافظات كثافة سكانية.

فقد حذر الناطق الرسمي باسم احزاب اللقاء المشترك (محمد الصبري) من ما وصفه "أي محاولات طائشة لتحويل الاعتصام السلمي الذي تنفذه أحزاب المشترك غدا في تعز إلى جريمة يرتكبها أبناء المحافظة"، معتبرا "أن الاستنفار الحكومي (اللفظي والأمني) تجاه الاعتصام هو استنفار غير مسئول ومخالف للدستور والقانون.

وبعد ساعات على خبر مجلس الوزراء ومتزامناً مع تصريح لأحد قيادات الحزب الحاكم كان الأشد في لهجته ضد المشترك، قال الصبري لـ(نيوزيمن) ان اليمن بطولها وعرضها تشهد اعتصامات ومسيرات مسلحة وغير مسلحة قانونية وغير قانونية، وتساءل "فلماذا هذا الذعر من الاعتصام الذي يرتب له أبناء محافظة تعز".

وأشار المتحدث بإسم المشترك إلى أن الاعتصام يأتي بقرار اتخذته فروع اللقاء المشترك وقامت بالاتفاق مع محافظ المحافظة والأجهزة الأمنية لتقوم هذه الأخيرة بالترتيبات اللازمة لحماية الفعالية، وأضاف "موقف الفروع واضح في أن الفعالية تظاهرة سلمية قانونية تحتكم للقانون والدستور وتطالب بحق الماء ورفع الفقر والفساد عن كاهل هذه المحافظة".

وأكد الصبري تمسك الأحزاب بحقها القانوني والدستوري في الاعتصامات السلمية، مضيفاً "سندعم كل المظاهر السلمية المطالبة بالحقوق وسنرتكب خيانة وطنية إذا قصرنا في هذا الواجب الذي نعتقد أنه يحفظ اليمن ويحفظ استقراره و أمنه وكرامته"، وتابع "هؤلاء الذين يتحدثون عن المسئولية نعرف أنهم يفتحون خزائن المال العام لدعم الظواهر والمشاريع غير السلمية والغير قانونية".

واستغرب التبرير الحكومي حول ارتفاع اسعار القمح بأنه عالمي وقال كأنها "وكيل تجاري لشركات القمح العالمية وليس للشعب اليمني"، وتساءل "هل هناك حكومة مسئولة في العالم تتحدث بهذا الحديث؟".

وقال الصبري "ما نفهمه هو أن الدستور والقانون يلزمنا أن نعمل من خلال الشعب و من خلال برنامجنا لا أن نكون بديلا لحكومة عاجزة وفاشلة"، وأضاف "ولا يوجد نص يقول إننا مستشارون أو مراجعون لدى الحكومة نراجعها لترحم الشعب".

وتابع "كأن الحكام أنزلهم الله من السماء هدية لنا وعلينا أن نحافظ على بقائهم حاكمين مترفين يعبثون بقدرات البلاد وأمنها وكرامتها"، مستنكراً منطق الحكومة المناقض لمفهوم الديمقراطية الذي يعني "التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة"، وأستدرك "لكن يبدو أن الحكمة اليمانية ترى أن المعارضة هي لصاحبها الحزب المؤتمر الشعبي العام، وأنها مستشاره معه".

وأشار الصبري إلى ان الحكومة والمسئولين، "يبدون جاهلين بالمسئولية ومعناها"، وأضاف "في الوقت الذي يتحدثون فيه عنها ويخاطبون المشترك بالمسئولية، فأين هي مسئوليتهم و كم منهم من يؤدي مسئوليته وفق القانون والدستور ووفق أخلاق المسئولية العامة"، داعيا الحكومة إلى ردع الفاسدين أولا وإلى إعلان الحرب على فسادها هي وفساد مسئوليها "الذين أعلنوا الحرب ضد الشعب اليمني".

الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام (سلطان البركاني) قال في تصريح بثه الموقع الرسمي للمؤتمر أن احزاب اللقاء المشترك أبعد ما تكون عن الاهتمام بقضايا الناس، معتبراً أن "من أهلكوا الحرث والنسل وسعوا في الأرض فسادا لا يمكن أن يكونوا مصلحين بل أنه من العار أن يطلق على هؤلاء أحزاب سياسية تقترف الكذب صباحاً ومساءً".

وأستغرب البركاني حديثهم عن غلاء الأسعار والفقر ومياه الشرب وتقاسم الثروة، وأضاف "حتى في قضايا معلن عنها دولياً كقضايا الأسعار فإن من يحاول تأجيج مشاعر الناس ويضر بمصلحة الوطن لا يمكن أن يكون حريصاً. بالرغم من إننا نعرف أن الحق لا يصدر إلا عن النفوس الشريفة وهو المعدوم لدى احزاب اللقاء المشترك"، وتابع "المؤتمر يشعر بمدى الآم الناس ويحزن حزناً شديداً في موضوع الأسعار وانه يسعى بكل الوسائل لإيجاد المعالجات لأن الأسعار الدولية لا يتحكم فيها تلاميذ أسامة بن لادن في التجمع اليمني للإصلاح ولا كهنة الناصرية ولا أزلام الشيوعية".

وتحدى البركاني احزاب المشترك ان تثبت الأسعار التي كانت قبل شهر في حال أستلمت الحكومة من المؤتمر المستعد لتسليمها بشرط التثبيت للأسعار"، وأضاف "وسيكونوا في مستوى الرجولة لو قبلوا هذا التحدي، لأن قيم الأخلاق تقتضي من معارضة تسعى إلى السلطة أن تحمل معها مثقال ذرة من حياء بالتعامل مع قضايا الناس واستغلال حاجاتهم"، وتابع "أما الحديث عن جروح الماضي التي خلفتها حكومات الإئتلاف ولا زال المؤتمر يدفع ثمنها إلى اليوم فإننا نقول لهم أن قضايا الوطن والحقوق لا تقبل الجدل والمساومة ونذكرهم أن الانتخابات الرئاسية والمحلية لم يمضي عليها عام حتى الآن ولو كان المواطن يثق بهم لما لقنهم درساً في الانتخابات لن ينسوه أبداً".

النوبة: لم نُدْعَ

(تتمة الصفحة الأولى)

استيعابهم مجدداً في الخدمة العسكرية. لكن النوبة اعتبر أن «هؤلاء لا يمثلون المتقاعدين، ولا تربطنا بهم أية صلة»، لافتاً إلى أن أية محاولات لتجاوز مجلس التنسيق لن يكتب لها النجاح. واعتقل النوبة لمدة 6 أيام بعد إلقائه كلمة في اعتصام للمتقاعدين ومؤيديهم في محطة الهاشمي بالشيخ عثمان من 2 أغسطس الماضي. وتم اقتياده الى معسكر "الضرر"، ثم إلى البحث الجنائي. وهو وصف إجراءات اعتقاله بالمهنية، «حيث حرمنا من الأكل، ومنع أقاربنا من زيارتنا». وإذ قال: «وضعونا إلى جوار المجرمين وتجار المخدرات»، إضاف بلهجة ساخرة: «غادرنا المعتقل حيث كنا بجوار مجموعة من الجناة، وفي الظهيرة كنا نتناول الغداء رفقة المحافظ ومدير الأمن».

وكشف عن محاولات حثيثة بذلتها السلطات لاستمالة اثنين من قيادات مجلس التنسيق، هما المحامي يحيى غالب أحمد وشلال علي شايع هادي. ووصف زميليه بالبطلين اللذين لم يرضخا للاغراءات «ورفضا عرضاً بإطلاق سراحهما مقابل التخلي عني وتركي في المعتقل». وحول ما تردده وسائل إعلام عن خلافات بين أعضاء مجلس التنسيق، وتجاوب بعضهم مع مبادرات الحكومة لاحتواء التصعيد، أكد أن المجلس متماسك، وأن السلطة «لم تستطع تحقيق أية اختراقات في أوساطنا». وعمَّا ذكرته مصادر لـ«النداء» عن تحفظات أبدتها جمعيات المتقاعدين في محافظات جنوبية على الخطاب السياسي التصعيدي الذي يعتمده المجلس، نفى النوبة وجود أية خلافات، لافتاً إلى أن «قراراتنا تصدر بالإجماع، وكل عضو يعرض رأيه بحرية مطلقة».

وإذ اتهم السلطة بتفريخ جمعيات ومجالس متقاعدين زائفة للتشويش على نضال المجلس، أبدى ثقته بصوابية خيارات المجلس، مشيراً إلى التنامي المتسارع لشعبية المجلس في المحافظات الجنوبية. وأوضح: «عندما بدأنا حركة الاعتصامات كنا 25 نفراً، وفي اعتصام 7/7 كانت الأمور قد تغيرت أو شارك نحو 15 ألف شخص». نافياً أن يكون تلقى شخصياً أو المجلس أية دعوة من الرئاسة لبحث مطالب المتقاعدين.

«حتى الآن لم أُدْعَ مطلقاً لأي لقاء مع قيادات الدولة»، قال النوبة، قبل أن يوضح: «في حال وجهت الدعوة لنا، سنطلب مشاركة طرف ثالث محايد من خارج اليمن». مبرراً ذلك بانعدام الثقة في الحكومة، «لأن الذي يريد معالجة القضية لا يبادر إلى إطلاق النار ضد ضباط وجنود يمارسون عملاً سلمياً!».

مايو معلقاً

(تتمة الصفحة الأولى)

الحاكم، معرباً عن أسفه لصدوره، واستخدام الكتلة في إدنة الضحية والإنتصار للجلاد. وأضاف مايو: كان يفترض أن يكون البيان متزناً ويطالب بالتحقيق حول الأساليب التي قامت بها الأجهزة الأمنية في قتل وقمع احتجاجات المواطنين السلمية. وقال إن كتلة عدن هي كتلة تنسيقية وما يصدر عنها يكون بتوافق أعضائها واعرب مايو كنائب في البرلمان ورئيس المكتب التنفيذي للتجمع اليمني للإصلاح بعدن عن تضامنه مع الجمعيات التنسيقية للعسكريين والمدنيين المتقاعدين في فعاليتها السلمية المطالبة بحقوقهم القانونية، وكذا مع بقية المظالم التي لحقت بالمواطني منذ 14 عاماً، واستنكر رئيس الإصلاح بعدن الأساليب القمعية التي استخدمتها السلطة في قمع اعتصامات المتقاعدين الخميس قبل الماضي، بعدن التي كانت تطالب بحقوقهم وإعادتهم الى أعمالهم بطريقة سلمية. ووصف مايو هذه الأحتقانات والمشاكل الحاصلة بأنها تعبر عن أزمة نظام ويتطلب وجود حكمة لمعالجتها وإلا فإنها ستتفاقم. وكان بيان منسوب لكتلة نواب عدن نشرته صحيفة «الأيام» الاسبوع الماضي أدان الأفعال التي شهدتها عدن التي قال إنها لا تريد للوطن أمنه واستقراره اواصفا احتجاجات المتقاعدين بأنها لا تخدم الوطن وسيادته ووحدته ومن يقومون بها كانوا المستفيدين من سفك دماء الخيرين في شوارع عدن وأفعالهم الحاصلة الآن يدون منها العودة بالوطن الى ما كان عليه في السابق.

يشار إلى أن كتلة محافظة عدن في البرلمان تتكون من عشرة نواب من ثلاثة احزاب هي المؤتمر الشعبي سبعة نواب والأصلاح نائبان حاليا له نائب واحد لوفاة نائبه اشفاق عبدالرزاق في حادث مروري في أبريل الماضي ولم تجرى الانتخابات في دائرته رقم 21 مديرية صيره الى الآن- ونائب واحد عن الحزب الأشتراكي هو محمد صالح القباطي الذي نفى في وقت سابق علاقته بالبيان.

استنكار واسع

(تتمة الصفحة الأولى)

للرد عليها، وذلك قبل أسبوعين، لكنه عاد ليهدد السيد بالتصفية الجسدية في حال نشرت الصحيفة أي مادة حول القضية.

ووجه وزير الداخلية الجهات المختصة بالتحقيق في الواقعة، وباشر البحث الجنائي في العاصمة التحقيقات في واقعة التهديد واستمع مساء الأحد إلى إفادة الزميل بشير السيد.

أسرة "النداء" تبدي استغرابها لصدور مثل هذه التهديدات من مسؤول أمني يفترض به حماية أمن المواطنين لا إطلاق التهديدات بتصفيتهم.

■ العدد المقبل "تفاصيل عمارة الروضة"

«التنسيق» ينهب

(تتمة الصفحة الأولى)

أسامة عبدالله دفع 1200 ريال مقابل التنسيق في كلية الآداب قسم لغة انجليزية، و200 ريال مقابل دفتر المذاكرة لاختبارات القبول برغم أنه كتب عليه "مجانا"، لكنه عاد مكتئبا حين سقط اسمه واسم صاحب قريته "عيبان" من كشوفات المقبولين عقب امتحانات القبول.

يعمل أسامة في بوفيه، وقد أخذ ذلك المبلغ مقابل أربعة أيام عمل، وهو الآن يبحث عن مخرج لأزمته المتمثلة بعدم وجود كلية يذهب إليها لأن معدله في الثانوية 72%.

في قسم اللغة الانجليزية بكلية الآداب بلغ عدد المسجلين 918 طالبا دفع كل طالب منهم 1200 ريال بينما المطلوب 150 طالبا، وأكثر من 500 طالب في قسم اللغة الفرنسية بينما المطلوب 150 طالبا، أي أن هذين القسمين درّا على الخزانة مبلغا وقدره مليون و700 ألف ريال.

في كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات تم تسجيل 688 طالبا بينما القدرة الاستيعابية 250 طالبا لكن التسجيل يتم حتى قبل يوم الامتحان برغم أن قرار الجامعة بالتوقف عن التنسيق لمدة أسبوع فقط، لكن الأمر استمر للاستفادة من مبالغ التنسيق حيث دفع كل طالب منهم 2500 ريال أي أن مبلغ مليون و720 ألفا تم جبايتها من الطلاب.

المبلغ الأكبر هو ذلك الذي دخل صندوق كلية الهندسة حيث تم التنسيق من قبل 2600 طالب ليتقدموا لاختبار القبول بينما المطلوب 500 طالب، ودفع كل طالب منهم مبلغا قدره 2000 ريال لتكون الحصيلة خمسة ملايين ريال.

في الدرجة الثانية تأتي الكليات الطبية الثلاث (طب الأسنان، الصيدلة، العلوم الطبية)، فرسوم التنسيق كانت في كل الكليات 2500 ريال، حيث تم تسجيل 220 طالبا في الأسنان والمطلوب 70 طالبا وفي الصيدلة 320 طالبا والمطلوب 100، بينما تم تسجيل 1626 طالبا في كلية الطب والعلوم الصحية باقسامها الثلاثة (بشري، مختبرات، تمريض) بينما المطلوب في الأقسام الثلاثة 420 طالبا.

حصيلة ذلك التنسيق في تلك الكليات كان 2158 طالبا، ومبلغا قدره خمسة ملايين 395 ألف ريال.

في كلية اللغات تم التنسيق مقابل 1000 ريال أيضا لكل طالب وتم تسجيل 731 طالبا في قسم الإنجليزي والمطلوب 150 طالبا، واللغات والترجمة 321 طالبا والمطلوب 150، بينما فتح باب التنسيق للطلاب في نظام الموازي وتم تسجيل 294 طالبا ليصل وارد الصندوق من جيوب الطلاب مليون و346 ألف ريال.

أما في كلية التربية فقد شهدت تخفيضات وتساوت مع كلية اللغات من ناحية رسوم التنسيق لامتحان القبول في قسمي اللغة الإنجليزية وعلوم القرآن (1000 ريال) لكن عدد الطلاب ارتفع ليصل إلى قرابة ألف طالب في اللغة الإنجليزية والمطلوب 150 طالب، وقرابة 800 طالب في علوم القرآن والمطلوب 200 طالب لتكون الحصيلة قرابة مليوني ريال.

أكثر من 7500 طالب لم يتم قبولهم بعد أن دفعوا تلك المبالغ برغم أن الغالبية العظمى منهم تعبوا كثيرا في الحصول عليها.

كثيرون لا يدركون لماذا يدفع الطلاب كل هذه المبالغ مقابل التنسيق الذي يلف ما بعده غموض لا يعرف أحد مدى جديته ومدى توفر المصداقية في الاختيار وربما يؤكد ذلك ما يحدث حين يفشل طلاب في اختبار اللغة الإنجليزية بينما معدلهم في الثانوية تتجاوز الـ92%.

كل عام تزداد التكاليف في هذه الجامعة التي تعد الجامعة الأولى في البلاد ويصبح الطالب رهينة الرسوم المتناثرة في أقسام الكليات، فقد ارتفعت مؤخرا رسوم إخراج الشهادة الجامعية إلى الضعف عما كانت عليه العام الماضي بشكل مفاجئ.

كانت مبالغ التنسيق لا تتجاوز الـ200 ريال قبل خمس سنوات، أي أن السنوات تأتي على التعليم المجاني لتذهب به إلى مصاف الجامعات التجارية لينظم ملايين الطلاب إلى سوق العاطلين عن العمل، حيث أصبح الأمر شبيها بالمناقصات ودفع العطاءات التي لا ترد، بالرغم من الميزانيات المهولة التي تخصص لتلك المؤسسات حيث تصل ميزانية جامعة صنعاء إلى 7 مليارات ريال سنويا.

الحديث هنا يتم عن التنسيق في الأقسام التي تشترط امتحان قبول ولم يتم الحديث عن التعليم الموازي والخروقات ومئات الملايين التي تغرفها صناديق كليات الجامعات وكذلك الجامعات الحكومية والكليات الأخرى في المحافظات.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

بورتريه المحكي

الليل أنثى معكوساً

نجيب الورافي

فؤاد النهيج

قالت وقد أجهشت: لا نشتهي الليل أيضا، ودمعها يتوسله ألاّ يعترض.

رد بحنان: ليكن، لكن في البدء كان عشنا ليلاً، وحلمنا، ورغائبنا الصارخة.. كان الليل غطاءنا وغناءنا.. لا ينقضي إلا بإجهاشنا الناصع.. حسبنا الفجر إلهاً للرحمة من رعشتنا به.

تنهدت: كان كذلك، وصار غربة ومواجع، وكان نحن، فلم تكن به عتمة... صار مختوم العوارض كالتنكة، وصرنا قيعانه العميقة.. محاصرين!!

برفق كان يدفعها عن العبث بتأملاته الكثيرة.. ومقابل أن تحفظ قصيدة لنزار تروي صباها الصغير؛ يكافئها برغبته للهوها، يدغدغ قذالها.. وتتقافز حوله كقطة مراهقة!!

كانت الليل: أنثى تغتسل من متاعب الظهيرة، تخفف حِنقها بإيابه إلى فراشه، تنسى سريعاً عناء التنور الريفي المشاكس، وسيقان الفوضى في حقول الذرة، وأحمال الحشائش الميتة والتبن، وأوامر أمه الحماة.

جواره تنسى ذلك، تخلد بسرور، وحده الصباح من يوقظ أحلامها المرحة، وحدها ذاكرة المشقة تفزعها ونهار آخر!

صياح الديكة، وربما النهيق والخوار، هو ميقات بزوغ بيتنا الريفي. منذ نومه المباشر في عناقيد الزروع تربطه علاقة مفتوحة مع السماء من كل الجهات.

بسكانه العشرين يشبه بيتنا دول الشرق الأقصى، إلا أن هلال المساء يكفي ليس لنا وحدنا، فللسّلم الحجري الملتوي -برصانة- بين طابقيه حصته، ولديمة البهائم في الطابق الأرضي حصتها أيضاً!

غالباً ما كانت وجبة العشرين نسمة مكررة: عبارة عن فطائر الذرة مع السجاوق، أو لبن، لو صادفت بقرتنا حلوباً. لكنها كانت سعيدة بأوقاته وما فاجأه الليل خارجاً من دموعها غزير الكآبة هكذا!

كانت الليل القروي: أنثى تتكلف اللامبالاة في غيرتها عليه من ضرتها الأخرى (القات) حين يغيبه عنها ساعات طوالا.

عرفها حزبه، أمانة وأماناً، لكنها خافت لأن أحداً لم يخبرها بهذا من قبل، ولا حتى تعليمها الابتدائي.

مجرد فتاة ريفية صغيرة لا تحب السياسة، متعتها أن يغني لها بصوته:

ليلك الليل يا ليل
ليل كلاّ تروح
ليل وانا مكاني.

وغيرها مجرد أغان لا علاقة لسياقها بليلهما السعيد، لكن لحنها الحزين كان يشجيها حد النشيج، ويغيبان في الليل معاً.

تحولت أغانيه إلى مراثٍ لغربته، كان صوتها يملأ بيتنا الريفي أغاني وأغاني تستحق إشفاقنا أحياناً، أو سخريتنا -كقرويين- من عواطفها المنفلتة، أحياناً أخرى.. حتى عاد، أخبرها أن العالم الآن قرية واحدة أقل من مساحة غرفتنا هذه، أن القراءة بابه الأول. لم تقتنع، وقفت أعصابها المعطوبة لفراقه على الباب متضرعة أن تكون اغتراباً مجاوراً.

جربت هناك أن الإنسان يطير فعلاً كعقبان علان، جربت معه أمكنة تختلف وأزمنة تتغير، وقطارات ليل كثير تمر مقصوراتها الفارغة إلا من غاز يقتل الأطفال.

عادا معاً.. اقتربت منا، كانت معذبة وصاخبة كالمدينة، كان بيتنا الريفي في مكانه والسماء في أطرافه.

اقتربت أكثر، قالت له ولنا: إن أشياءنا خارقة، والليل أيضاً.

لأنه بلا صديق حميم

جازم سيف

طلال النجار

لأنه
بلا صديق حميم
أو رفيق عصري متعاون
يُساعده على الذهاب إلى صالون التجميل
وإيداع نفسه
لدى الأشياء الطيبة العاملة
هناك
لبعض الوقت
بشكل تلقائي واعتيادي
لا زال الشَعر غير المُهذب ذاك
عبارة عن شَعر
منسي
ومُهمَّش
بدرجة عالية جداً..

إنتظـــار

ينز فنتر

حان الوقت، اقترب الموعد
ولم يأتِ...
ثم يعذبَني الوقت
ثانية بعد ثانية
يأكلني جزءاً جزءاً
ويزداد غضبي رويداً رويدا
ولم يأتِ ولن يأتي...
أضيّع حياتي في الانتظار
بلا جدوى
الموعد غير موعد
والوعد غير صادق
وللأسف: يذوب أملي
مرة بعد مرة
إلى أن حان وقتي
وقت الذهاب.

صنعاء 2007/7/26م

خلف العربة

محمد عبيد

الثلاثون خلف العربة
الثلاثون التي درَّبت
أيامي على الركض
كنتُ أسميها الهزيمة
وأقذفها من أقرب نافذة
وأذهب برفقة صديقة
أفتقدها الآن كثيراً
وبندم أكثر
أتقدمً بعزائي للأشجار!

●●

الثلاثون المحتفية بموتي
احتفاء طائر بوطن
كم أحتاج أستبدلها
بفائض بهجة
وأن أقايض الأصدقاء
بخلالات أسنان!

●●

الثلاثون شاهدة أرق
وأنا المحاصر بخيبة الظن
أتحرش بالنسيان
وأُدلِّل في الصحو
أحلامي
هكذا يحدث في الظن
أن تنمو الخيبة كندبة
أو إن أفتح نافذة
تطل
على أشجار اللَّيل
المبتلة بالسرحان
فيما الثلاثون
تركض
خلف
العربة.

منح دراسات وبحوث في الولايات المتحدة الامريكية

The Public Affairs Section at the American Embassy. Sana'a announces the availability of a limited number of scholarships for Yemenis wishing advanced training, study, and lecturing and research opportunities in the United States. Scholarships are as follows:

* The Fulbright Post Doctoral Research Program:

This program is designed for research and/or university lecturing in the U.S. The requirements are:
- The applicant must be a Ph.D. holder and wish to conduct further research in his/her field; and submit:
- A precise and detailed research proposal for a project that requires being in the U.S.
- Proficiency in English appropriate to the proposed lecturing or research project to be carried out in the United States.
- The internet-based application can be found online https://ww2.cies.org/cies/fulbright/login.cfm

* The Hubert Humphrey Fellowship Program:

This is a one-year fellowship program for professionals in applied fields that combine academic training in an American university (non-degree program) and field experience. Requirements are:
- International TOEFL score of at least 525.
- Five years of work experience in public service fields such as : communications /journalism, natural resources and environmental management, public policy analysis and public administration, economic development, agricultural development/agricultural economics, finance and banking, human resource management, law and human rights, urban and regional planning, technology policy and management, education (including educational planning, educational administration, curriculum development and the teaching of English as a foreign language), and public health policy and management, including HIV/AIDS policy and prevention as well as Drug abuse education, treatment , and prevention.
- A bachelor's degree from an accredited university with a very good academic record.
- The internet-based application can be found online http://client.wbai.com/HHH/

For more information and application forms, please contact Mohammed Alhimyari Email alhimyarimm@state.gov or Najla Kassim. Kassimmns@state.gov Telephone: 755-2454 at the American Embassy. Sana'a. Deadline: September 15, 2007.

ترقبوا
الصباح

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 2 شعبان 1428هـ الموافق 15 اغسطس 2007 العدد (115) Wed. 2/8/1428 - 15 August 2007

قبل الفاجعة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

عائدات النفط انخفضت بنسبة كبيرة قاربت نصف الكمية المبيعة العام الماضي والفساد بإمكاناته المتواضعة، سيلتهم ما تبقى من هذه العائدات؛ ومن ثم فإن علينا انتظار سنوات عجاف أكثر ضراوة مما نعيش فيه اليوم.

منذ عقود والتحذيرات تتواصل من الداخل والخارج من خطورة غياب إصلاحات حقيقية والاعتماد على النفط كمصدر رئيس شبه وحيد للعملات الأجنبية، لكن ذلك لم يؤثر في شيء حتى واجهتنا الحقيقة بهذا التدهور المخيف في حياة الناس.

كان خبراء البنك الدولي قد أكدوا أكثر من مرة أن رهان اليمن ينبغي أن يقوم على الاستثمارات وتوفير مناخات ملائمة لها، وزاد هؤلاء في التفصيل، وقالوا إن الرأسمال المغترب هو ما يجب أن يعتمد عليه في إنجاح هذه المهمة في ظل بيئة مليئة بالتعقيدات التي تجعل غير اليمنيين يتجنبون خطر المغامرة بأموالهم في واقع لا يجيدون التعامل معه... ولكن ما تم هو أننا تغنينا، ليل نهار، بالاستثمارات والمميزات التي يتضمنها قانون الاستثمار، واستمر السطو على الممتلكات والإهمال المتعمد لهذه الشريحة الهامة. حين قدم عدد من أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة على الاستثمار في البلاد صدموا بحجم التعقيدات التي واجهوها، وهالهم المساحة التي يحتلها اخطبوط الفساد في كل مفاصل الدولة ابتداءً من أجهزة السلطة التنفيذية ووصولاً الى أجهزة السلطة القضائية.

في الفلبين مثلاً عائدات الدولة من تحويلات المغتربين وصلت الى مليار دولار شهرياً حسب تقديرات المؤسسات الدولية. وفي المملكة المغربية تفوقت عائدات تحويلات المغتربين على عائدات تصدير الأسماك. وهي كذلك فيما يخص الإقتصاد السوري. أمّا في اليمن فالحال لا يسر فوزارة شؤون المغتربين هي الأقل موازنة بين وزارات البلاد كلها، ففي حين تنفق ملايين الدولارات على فتح ملحقيات ثقافية وصحية وإعلامية، لا تتجاوز موازنة وزارة يفترض انها مسؤولة عن نحو مليوني مغترب المائة مليون ريال.

المسألة لا تنتهي هنا، بل تتعداه الى النظرة الهامشية التي يرى منها صناع القرار وزارة شؤون المغتربين، والرغبة في أن تستمر كجهة للمشارعة لا تمتلك أي سلطة.

تخيلوا أن وزارة الخارجية ترفض بالمطلق أن توجه وزارة المغتربين رسالة الى أي سفير يمني بخصوص شكوى مغترب و«تلح إلحاحاً» على أن يتم التخاطب عبرها فقط، مع أن معظم شكاوى المغتربين هي من سوء أداء السفارات والعاملين فيها. والحال كذلك فيما يخص السطو على الممتلكات واستثمارات المغتربين، إذ أن الوزارة تتحول الى مراجع لدى الجهات الأمنية والقضائية من أجل التدخل وحماية ممتلكات هؤلاء الذين يفترض أن نراهن عليهم في عملية التنمية المنشودة. نعرف جيداً أن الكثير من السفارات والعاملين فيها لا هم لهم سوى الجد في توفير أي مبلغ خلال فترة عملهم في تلك البلدان ونثق أن دبلوماسيينا غير معنيين بالأنشطة المتعارف عليها في العالم وان المواطن اليمني قد يلجأ عند الضرورة الى جهة دولية أو إقليمية قبل أن يفكر في اللجوء الى سفارة بلده ومع هذا ما زلنا نرصد المليارات لهذه الوزارة التي أصبحت إقطاعية خاصة بأصحاب النقود.

ما تعيشه البلاد اليوم يتطلب مراجعة صادقة وتراجعاً عن الأخطاء الكبيرة التي ستكلفنا ثمناً باهضاً، نحدد من خلالها أولوياتنا ونجعل الكل شركاء في إدارة هذه السفينة قبل أن تحل بنا الفاجعة.

صحفيو «14 أكتوبر» يطالبون بالتحقيق مع رئيس مجلس إدارتها

لليوم الخامس يواصل الصحفيون في مؤسسة «14 اكتوبر» للصحافة والطباعة والنشر، اعتصامهم في مقر نقابة الصحفيين بعدن للمطالبة بحقوقهم. وطالب المعتصمون بإحالة رئيس مجلس الإدارة رئيس تحرير صحيفة «14 اكتوبر»، أحمد الحبيشي، للتحقيق معه في قضايا فساد مالي وإداري واستعادة حقوق الكوادر الصحفية والفنية والإدارية من منتسبي المؤسسة المسلوبة بقرارات إدارية غير قانونية. كما طالبوا بوقف توظيف الأقارب، وإعادة النظر في لجنة المناقصات المشكلة بطريقة مخالفة للقانون، والتوزيع العادل للمستحقات المادية، بالإضافة إلى وقف استخدام الصحيفة لأغراض شخصية ومخالفة للقوانين التي «دأب رئيس التحرير على ممارستها» في نشر ما يسيء للصحفيين المعتصمين من قذف وتشهير. وأعلن الصحفيون الاستمرار في اعتصامهم حتى يتم تحقيق مطالبهم. وطالبوا رئيس نقابة الصحفيين فرع عدن باتخاذ موقف رادع ضد رئيس مجلس إدارة المؤسسة جراء ما نشرته الصحيفة يومي السبت والاحد الماضيين من قذف وتشهير ومس لكرامتهم.

نافذة

عدن بلا ميناء

(2-1)

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يؤسفني الإقرار بألفة قديمة مع النحس، وتحالف عريق وقسري مع الدبور، إلى المستوى الذي لم تعد فيه أية بارقة انفراج تخدعني؛ لأني أعلم أنها ستتبدد بعد أول بزغة.

وقد رسخت قناعتي بذلك على خلفية من تجارب كثيرة مريرة، كان آخرها ما حصل معي عندما التقيت برجل أعمال متفتح على مستجدات المعرفة والصحافة، ومبهج في توليده لتصورات وفضاءات مرحة، وفي اختراعه لأوطان بديلة إذا ما لحظ أن اللاجئ إليه قد جف من «حب الوطن» وكف عن الغرام بالنشيد والعلم ولما كان رجل الاعمال، صاحبي، يملك شركة ملاحة، ويشتغل، إلى جانب أعمال أخرى، بالملاحة فقد اعتزمت مكاشفته بحبي للبحر والنوارس وحتى لأسماك القرش البحرية. وانتويت مباشرته باستعدادي للعمل في المجال الملاحي والبحري على ظهر قارب أو في المرسى والمرفأ، لأن هيامي بالبحر سيحملني على تقبل العمل في كل الظروف وأسوأها. كان بشوشاً كعادته، ولما سألته عن أحوال العمل شكا إحباطه وصرح بأنه يفكر جدياً بالرحيل إلى الخارج. لأن أبواب العمل مفتوحة أمامه في دبي ولندن، ولديه الخبرة واللغة والمال، علاوة على أن العروض المغرية لانخراطه في الاستثمار في لندن أو دبي لم تنقطع عنه رغم رفضه لبعضها، وتواصله مع معطياتها.

وذهبت ألح عليه بضرورة الصمود في «سبيل الوطن». وأجاب بأن حركة الملاحة راكدة ومعطلة، والميناء في حالة اضطراب وخراب. وزاد: «أصبحت بلا بحر أيضا». وقال: «لن يرجع الميناء إلى سابق حاله؛ ألا تعلم بأن الميناء تمزق بأنياب الضباع، وتوزع إلى مربعات بين مراكز النفوذ الأمني والتجاري بتزكية من صنعاء!؟»

وقال: «أتصور أن أمر تخليص وضع الميناء من حالته يستدعي عودة حكم الاشتراكي بهذيانه البروليتاري الذي يسمح له باتخاذ قرار تأميم الميناء، وذلك ما كنا نستهجنه كمتضررين من الاشتراكي، وأصبحنا نتمناه، وإن لبعض الوقت، من أجل عدن».

– كيف؟

– سأخبرك كيف صارت عدن بلا ميناء، ولن أتكهن بها وهي بلا بحر.

عن خبر وفاة بن غانم..
اضبط «انفصالي»

■ محتقن (بتعبير صحافتنا هذه الأيام) ناولني صافعاً عدد اليوم الاثنين 6 أغسطس 2007 من صحيفة "الثورة" الرسمية وزعق بالصوت:

انظر وتمعّن كيف نقلوا خبر وفاة الدكتور فرج بن غانم رئيس الوزراء الأسبق لليمن الموحد وسفير اليمن الحالي في سويسرا! وقارنه بخبر وفاة رئيس الوزراء الأسبق لصنعاء عبد الله الكرشمي قبل أسبوع، رحمة الله تغشاهما معا.

هؤلاء "الوحدويون" في صنعاء تستطيع قياس وحدويتهم ووطنيتهم

وحرصهم على مشاعر الآخرين في ظروف "الاحتقان" الذي يعيشه وطننا اليوم، باستفزازات صحفية من هذا النوع.

هم يستفزون لا الجزء الذي جاء منه بن غانم بل معظم اليمن الذي يحبه، ويرفعه رمزا للكفاءة والوطنية والنزاهة... أم لأنه كذلك استحق من "وطنيي" و"وحدوييي" "الثورة" الصحيفة خبراً باهتاً بأحرف تكاد لا تقرأ من الصغر في الصفحة الأخيرة؟

● فرج بن غانم

هشام علي السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

أهكذا يوحّدون الثورة والوطن بأهلهما؟ إذاً أين تقدير مشاعرهم وأحاسيسهم؟ أم أنهم لسان ثورة ووطن آخر؟ فلا تفتش بعد ذلك عن أسباب النفور وعدم الثقة في إعلام كهذا.

صدّقني: لا أتعصّب لابن غانم لأنه من محافظتي، فلم ألتقه ولا مرة، ولكن لأن أهل صنعاء أكثر منّا يحبونه. ثم أليس مقامات المنصب الواحد متساوية؟

ودع عنك ما قد يفسّره أولئك بأن ما أقول تعظيم لصغائر، بل هو حقا تصغير لضغائن ينمّيها للأسف إعلامنا "الرسمي" الذي يخاطبنا في عدد اليوم نفسه من "الثورة" بعناوين غليظة في الصفحة الأولى عن مأجورين تكشفت أقنعتهم، ويحذرنا من الإساءة للوحدة الوطنية!!!

رحم الله الدكتور بن غانم. وسأضيف فقرة جديدة إلى وصيتي أوصي بها غيري: اللهم ارزقني بنعي كنعي بن غانم، فهو كاف للدلالة على محبة معظم أهل بلدي.

انتهى تعليقه، ولم يختفِ احتقانه، وقفّى غير مبالٍ بما قلت مهدئا:

سيصحح الموضوع بالتأكيد في "ثورة" الثلوث.

خطاب الرئيس.. المخصخص

نبيلة الزبير

صرح رئيس الوزراء: "سنحول خطاب الرئيس اليوم إلى برامج عمل"! ما الجديد؟! كل خطابات الرئيس تتحول إلى برامج عمل. لكن عمل من؟ عمل ماذا؟

أوائل التسعينيات حينما كانت البلاد كلها تهرول باتجاه الخصخصة، كان للرئيس خطاب سرعان ما تحول إلى "برامج عمل" للشيطان. بلغ الأمر حد رفع الدعم عن السلع الأساسية تحت رنين كلمة الرئيس: "الدولة ليست تاجرا، الدولة ليست أمًّا لأحد". الجملة بليغة، ولها أن تترك من الرنين أكثر مما تركته جملة عبد الناصر: "أممنا قناة السويس".

واليوم الدولة "ترجع" إلى ما كانت عدلت عنه، وبتت فيه. تقرر أن تلعب دور التاجر. هل هنالك رجوع إلى الأمام!؟ الدولة كانت تاجرا. الدولة ليست تاجرا. الدولة عادت تاجرا. ثم ماذا!؟ كل هذه الأوضاع المجربة قادت إلى الهاوية. والكارثة أنها "مجربة"! لعبة الزقزاق هذه: تاجر، مش تاجر، تاجر... ليست أكثر من مناورة لم تعد استباقية لامتصاص غضب جماهيري متوجس!

لا فرق هنا من هو التاجر، في كل الأحوال كان "حكوميون متنفذون" هم الشطار، الذين جعلوا التاجر مجرد آلة لطحن المستهلكين. المسألة ليست في: من هو التاجر؟ بل في قوننة هذه التجارة، وخلق آلية لحماية المستهلكين.

عموما، وعلى سبيل حسن الظن، في الخطاب الذي سيصبح "برامج عمل" وربنا يجيرنا من "عمل" بعضهم، الذي ببرامج أو وهذا هو الأصح: الذي بخطاب! ولأن الزراعة كقطاع عمل هي موضوع اهتمام كاتبة هذه السطور في الفترة الراهنة بحكم دراسة تعدها، هنالك بعض ما يتوجب قوله:

لا تزال الزراعة، رغم وضعها الراهن ومشكلاتها (من شحة المياه، وتواضع المنتج، وسوء التسويق وفرصه... الخ) تشكل النشاط الاقتصادي الرئيس لليمن. بمعنى أنها النشاط الذي يمكن أن يعول عليه إذا ما عولج بتدابير قانونية مدروسة، تذلل لهذا القطاع وتنمي فرص نجاحه.

في الخطاب المذكور، وعد الرئيس بـ"الدعم"! من أهم أوجه الدعم المطلوب، وبحسب رأي الكاتبة، ما يأتي:

– الشروع في قوننة ومدننة عمل القطاع. أي البدء في إرساء قواعد عمل بقوانين مكتوبة، تقوم على وعي مقدرات الإنتاج ومعوقاته (خاصة ما يتعلق بالمياه) وعلى حفظ حقوق الأطراف العاملة والمنتجة (زراعة وتسويقا)؛ لأن الارتفاع بقيمة العاملين هو ارتفاع بقدراتهم وبالتالي بإنتاجهم ليصبح نوعيا ويضمن الفاعلية.

– تطوير أساليب العمل وإعادة تأهيل وتدريب العاملين/ات فيه حاليا للأساليب المطورة.

– مكننة وسائل العمل لتذليل مشاقه، ولتحسين خط إنتاجه نوعا وكما، ولتشجيع انخراط الشباب فيه.

– خلق فرص عمل ناجح في هذا القطاع ليس فقط بمنح القروض، واستصلاح وتمليك أراض (وهذه ينبغي أن ترتبط بخطط يعدها متخصصون: ما الذي يزرع؟ أين؟ كيف؟) والوعد بشراء السلعة... الخ.

كل ذلك مهم. لنضف إليه، بعد أن ننبه: لا تضاعف ثمن السلعة المنتجة محليا. لا تضاعف فرص الاختناق. لكن فكر بـ: إلغاء الجمارك على وسائل الإنتاج الزراعي والمنتج الزراعي (بكل مراحله: استيراد وتصدير وشحن)، لكل مشروعات الزراعة، خاصة الناشئة. أما الضرائب فيكون إلغاؤها، وتدريجيا، نوعا من تشجيع المنافسة. يكون ذلك الإلغاء للمشروع الأكثر تفوقا، وفق معياري الجودة والوفرة، ومعايير قوننة العمل، وحفظ الحقوق فيه، وتطويره، وتنمية فرصه وأسواقه. أي: تحول نشاط الزراعة من مجرد زرع ونزع، إلى نشاط اقتصادي يستوعب أكبر قدر من الناشطين، وأعلى مستوى من الإنتاج. يحظى الناجحون في المجال (زراعة وتصنيعا وتسويقا) بإعفاءات ضرائبية متصاعدة، لا تقف على سلعة المنتِج، بل تصل إلى مقتنياته المنزلية، وبيته الذي يبنيه... و... الخ. إنه دعم رهن التفوق والعطاء. إنه عطاءٌ مقابل، لا يصبح عطاء مستحقا إلا للنجاح الملموس.

مثل هذا الدعم يصير إلى مزيد من رفع مستوى الإنتاج، ومستوى دخول الأفراد، والأسر، والدخل القومي، في شراكة لا تغفل دور الحكومة، ولا تقصره عند مجرد إعلان: تاجر، مش تاجر...

لا نريد من الحكومة تاجرا، بل مخططا ومبرمجا وحاميا لسلعة هي من حق الناس زراعة وتجارة.